



الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
ديوان المحاسبة

تقرير خاص
حول موضوع الهبات بين التشريع والواقع
عملاً بأحكام المادة ٥٢ من قانون تنظيم ديوان المحاسبة
الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم ٨٣/٨٢ تاريخ ١٦/٩/١٩٨٣ وتعديلات
-:-

رقم التقرير : ٢٠٢٣ / ٢
تاريخه : ٢٠٢٣ / ٢ / ١٣
رقم الاساس : ٢٠٢٣ / ٤ (اداري)

الموضوع: الهبات المعطاة للدولة اللبنانية خلال الأعوام من ١٩٩٣ لغاية ٢٠٢٢
ضمناً.

× × ×
الغرفة الرابعة
الرئيس : نللي ابي يونس
المستشاران : نجوى الخوري و رانية اللقيس
× × ×

إن ديوان المحاسبة
بعد الإطلاع تبين مايلي:

أن الدولة اللبنانية وبهدف تنفيذ المهام الملقاة على عاتقها والمتعلقة بإشباع الحاجات العامة تخصصّ الإعتمادات اللازمة في الموازنة للإنفاق على جميع المرافق العامة، وتؤمن الأموال اللازمة لتنفيذ النفقات من الإيرادات سواء العادية منها او الاستثنائية .

وبما أنه من الملاحظ أن بعض الجهات الداخلية أو الخارجية (شركات، أو افراد لبنانيين أو دول أو مؤسسات وهيئات دولية...) تقدّم للدولة اللبنانية هبات تسعى من خلالها للمساهمة في نفقات أحد المرافق العامة وتطويره وتحقيق الغاية المتوخاة منه على أكمل وجه أو لتنفيذ مشاريع أو برامج تنسجم أو تتكامل مع المهام الموكولة إلى هذا المرفق . كما أن بعض المشاريع تُنفذ بتمويل مشترك أي بمساهمة من الدولة وهبات تقدّم من جهات خارجية .

وبما أن هذا الأمر يتطلب معرفة المعايير المطبقة والأصول المعتمدة لقبول الهبات والقوانين التي تحكم الانفاق منها وكذلك آليات التسجيل المتبعة و آلية الإنفاق وتحديد نوع الرقابة التي تُطبق على الانفاق من اموال هذه الهبات على ضوء ما أقره المشرع اللبناني بالنسبة لهذا الموضوع وما هو مطبق على أرض الواقع بالنسبة لبعض المسائل المتعلقة به .

وبما أنه قد تبين للديوان لدى مباشرة التدقيق في حسابات الدولة اللبنانية عن الأعوام ١٩٩٣ وما يليها، وجود مبالغ طائلة عائدة لهبات مقدمة لعدة إدارات خلال هذه السنوات شابها الكثير من الملاحظات لجهة إعطائها أو قيدها أو صرفها وغير ذلك، لذا تم تنظيم هذا التقرير الذي يعرض لواقع الهبات بالاستناد الى نتائج التدقيق القانوني والمحاسبي الذي أجراه ديوان المحاسبة بشأنها وذلك عن الأعوام من ١٩٩٣ حتى تاريخه.

وبما انه قد تم تقسيم البحث على الشكل التالي :

القسم الأول - الهبات في ضوء التشريع اللبناني :

الفصل الأول : صلاحية قبول الهبات والقانون الواجب تطبيقه على الانفاق من أموالها.

أولاً : صلاحية قبول الهبات.

ثانياً : القانون الواجب التطبيق على الانفاق من أموال الهبات .

الفصل الثاني: إدارة أموال الهبات .

أولاً : كيفية التصرف بالهبات

ثانياً : أصول قيد الهبات في الحسابات

ثالثاً : تعديل التناسيب وتدوير الاعتمادات المخصصة للهبات النقدية وإجراءات النقل بين البنود وال فقرات والنذبات.

القسم الثاني - الهبات في ضوء الواقع:

الفصل الأول : الهبات وحسابات الخزينة اللبنانية لدى مصرف لبنان.

أولاً : الإجراءات العملية لقبول الهبات وقيدها في الحسابات.

١- الفترة الزمنية الأولى منذ العام ١٩٩٣ ولغاية العام ٢٠١٠ ضمناً.

٢- الفترة الزمنية الثانية منذ العام ٢٠١١ ولغاية العام ٢٠٢٢ ضمناً.

ثانياً : تحديد قيمة الهبات منذ العام ١٩٩٣ لغاية العام ٢٠٢٢ ضمناً.

١- قيم الهبات خلال الفترة من ١٩٩٧ ولغاية ٢٠١٠ ضمناً .

٢- قيم الهبات خلال الفترة من العام ٢٠١١ ولغاية العام ٢٠٢٢ ضمناً.

الفصل الثاني : الحسابات الخاصة للهبات المفتوحة خارج حسابات الخزينة العامة لصالح الدولة اللبنانية وأرصدها منذ العام ١٩٩٧ ولغاية العام ٢٠٢٢ ضمناً.

أولاً: الحسابات الخاصة للهبات المفتوحة خارج حسابات الخزينة العامة لصالح ادارات الدولة وبعض الهيئات والمؤسسات العامة .

I - لدى مصرف لبنان

١- الحسابات الخاصة بالهبات المفتوحة لصالح وزارات الدولة خارج حسابات الخزينة (الحساب رقم ٣٦)

٢- حسابات الهبات المفتوحة لدى مصرف لبنان لصالح بعض الهيئات والمؤسسات العامة خارج حسابات الخزينة.

II - لدى المصارف الخاصة

ثانياً : حركة وأرصدة الحسابات الخاصة بالهبات المفتوحة لدى مصرف لبنان خارج حسابات الخزينة منذ العام ١٩٩٧ ولغاية العام ٢٠٢٢ ضمناً .

ثالثاً : نتائج التدقيق في بيانات المصرف المركزي.

القسم الثالث : الرقابة على الانفاق من أموال الهبات والتوصيات

الفصل الأول : رقابة وزارة المالية على الانفاق من أموال الهبات

أولاً: رقابة وزارة المالية على المعاملات الممولة من الهبات في ضوء التشريع اللبناني
ثانياً : واقع رقابة وزارة المالية على معاملات الانفاق الممولة من الهبات

الفصل الثاني : رقابة ديوان المحاسبة على الانفاق من أموال الهبات

أولاً: رقابة ديوان المحاسبة على الانفاق من أموال الهبات في ضوء التشريع اللبناني.

ثانياً : واقع رقابة ديوان المحاسبة على معاملات الانفاق الممولة من الهبات .

١- الرقابة الادارية المسبقة.

٢- الرقابة المؤخرة.

الفصل الثالث: التوصيات

القسم الأول الهبات في ضوء التشريع اللبناني

الفصل الأول - صلاحية قبول الهبات والقانون الواجب تطبيقه على الاتفاق من أموالها:

أولاً - صلاحية قبول الهبات:

عرّف قانون المحاسبة العمومية (المرسوم رقم ١٤٩٦٩ تاريخ ١٢/٣٠/١٩٦٣) في المادة الثانية منه الأموال العمومية بأنها: " أموال الدولة ، والبلديات والمؤسسات العامة التابعة للدولة أو البلديات ، وأموال سائر الأشخاص المعنويين ذوي الصفة العمومية " .

كما أوجب عملاً بأحكام المادة ٥٢ منه أن: " تقبل بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء الأموال التي يقدمها للدولة الأشخاص المعنويون والحقيقيون، وتفيد في قسم الواردات في الموازنة وإذا كانت لهذه الأموال وجهة إنفاق معينة فتحت لها بالطريقة نفسها اعتمادات بقيمتها في قسم النفقات " .

وقد عدلت المادة ٥٢ من قانون المحاسبة العمومية المذكورة أعلاه بموجب المادة /٨٥/ من قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ٢٠١٩ (القانون رقم ١٤٤ تاريخ ٢٠١٩/٧/٣١) لتصبح صلاحية قبول الهبات على الشكل التالي:

١- " تقبل بمرسوم يصدر بناءً على اقتراح الوزير المختص ووزير المالية الهبات النقدية والعينية التي يقدمها للدولة الأشخاص المعنويون والحقيقيون إذا كانت قيمتها لا تتجاوز ٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية.

٢- تقبل بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء الهبات النقدية و/أو العينية التي يقدمها للدولة الأشخاص المعنويون والحقيقيون إذا كانت قيمتها تتجاوز /٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠/ ليرة لبنانية.

٣- قيد الهبات النقدية الواردة للخزينة اللبنانية في قسم الواردات من الموازنة وإذا كانت لهذه الهبات وجهة إنفاق معينة فتحت لها وفقاً للأصول اعتمادات بقيمتها في قسم النفقات.

٤- تعد وزارة المالية جدولاً فصلياً بالهبات المنوه عنها في البندين (١) و(٢) والواردة إلى الخزينة اللبنانية وترفعه إلى مجلس الوزراء للاطلاع".

وبما أن الأموال بالمعنى القانوني التقني هي جميع الأشياء التي يصح امتلاكها وجميع الحقوق التي يمكن ان تدخل في الذمة المالية كالأصول الثابتة أو النقود أو سوى ذلك فإنه يكون لكلمة الأموال الواردة في متن المادة ٥٢ من قانون المحاسبة العمومية مفهوماً شاملاً يشمل

جميع العناصر التي تتألف منها الثروة وتكون موضوعاً للحقوق ، فالمشرّع لم يقصر أحكام المادة ٥٢ على الأموال النقدية دون سواها بل قصد الأموال الموهوبة على اختلافها .

وذلك يعني أن صلاحية قبول الهبات باسم الدولة اللبنانية كانت قبل صدور قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ٢٠١٩ أي تكن طبيعة هذه الأموال - نقدية أم عينية وسواء كانت الأموال ثابتة أم منقولة أو كانت تتعلق بحق من الحقوق - تنحصر بمجلس الوزراء الذي يقرر بمرسوم قبول الهبات وفق السياسة العامة التي يرسمها للدولة ، وهذا ما أكدت عليه هيئة التشريع والاستشارات بموجب الاستشارة رقم ١٩٨٧/١٣٤٦ تاريخ ١٩٨٧/١١/١١ ، كذلك أكدّه ديوان المحاسبة في أكثر من مناسبة بموجب أكثر من رأي إستشاري صادر عنه (رأي استشاري رقم ٩٩/٢٦ تاريخ ١٩٩٩/٥/١٢ ، رأي استشاري رقم ٤٢ تاريخ ١٩٩٩/٩/٩ ، رأي استشاري رقم ٢٠٠٥/٦٣ تاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٠ ...).

كذلك اوجب الديوان بموجب الرأي رقم ٤٢ المذكور أعلاه ضرورة استصدار مرسوم لقبول الهبات العينية وعدم الاكتفاء بقرار من مجلس الوزراء .

ويشذ عن هذه القاعدة فقط في حال كانت اتفاقية الهبة تتعلق باتفاقية تمويل لاتفاق إطار مجاز قانوناً من مجلس النواب ، ففي هذه الحالة ان "اتفاق الاطار" وما يشمله من اتفاقات - نص عليها- لا سيما اتفاقية التمويل التي تأتي تطبيقاً له، يكون قد اجيز ابرامه بموجب القانون وبالتالي فان اتفاقية التمويل - تصبح مجازة بهذا القانون وليس من الضروري الاستحصال على موافقة مجلس الوزراء عليها سندا للمادة ٥٢ من قانون المحاسبة العمومية. (رأي استشاري لديوان المحاسبة رقم ٢٠٠٠/١/١٢ تاريخ ٢٠٠٠/١/١٢).

أما بعد صدور قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ٢٠١٩ وبموجب المادة ٨٥ منه فقد انحصر دور مجلس الوزراء بالاطلاع فقط ، بالنسبة للهبات الواردة إلى الخزينة اللبنانية إذا كانت قيمتها لا تتجاوز /٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠/ ليرة لبنانية ، وبات قبولها يتم من خلال صدور مرسوم عادي بناءً على اقتراح الوزير المختص ووزير المالية .

أما الهبات التي تفوق قيمتها الـ /٢٥٠/ مليون ل.ل فيتم قبولها بموجب مرسوم صادر عن مجلس الوزراء .

كما ذكر النص الجديد صراحة **الهبات العينية** وسأوى بينها وبين الهبات النقدية ، وبذلك يكون المشرّع قد حسم أي جدل أو التباس حولها وحول تفسير معنى كلمة الأموال الواردة في النص القديم .

وقد صدر بعد ذلك قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ٢٠٢٠ (القانون رقم ٦ تاريخ ٢٠٢٠/٠٣/٠٥) والذي نصت المادة السابعة منه على ما يلي :

" تحديد اصول انفاق الهبات والقروض الخارجية :

١. تقبل وفق احكام المادة ٥٢ من قانون المحاسبة العمومية وتعديلاتها، او المادة ٥٢ من الدستور، الهبات والقروض الخارجية المقدمة الى كل من الادارات والمؤسسات العامة والمصالح المستقلة على انواعها، والى المجالس والهيئات والصناديق على اختلاف تسمياتها والى البلديات واتحادات البلديات وسائر المؤسسات والهيئات التي تتولى ادارة مرافق عامة، ويخضع الانفاق من الهبات النقدية ومن القروض، سواء كان ذلك من الجزء المحلي او من الجزء الاجنبي، لرقابة ديوان المحاسبة حسب الاصول.

وقد أضافت المادة المذكورة على النص الوارد في موازنة العام ٢٠١٩ النص الصريح على وجوب احترام احكام المادة /٥٢/ من الدستور اللبناني في الحالات التي تنص عليها ووفقاً لهذه المادة " يتولى رئيس الجمهورية المفاوضات في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة. لا تصبح مبرمة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء. وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنه، فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب."

وقد استعادت موازنة العام ٢٠٢٢ الصادرة بموجب القانون النافذ حكماً رقم ١٠ تاريخ ٢٠٢٢/١١/١٥ نفس النص الوارد في المادة السابعة من موازنة العام ٢٠٢٠.

أما بشأن قبول الهبات الواردة الى إحدى الإدارات العامة من إدارات عامة أو مؤسسات عامة أو بلديات أو اتحاد بلديات فقد صدر بهذا الخصوص عن رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٩ **التعميم رقم ١١** الذي طلب بموجبه من جميع الإدارات العامة عند ورود هبات إليها من إدارات عامة أو مؤسسات عامة أو بلديات أو اتحاد بلديات ، عدم عرض الموضوع على مجلس الوزراء والاكتفاء بتطبيق أحكام الفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة من المرسوم رقم ٨٦٢٠ تاريخ ١٩٩٦/٦/١٢ (تنظيم محاسبة المواد) التي نصت على ما يلي: " يكون التنازل بدون بدل بين الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات بقرار من الوزيرين المختصين أو من يقوم مقامهما حسب أحكام المادة التاسعة والأربعين من هذا المرسوم " . وتنص المادة /٤٩/ من المرسوم المذكور على ما يلي : " مهام الوزير والمدير العام:

- ١- مع الاحتفاظ برقابة كل من سلطة الوصاية الادارية ووزارة المالية في حال وجودها، تمارس السلطة التقريرية في المؤسسات العامة مهام الوزير المختص ووزير المالية الواردة في المواد الثالثة الى الثانية والأربعين من هذا المرسوم.
- ٢- يمارس رئيس السلطة التنفيذية في المؤسسة العامة مهام المدير العام الواردة في المواد المذكورة في الفقرة السابقة ."

ولاحقاً أصدر رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٢ تعميماً جديداً يحمل الرقم /٩/ موضوعه " **توضيح التعميم رقم ٢٠١٧/١١ تاريخ ٢٠١٧/٥/١٩** " المذكور أعلاه ، وقد ورد فيه أنه من الممكن أن يساء تطبيق التعميم ٢٠١٧/١١ ، بحيث يتم تبادل الهبات المالية النقدية بين إدارة وأخرى وسيؤدي ذلك بالنتيجة الى نقل اعتمادات من موازنة إدارة الى موازنة إدارة أخرى خلافاً لحدود إجازة مجلس النواب ، لذلك إقتضت الضرورة توضيح التعميم رقم ٢٠١٧/١١ لجهة التفريق بين الهبات المالية والهبات العينية، بحيث تبقى الأولى محكومة بنص المادة ٥٢ من قانون المحاسبة العمومية، في حين أن الثانية تتم وفقاً لنص المادة "١١" من المرسوم رقم ١٩٩٦/٨٦٢٠.

أما بالنسبة لقبول الهبات في المؤسسات العامة وقبل صدور موازنة العام ٢٠٢٠ فقد كان الارتكاز على ما نصت عليه المادة /١٠/ فقرة (أ) من المرسوم رقم ٤٥١٧ /٧٢/ (النظام العام للمؤسسات العامة) وهو التالي:

" يتولى مجلس الإدارة السهر على تنفيذ سياسة المؤسسة العامة وتوجيه نشاطها ويتخذ بصورة عامة، ضمن نطاق القوانين والانظمة القرارات اللازمة لتحقيق الغاية التي من أجلها انشئت المؤسسة العامة وتأمين حسن سير العمل فيها.

ويقر مجلس الإدارة بصورة خاصة دون ان يكون هذا التعداد وارداً على سبيل الحصر:

.....

١١- قبول التبرعات والهبات "

وبما ان المادة /٢٢/ من المرسوم نفسه نصت على ان:

" تخضع لتصديق سلطة الوصاية مقررات مجلس الإدارة المتعلقة بالمواضيع التالية:

.....

١١- قبول التبرعات والهبات "

وعملاً بالنصوص المذكورة اعلاه ، يعود لمجلس الإدارة لدى المؤسسة العامة صلاحية اتخاذ القرار بقبول الهبة .

وأن ما يعزز هذا المنحى في التفسير ان المشرع قد نص على خضوع هذا القرار للتصديق وفق ما نصت عليه المادة /٢٢/ آفة الذكر وضمن المهل المحددة قانوناً ولو اراد ان يتم قبول الهبات المقررة للمؤسسات العامة بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء لكان نص على ذلك صراحة ، على النحو المذكور في المادة /٥٢/ من قانون المحاسبة العمومية التي اقتصر على تحديد طريقة قبول الاموال التي تقدم للدولة دون المؤسسات العامة والبلديات. (رأي استشاري لديوان المحاسبة رقم ٢٠٠٨/٢٨ تاريخ ٢٠٠٨/٤/١٤).

أما بعد صدور قانون موازنة العام ٢٠٢٠ اصبح قبول الهبات وفقاً لنص المادة السابعة منه يتم على الشكل التالي :

" تقبل وفق احكام المادة ٥٢ من قانون المحاسبة العمومية وتعديلاتها، او المادة ٥٢ من الدستور، الهبات والقروض الخارجية المقدمة الى كل من الادارات والمؤسسات العامة والمصالح المستقلة على انواعها، والى المجالس والهيئات والصناديق على اختلاف تسمياتها والى البلديات واتحادات البلديات وسائر المؤسسات والهيئات التي تتولى ادارة مرافق عامة،...."

وبما أن المادة السابعة تتعلق بشكل صريح بقبول الهبات والقروض الخارجية حصراً فيقتضي بالتالي تطبيقها على المؤسسات العامة إسوة بما يعمل به بالنسبة للهبات الخارجية المقدمة الى سائر ادارات الدولة في هذا المجال ووفق ما تم بيانه أعلاه.

أي أنه أصبح يتم قبول الهبات النقدية والعينية الخارجية التي يقدمها للمؤسسة العامة الأشخاص المعنويون والحقيقيون إذا كانت قيمتها لا تتجاوز ٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية بموجب مرسوم بناءً على اقتراح الوزير المختص (هنا وزير الوصاية) ووزير المالية. أما الهبات النقدية و/أو العينية التي تتجاوز قيمتها /٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠/ ليرة لبنانية فتقبل بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء مع ضرورة احترام احكام المادة /٥٢/ من الدستور في الحالات التي تنطبق عليها .

وما زال الحال على ما هو عليه بعد صدور موازنة العام ٢٠٢٢ التي استعادت نفس أحكام المادة السابعة في موازنة العام ٢٠٢٠.

أما الهبات الداخلية فتطبق عليها الأحكام السابقة التي تم بيانها أعلاه أي يعود لمجلس الإدارة لدى المؤسسة العامة صلاحية اتخاذ القرار بقبول الهبة الداخلية على ان يخضع هذا القرار لتصديق سلطة الوصاية وفق الأصول .

أما في البلديات فإن قبول الهبات كان يتم أيضاً قبل صدور قانون موازنة العام ٢٠٢٠ بقرار من السلطة التنفيذية في البلدية وهي المجلس البلدي وفقاً لأحكام المادة /٤٩/ من قانون البلديات (مرسوم إشتراعى رقم ١١٨ تاريخ : ١٩٧٧/٠٦/٣٠ وتعديلاته) التي نصت على أنه :

" يتولى المجلس البلدي دون ان يكون ذلك على سبيل الحصر الامور التالية:

-
-
- قبول ورفض الهبات والاموال الموصى بها....."

كما نصت المادة ٥٩ من قانون البلديات المذكور المعدلة بموجب القانون تاريخ ١٩٩٩/٤/٢٥ على أنه:

" لا تخضع لتصديق سلطة الرقابة الادارية قرارات المجلس البلدي التالية وهي على سبيل التعداد والمثال لا الحصر:

-
-
- قبول ورفض الهبات والاموال الموصى بها غير المرتبطة بأعباء....."

في حين نصت المادة ٦٠ من قانون البلديات المذكور المعدلة بموجب القانون تاريخ ١٩٩٩/٤/٢٥ على أنه :

تخضع لتصديق القائمقام القرارات الآتية:

-
-
- قبول او رفض الهبات والاموال الموصى بها المرتبطة باعباء. "

وبالتالي فإن المشرّع حصر تصديق سلطة الوصاية على قرارات المجالس البلدية في موضوع قبول الهبات بتلك التي ترتبط بأعباء مالية أو غير مالية تلقى على كاهل البلدية لقاء الحصول على الهبة الموعودة.

أما بعد صدور قانون موازنة العام ٢٠٢٠ و وفقاً لنص المادة السابعة منه الواردة أعلاه

والتي تتعلق بشكل صريح بقبول الهبات والقروض الخارجية حصراً فيقتضي بالتالي تطبيقها على البلديات واتحادات البلديات إسوة بما يعمل به بالنسبة للهبات الخارجية المقدمة الى سائر ادارات الدولة في هذا المجال ووفق ما تم بيانه أعلاه.

أي أنه اصبح قبول الهبات النقدية والعينية الخارجية التي يقدمها للبلديات واتحادات البلديات الأشخاص المعنويون والحقوقيون إذا كانت قيمتها لا تتجاوز ٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية يتم بموجب مرسوم بناءً على اقتراح الوزير المختص (هنا يفترض وزير الوصاية) ووزير المالية. أما الهبات النقدية و/أو العينية التي تتجاوز قيمتها /٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠/ ليرة لبنانية فتقبل بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء مع ضرورة احترام احكام المادة /٥٢/ من الدستور في الحالات التي تنطبق عليها .

وما زال الحال على ما هو عليه بعد صدور موازنة العام ٢٠٢٢ التي استعادت نفس أحكام المادة السابعة في موازنة العام ٢٠٢٠.

أما الهبات الداخلية فتطبق عليها الأحكام السابقة التي تم بيانها أعلاه أي يعود للسلطة التقريرية في البلدية أو اتحاد البلديات صلاحية اتخاذ القرار بقبول الهبة الداخلية على ان يخضع هذا القرار لتصديق سلطة الوصاية وفق الأصول في الحالات التي تقتضي ذلك.

ثانياً : القانون الواجب التطبيق على الانفاق من أموال الهبات .

ان تحديد القانون الواجب التطبيق على الانفاق من أموال الهبات يختلف حسب مصدر الهبة (داخلي أم خارجي) ومن زمن الى آخر وفق التطور الذي طال النصوص القانونية في هذا المجال.

فبالنسبة **للحبات الداخلية** وفي ظل غياب أي نص خاص مخالف يطبق على الانفاق من أموال هذه الهبات أحكام قانون المحاسبة العمومية وغيره من النصوص القانونية التي ترعى الانفاق من المال العام .

أما بالنسبة **للحبات الخارجية** فيقتضي متابعة تطور القواعد القانونية الخاصة في هذا المجال لتحديد القانون الذي سيحكم الانفاق من هذه الهبات.

ففي الفترة السابقة لصدور موازنة العام ٢٠٠٠ وفي ظل غياب أي نص خاص يحدد القانون الذي يحكم الانفاق من الهبات الخارجية ، لا بد من الرجوع الى القواعد القانونية العامة والتي يستنتج منها أنه في حال عدم وجود شرط مخالف في اتفاقية الهبة يخضع الانفاق من هذه الهبات الخارجية لأحكام قانون المحاسبة العمومية وغيره من النصوص القانونية التي ترعى الانفاق من المال العام . أما في حال تضمنت اتفاقية الهبة المصادق عليها من مجلس النواب شروطاً تخضع الانفاق من هذه الهبات لآلية ونصوص قانونية تخالف أحكام القانون اللبناني في بعض المجالات، واحتراماً لمبدأ تسلسل القواعد القانونية ، حيث انه وفقاً لهذا المبدأ عند التعارض بين نص القانون العادي ونصوص الاتفاقيات الدولية تغلب نصوص الاتفاقيات الدولية

على نصوص هذا القانون ، و يقتضي الأمر بالتالي تطبيق نصوص الاتفاقيات على الإنفاق من الهبات الخارجية في هذه الحال.

و بدءاً من موازنة العام ٢٠٠٠ ولغاية موازنة العام ٢٠٠٥ فقد أدرج نصّ في قوانين الموازنات أبقى كامل الإنفاق على البرامج والمشاريع الممولة عن طريق اتفاقيات القروض والهبات الخارجية خاضعاً للأحكام النظامية المعتمدة لدى الجهة المقرضة أو الجهة الواهبة سواء أكان هذا الإنفاق من الجزء المحلي أي الممول من قبل الدولة اللبنانية أم من الجزء الأجنبي أي القرض أو الهبة حيث جاء فيه :

" تُطبق في الإنفاق من اتفاقيات القروض والهبات الخارجية الجارية مع مختلف الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات، الأحكام النظامية المعتمدة لدى الجهة المقرضة أو الجهة الواهبة سواء أكان هذا الإنفاق من الجزء المحلي أم من الجزء الأجنبي، على أن تخضع لرقابة ديوان المحاسبة المؤخّرة "

كما أكّدت وزارة المالية خلال تلك الفترة على هذا الأمر من خلال النص عليه في التعاميم الصادرة عنها المذكورة أعلاه .

واستمر الحال وفق ما سبق ذكره الى ان صدرت موازنة العام ٢٠١٧ التي حملت المادة ٧ عنوان " تطبيق أحكام اتفاقيات الهبات النقدية والقروض الخارجية على كامل الإنفاق العائد الى المشاريع الممولة خارجياً و وضعت الآلية الواجبة الاعتماد في الإنفاق من اموال الهبات النقدية الخارجية والأحكام القانونية التي تخضع لها على الشكل التالي :

" ١- يخضع الإنفاق من اتفاقيات الهبات النقدية والقروض الخارجية التي تعقد مع مختلف الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات بعد إقرارها بموجب مراسيم صادرة عن مجلس الوزراء او قوانين صادرة عن المجلس النيابي سواء أكان هذا الإنفاق من الجزء المحلي أم من الجزء الاجنبي لرقابة ديوان المحاسبة المؤخّرة حسب الاصول ويجب ان لا يتعارض تطبيق الاحكام المنصوص عليها في الاتفاقيات والمراسيم المتعلقة بالهبات النقدية في اي حال من الاحوال مع قيد الهبات النقدية وفقاً للاصول في الموازنة.

٢- يجري تحويل الاموال الواردة من الجهات الواهبة الى الادارات العامة عبر وزارة المالية. تفتح وزارة المالية طيلة مدة تنفيذ المشروع، وبعد صدور مرسوم قبول الهبة الاعتمادات اللازمة لها والمدرجة فيه وذلك مرة واحدة او تباعاً" في موازنة السنة المالية الجارية وفي موازنات السنوات المالية اللاحقة وذلك بحسب القيمة النقدية المحولة في كل سنة مالية من قبل الجهات الواهبة الى حساب التبرعات والهبات العائد للخزينة اللبنانية.

٣- لا تطبق احكام الفقرة الثانية من المادة /٢٧/ من مشروع القانون الموضوع موضع التنفيذ بموجب المرسوم رقم ١٤٩٦٩ الصادر بتاريخ ١٢/٣٠/١٩٦٣ على الاعتمادات الاضافية المتعلقة بالهبات النقدية حيث يمكن نقل هذه الاعتمادات من بند الى آخر بقرار من الوزير المختص ووزير المالية بعد تأشير المراقب المركزي لعقد النفقات، وبعد أن تثبت الادارة المعنية رغبة الجهة الواهبة بإجراء هذا النقل.

٤- تطبق أحكام المادة /١٠٤/ من مشروع القانون الموضوع موضع التنفيذ بموجب المرسوم رقم ١٤٩٦٩ تاريخ ١٤٩٦٩/١٢/٣٠ وتعديلاته (قانون المحاسبة العمومية) على السلفات المالية الطارئة المعطاة لدفع النفقات الممولة من الهيئات النقدية ويمكن تدوير الاعتمادات المحجوزة للسلفات المالية الطارئة والمتعلقة بالهيئات المعطاة خلال سنة مالية معينة لتأدية موجبات يتعدى تنفيذها السنة لدفع النفقات الممولة من الهيئات النقدية لحين انتهاء تنفيذ الاعمال المتعلقة بالهبة، الى موازنات السنوات المالية اللاحقة.

٥- يتم تدوير ارصدة الاعتمادات كافة غير المعقودة الممولة من الهيئات النقدية الى موازنات السنين اللاحقة."

وأن المادة ٧ نفسها تكررت في قانوني الموازنة العامة للعامين ٢٠١٨ (قانون رقم ٧٩ تاريخ ٢٠١٨/٠٤/١٨) و ٢٠١٩ (قانون رقم ١٤٤ تاريخ ٢٠١٩/٠٧/٣١) على التوالي .

وقد صدر بعد ذلك قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقه للعام ٢٠٢٠ (القانون رقم ٦ تاريخ ٢٠٢٠/٠٣/٠٥) والذي نصت المادة السابعة منه على ما يلي :
" تحديد اصول انفاق الهيئات والقروض الخارجية :

٢. تقبل وفق احكام المادة ٥٢ من قانون المحاسبة العمومية وتعديلاتها، او المادة /٥٢/ من الدستور، الهيئات والقروض الخارجية المقدمة الى كل من الادارات والمؤسسات العامة والمصالح المستقلة على انواعها، والى المجالس والهيئات والصناديق على اختلاف تسمياتها والى البلديات واتحادات البلديات وسائر المؤسسات والهيئات التي تتولى ادارة مرافق عامة، ويخضع الانفاق من الهيئات النقدية ومن القروض، سواء كان ذلك من الجزء المحلي او من الجزء الاجنبي، لرقابة ديوان المحاسبة حسب الاصول.

٣. لا تطبق احكام الفقرة الثانية من المادة /٢٧/ من مشروع القانون الموضوع موضع التنفيذ بموجب المرسوم رقم ١٤٩٦٩ الصادر بتاريخ ١٤٩٦٩/١٢/٣٠ على الاعتمادات الاضافية المتعلقة بالهيئات النقدية حيث يمكن نقل هذه الاعتمادات من بند الى آخر بقرار من الوزير المختص ووزير المالية بعد تأشير المراقب المركزي لعقد النفقات، وبعد ان تثبت الادارة المعنية رغبة الجهة الواهبة باجراء هذا النقل.

٤. تطبق احكام المادة ١٠٤ من مشروع القانون الموضوع موضع التنفيذ بموجب المرسوم رقم ١٤٩٦٩ تاريخ ١٤٩٦٩/١٢/٣٠ وتعديلاته (قانون المحاسبة العمومية) على السلفات المالية الطارئة المعطاة لدفع النفقات الممولة من الهيئات النقدية ويمكن تدوير الاعتمادات المحجوزة للسلفات المالية الطارئة والمتعلقة بالهيئات المعطاة خلال سنة مالية معينة لتأدية موجبات يتعدى تنفيذها السنة لدفع النفقات الممولة من هذه الهيئات لحين انتهاء تنفيذ الاعمال المتعلقة بالهبة ، الى موازنات السنوات المالية اللاحقة.

٥. يتم تدوير ارصدة الاعتمادات كافة غير المعقودة الممولة من الهيئات النقدية والقروض الى موازنات السنين اللاحقة."

واستعادت موازنة العام ٢٠٢٢ الصادرة بموجب قانون نافذ حكماً رقم ١٠ تاريخ ٢٠٢٢/١١/١٥ نص المادة السابعة من موازنة العام ٢٠٢٠ الواردة أعلاه بحرفيته .

ويلاحظ من خلال التطور الذي خضعت له الاحكام التي ترد سنوياً في قوانين الموازنة والمتعلقة بالاحكام الواجبة التطبيق على الانفاق من الهبات والقروض الخارجية منذ العام ٢٠١٧ وحتى تاريخه ما يلي:

- بموجب المادة ٧ من قوانين الموازنة للأعوام ٢٠١٧ ، ٢٠١٨ ، و٢٠١٩ وردت الاشارة الى القانون الواجب التطبيق من متن المادة المذكورة واقتصرت على ما ورد ذكره في عنوانها وهو التالي " تطبيق أحكام اتفاقيات الهبات النقدية والقروض الخارجية على كامل الانفاق العائد الى المشاريع الممولة خارجياً " .

- بموجب المادة ٧ من قانوني موازنة ٢٠٢٠ (القانون رقم ٦ / ٢٠٢٠) و موازنة العام ٢٠٢٢ (قانون نافذ حكماً رقم ١٠ تاريخ ٢٠٢٢/١١/١٥) أغفلت الاشارة الى القانون الواجب التطبيق ليس فقط في متن المادة وانما في عنوانها الذي اقتصر على ما يلي " تحديد أصول انفاق الهبات والقروض الخارجية " .

وتبيّن بالنتيجة أن الطريقة التي صيغت فيها المادة ٧ من قانوني موازنتي العامين ٢٠٢٠ و ٢٠٢٢ باغفالها ذكر القانون الواجب التطبيق على الانفاق العائد الى المشاريع الممولة بهبات وقروض خارجية أوجدت فراغاً يمكن معالجته من خلال تطبيق مبدأ " تسلسل القواعد " الذي نصت عليه المادة ٢/ من قانون اصول المحاكمات المدنية ومؤداه أنه " عند تعارض أحكام المعاهدات الدولية مع أحكام القانون العادي ، تتقدم في مجال التطبيق الاولى على الثانية ... "

وأنه استناداً الى المادة ٢ المشار اليها فإن تضمين اتفاقية القرض أو الهبة المصدق عليها من المجلس النيابي نصاً يحدد الاحكام الواجبة التطبيق على الانفاق الجاري منها يكون له أولوية التطبيق على قانون المحاسبة العمومية ، وفي حال عدم ذكر مثل هذه الاحكام يطبق القانون المذكور لكونه يحكم أصول الانفاق في الادارات العامة ، وتبقى الهبات المقبولة بمراسيم عادية او بمراسيم في مجلس الوزراء (المادة ٥٢ من قانون المحاسبة العمومية المعدلة بقانون موازنة ٢٠١٩) والتي لا تمر عبر مجلس النواب ، خاضعة في ما يتعلق بالانفاق الجاري منها لقانون المحاسبة العمومية (رأي استشاري رقم ٥٦/٢٠٢٠ تاريخ ٢٠٢٠/١٢/٨) .

الفصل الثاني - إدارة أموال الهبات:

أولاً - كيفية التصرف بالهبات :

يشكل نص المادة ٥٢ من قانون المحاسبة العمومية المذكورة أعلاه وتعديلاتها استثناء على مبدأ الشيوخ أو عدم تخصيص الإيرادات ، كون المشتري قد راعى في هذه الحالة " إرادة " الواهب.

فمع أن الأصل هو دخول الأموال الموهوبة ضمن أموال الدولة وخضوعها لمبدأ الشيوخ أو عدم تخصيص الإيرادات ، ولكن استثناء من المبدأ المذكور يمكن تخصيص بعض الواردات (الهبات ، الوصايا، المساهمات) ببعض النفقات ولغايات محددة خاصة إذا كانت الهبة مشروطة بتحقيق هدف أو مشروع ما .

و يتم تنفيذ النفقات العائدة للهبة التي لها وجهة انفاق محددة ، وفقاً للشروط المحددة في عقد الهبة ، وللأحكام القانونية المرعية الاجراء في القوانين اللبنانية .

وعملاً بالأحكام القانونية المرعية بهذا الشأن ، يتوجب على من يوكل اليه التصرف بالهبة أن يقدم الحساب عن الاموال التي تُعطى له ، لإثبات كيفية التصرف بها ، على أن يكون الحساب معزراً بالاوراق الثبوتية النظامية .

ثانياً - أصول قيد الهبات في الحسابات:

أوجب قانون المحاسبة العمومية في المادة ٥٢/ منه وتعديلاتها المذكورة سابقاً قيد الهبات على أنواعها في قسم الواردات من الموازنة ، وأنه إذا كانت لهذه الأموال وجهة إنفاق معينة فتحت لها وفقاً للأصول اعتمادات بقيمتها في قسم النفقات .

وبغية تنظيم هذا الأمر نتيجة العوائق والمشكلات العملية التي واجهت وزارة المالية والادارات المعنية المستفيدة من الهبات عند تطبيق النص أعلاه صدرت عدة تعاميم عن رئاسة الحكومة وعن وزير المالية خلال السنوات الماضية حددت دقائق التطبيق السليم للقانون المذكور بحيث يتم قيد كافة الهبات في الموازنة العامة على ان تظهر في الحسابات المالية للدولة اللبنانية وفق الأصول وقد وضعت آلية لإنفاق الهبات النقدية وأصول قيدها في قسم الواردات من الموازنة العامة ، وهي على التوالي:

❖ **التعميم رقم ٢٠١١/١٤ تاريخ ٢٠١١/٨/٣ الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء بشأن "أصول قيد الهبات النقدية في قسم الواردات من الموازنة العامة " :**

أكد هذا التعميم على ضرورة التقيد بأحكام قانون المحاسبة العمومية وتعديلاته في هذا الشأن من خلال النص التالي :

" نصت المادة ٥٢/ من قانون المحاسبة العمومية (المرسوم رقم ١٤٩٦٩ تاريخ ١٩٦٣/١٢/٣٠) على ما يلي:

”تقبل بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء الأموال التي يقدمها للدولة الأشخاص المعنويون والحقيقيون وتقيّد في قسم الواردات من الموازنة .

وإذا كانت لهذه الأموال وجهة إنفاق معيّنة فتحت لها بالطريقة نفسها اعتمادات بقيمتها في قسم النفقات“.

وبما أن قبول الهيئة النقدية وفقاً لأحكام المادة /٥٢/ المذكورة اعلاه يجعل منها حكماً أموالاً عامة.

وبما انه ، وفي معرض تقدم بعض الدول أو الجهات المانحة أو الواهبة ، أو في معرض سعي بعض الادارات العامة للحصول على هبات نقدية ، تتوصل الى اعتماد مشاريع نصوص تتعلق بهذه الهبات تتضمن احياناً احكاماً خاصة لا تتوافق والأحكام القانونية المرعية الاجراء، وبصورة خاصة أحكام المادة /٥٢/ من قانون المحاسبة العمومية.

وبما انه ، ولان كانت الغاية من اعتماد مشاريع هذه النصوص تسهيل إقرار منح الهيئة من الجهة الواهبة أو جعلها تتلاءم وقوانينها أو أنظمتها المرعية الاجراء ، إلا أن ذلك على أهميته لا يمكن ان يشكل ، بموجب مرسوم ، خروجاً عن أحكام القانون المطبق في الدولة اللبنانية في هذا النطاق .

لذلك، يطلب الى جميع الادارات العامة التقيّد خلال التحضير لطلب قبول هبة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء التقيّد بما يلي:

أولاً: عدم إدراج أي نص أو موجب في اتفاقات الهبات يخالف أحكام القانون اللبناني صراحة أو ضمناً، وخاصة المادة ٥٢ من قانون المحاسبة العمومية.

ثانياً: تضمين كل مشروع مرسوم يرمي الى قبول هبة نقدية تقيّد الهيئة في قسم الواردات من الموازنة العامة مع تحديد وجهة إنفاق الهبة وفقاً لرغبة الواهب عند الاقتضاء أو وفقاً لما يقرره مجلس الوزراء إذا كانت الهيئة غير مقيدة بوجهة إنفاق محددة.

ثالثاً: في حال كانت الهيئة مخصصة لمشروع ، انمائي محدد وينص الاتفاق بشأنها على فتح حساب مصرفي خاص باسم المشروع ، يتوجب على الادارة المعنية الطلب من وزارة المالية فتح هذا الحساب لدى مصرف لبنان ضمن الحسابات المتفرعة من الحساب رقم «٣٦» المفتوح لديه باسم الخزينة اللبنانية.

رابعاً: يتولى المحتسب المركزي المختص مسك قيود حسابات الهيئة لديه وإجراء مطابقة شهرية بين هذه القيود وكشوفات مصرف لبنان ذات الصلة.

خامساً: إذا نتج عن تحويل أموال الهيئة من العملة الأجنبية الى العملة اللبنانية فروقات صرف ايجابية أو سلبية تقيّد هذه الفروقات لصالح إيرادات المشروع أو على حساب نفقاته ، كما تقيّد على تنسيب نفقات شتى النفقات التي لم يرد بشأنها نص في القانون اللبناني.

سادساً: استطلاع رأي وزارة المالية عند الضرورة بألية إنفاق الهيئة أو بما قد ينتج عنها من إعفاءات من ضرائب ورسوم.

سابعاً: يكلف التفيتش المركزي السهر على حسن تنفيذ هذا التعميم وإفادة رئيس مجلس الوزراء عن أية مخالفة لمضمونه .”

❖ **التعميم رقم ٣٥١٠/ص ١ تاريخ ٢٠١١/١١/٢١ الصادر عن وزير المالية والموجه الى الإدارات العامة كافة بشأن آلية انفاق الهبات النقدية و المعطوف على التعميم رقم ٢٠١١/١٤ المذكور أعلاه وقد نص على ما يلي:**

" بهدف تسهيل منح الهبة من الجهة الواهبة وانفاقها بما لا يتعارض مع القوانين المرعية الإجراء،

يقتضي على الإدارات العامة كافة التقيد بالآلية الواردة أدناه لقيود الهبات النقدية في الموازنة العامة ضمن الأطر القانونية السليمة :

أولاً: أي كانت طريقة دفع الهبة يتوجب استصدار مرسوم واحد من قبل مجلس الوزراء بقبول الهبة بكامل قيمتها ، على ان يتضمن موجب قيدها في الموازنة العامة وفتح الاعتمادات اللازمة لها مرة واحدة أو تباعاً في موازنة السنة المالية الجارية وفي موازونات السنوات المالية اللاحقة ، وذلك بحسب القيمة النقدية المحولة في كل سنة مالية الى الحساب المفتوح في مصرف لبنان والمخصص لهذه الغاية.

ثانياً: عند تحويل كل دفعة من قيمة الهبة من قبل الجهة المانحة ، يجري اتباع ما يلي لكي تتمكن وزارة المالية من قيد الهبات الواردة الى الإدارات العامة في الموازنة العامة :

أ- يتم تحويل كل دفعة نقدية من قيمة الهبة من قبل الجهة المانحة حصراً الى الحسابات التالية المفتوحة لدى مصرف لبنان بحسب عملة الهبة ، وذلك بعد إعلام الجهة المانحة باسم ورقم الحساب من قبل الادارة العامة المعنية :

- وزارة المالية - حساب التبرعات والهبات لصالح الخزينة : ٠١ - ٧٠.٣٦٢١٢٣ (ل.ل)

- وزارة المالية - حساب التبرعات والهبات لصالح الخزينة : ٠٢ - ٧٠.٣٦٢١٢٣ (\$))

- وزارة المالية - حساب التبرعات والهبات لصالح الخزينة : ٧٠.٣٦٢١٢٣ - ٦٩ (يورو).

مع الاشارة الى إمكانية فتح حسابات لوزارة المالية باسم حساب التبرعات والهبات لصالح الخزينة بعملات أخرى في مصرف لبنان بحسب عملة الهبة الممنوحة.

ب- يتوجب على الادارة العامة المعنية إبلاغ مديرية الخزينة في وزارة المالية عن قيمة وتاريخ هذا التحويل مع تحديد قيمة النفقات وتنسيبها التي ستدفع بموجبها هذه المبالغ المحولة فتبادر دائرة ادارة السيولة النقدية في مديرية الخزينة الى اتباع ما يلي :

- ابلاغ مديرية الموازنة ومراقبة عقد النفقات بقيمة المبالغ المحولة ليصار الى فتح الاعتمادات اللازمة لها بعد التأكد من صحة التنسيب وانطباقه على التنسيب الوارد في مرسوم قبول الهبة ،

- فتح حساب خاص ضمن حسابات الخزينة اللبنانية متفرع عن الحساب رقم " ٣٦ باسم المشروع في حال كان هذا المبلغ هو أول تحويل نفدي من قيمة الهبة النقدية الخاصة بالمشروع ، ويتم تحريك هذا الحساب عبر الأشخاص الذين تحددهم الوزارة المعنية،

ومن جهة أخرى ، يتوجب على مديرية الخزينة – دائرة المحاسبة والصناديق إجراء القيود المحاسبية اللازمة وفتح الحسابات التفصيلية ضمن الحسابات الثانوية باسم كل مشروع ، وذلك بحسب قيمة وتاريخ كل تحويل وارد الى حساب التبرعات والهبات من قبل الجهات المانحة .

ج- بعد إجراء كل عملية تحويل للأموال من قبل الجهة المانحة الى حساب التبرعات والهبات ، يتوجب على الوزارة المعنية الطلب من المرجع الصالح في وزارة المالية سلفة موازنة طارئة بحسب قيمة المبلغ المحوّل والتي تصدر بقرار من مدير المالية العام بعد تأشير مراقب عقد النفقات المختص ، على أن يتم ارفاق نسخة عن مرسوم قبول الهبة بالطلب المقدم من قبل الوزارة المعنية .

د- على مراقب عقد النفقة المختص التأشير على سلفة الموازنة الطارئة المذكورة اعلاه وإحالتها الى مدير المالية العام في وزارة المالية ضمن مهلة اسبوع على الأكثر من تاريخ ورود الطلب إليه ، وذلك في حال اكتمال المستندات اللازمة المقدمة من قبل الادارة العامة .

يجب أن يتضمن قرار الموافقة بإعطاء سلفة الموازنة المذكورة أعلاه التالي:

- الإجازة لمديرية الخزينة تحويل قيمة سلفة الموازنة بكاملها من حساب التبرعات والهبات رقم ٧٠٠٣٦٢١٢٣ (ل.ل ، \$ ، أو يورو بحسب عملة المبالغ المحولة) الى الحساب الخاص المفتوح باسم المشروع في مصرف لبنان.
- اعتماد المهلة القصوى المحددة في قانون المحاسبة العمومية لتسديد سلفة الموازنة الطارئة أي ٣١ كانون الثاني من العام التالي لصدور قرار السلفة .
- مراعاة أحكام قانون المحاسبة العمومية و احكام المادة /٨/ من قانون موازنة العام ٢٠٠٥ الوارد مضمونها أيضاً في مشروع قانون الموازنة للأعوام اللاحقة وذلك في عقد وتصفية النفقات موضوع السلفة.

ثالثاً: فور صدور قرار إعطاء سلفة الموازنة الطارئة المذكورة أعلاه ، تقوم مديرية الخزينة بناء على طلب من الادارة العامة المعنية بتحويل هذه السلفة بكاملها من حساب التبرعات والهبات (ل.ل ، \$ ، أو يورو أو أي عملة أخرى) الى الحساب الخاص المفتوح في مصرف لبنان باسم المشروع ضمن حسابات الخزينة اللبنانية المتفرع من الحساب رقم "٣٦".

رابعاً: يجري انفاق المبالغ التي تم تحويلها من حساب التبرعات والهبات الى الحساب الخاص المفتوح في مصرف لبنان باسم المشروع عبر الأشخاص المولجين بتحريكه من قبل الادارة المعنية بحسب الأحكام النظامية المعتمدة لدى الجهة الواهبة سواء كان هذا الانفاق من الجزء المحلي أم من الجزء الأجنبي على أن تخضع لرقابة ديوان المحاسبة المؤخرة ، وذلك وفقاً لما ورد في المادة الثامنة من قانون موازنة العام ٢٠٠٥ الوارد مضمونها أيضاً في مشروع قانون الموازنة للأعوام اللاحقة،

خامساً: يتوجب على الإدارة المعنية المستفيدة من الهبات المقدمة والمسجلة وفقاً للآلية السابقة ما يلي:

أ- التقيد بأحكام قانون المحاسبة العمومية في ما خص كيفية تسديد سلفة الموازنة الطارئة التي استفادت منها وفقاً للأصول قبل انتهاء التاريخ المحدد لتسديدها في متن قرار

اعطاء السلفة، ونشير الى ضرورة التزام الادارات العامة بتنظيم الفواتير والمستندات المثبتة للانفاق على نسختين ليصار لاحقاً الى ايداع نسخة للجهة المانحة لدى قيامها بعمليات التدقيق اللازمة من قبلها ونسخة تودع وزارة المالية عند تسديد السلفة الطارئة بالطرق القانونية السليمة.

ب- في حال وجوب تسديد السلفة نقداً ، تقوم الادارة العامة المعنية بالطلب من مصرف لبنان تحويل المبالغ المتبقية من الحساب الخاص بالمشروع الى حساب وزارة المالية - التبرعات والهبات ٧٠٠٣٦٢١٢٣ (ل.ل.) ، \$ أو يورو بحسب عملة المبالغ المحولة) ، على أن يتم ابلاغ مديرية الخزينة والصرفيات نسخة عن الاشعار الصادر من قبل مصرف لبنان بعد اتمام التحويل .

ج- ايداع مديرية الخزينة - دائرة إدارة السيولة النقدية في وزارة المالية في نهاية كل نصف سنة ، وضمن مهلة سبعة أيام على الاكثر ، بيان يتضمن حركة الحسابات الخاصة المفتوحة مع تحديد تنسيب النفقات التي دفعت من هذا الحساب وذلك وفقاً للنموذج الخاص المرفق ربطاً نسخة عنه ."

❖ **التعميم رقم ١٢٥٧/ص١ تاريخ ٢٠١٣/٤/٣ الصادر عن وزير المالية أوجب على** الادارات العامة الالتزام بالآلية الصادرة لقيود الهبات النقدية في الموازنة العامة بعد أن تم ادخال بعض التعديلات عليها بما يضمن حسن سير العمل وتنفيذ المشاريع المختلفة بالسرعة اللازمة ، وفقاً لما يلي :

١- صدور قرار من مجلس الوزراء يقضي بقبول الهبة النقدية .
٢- صدور مرسوم بقبول الهبة وفقاً لأحد النماذج المعدين من قبل وزارة المالية علماً أنه :

- يعتمد النموذج الأول في حال لم تتضمن الإتفاقية إمكانية قيام الجهة المانحة بإدخال تعديلات ضمن بنود ميزانية الهبة المتفق عليها والموني تنفيذها خلال مدة المشروع.

- يعتمد النموذج الثاني في حال تضمنت الإتفاقية إمكانية قيام الجهة المانحة بإدخال تعديلات ضمن بنود ميزانية الهبة المتفق عليها والموني تنفيذها خلال مدة المشروع.

علماً أنه يمكن عند الحاجة ادخال تعديلات على النماذج المذكورة أعلاه بما يتماشى ومضمون الاتفاقية الموقعة مع الجهة المانحة وبالتنسيق مع مديرية الخزينة في وزارة المالية .

٣- تحويل الهبة النقدية الواردة الى الادارة العامة المعنية من قبل الجهة المانحة بكاملها او على دفعات متتالية الى الحسابات المفتوحة لدى مصرف لبنان باسم وزارة المالية - حساب التبرعات والهبات لصالح الخزينة بحسب عملة الهبة (ل.ل.) أو \$ أو يورو) وذلك بعد قيام الادارة العامة المعنية بإعلام الجهة المانحة باسم ورقم الحساب ، مع الإشارة الى إمكانية فتح حسابات لوزارة المالية باسم حساب التبرعات والهبات لصالح الخزينة بعملات أخرى في مصرف لبنان بحسب عملة الهبة .

٤- يتوجب على الادارة العامة المعنية فور صدور مرسوم قبول الهبة النقدية ما يلي :

أولاً: الطلب من مديرية الخزينة مراسلة مصرف لبنان لفتح حساب خاص باسم المشروع في مصرف لبنان ضمن حسابات الخزينة اللبنانية متفرع من الحساب رقم ٣٦ ، يتم تحريكه مباشرة من قبل الاشخاص الذين تحددهم الادارة العامة المعنية .

ثانياً: إبلاغ مديرية الخزينة في وزارة المالية فور صدور المرسوم وبعد كل تحويل نقدي للهيئة من قبل الجهة المانحة الى حساب التبرعات والهبات المفتوح لدى مصرف لبنان عن قيمة وتاريخ التحويل بالإضافة الى المستند المثبت لعملية التحويل , كما وتحديد التناسيب التي سيصرف بموجبها المبلغ المحول وطلب فتح اعتماد / اعتمادات بقيمته مما سيمكن الادارة العامة المعنية من طلب سلفة موازنة طارئة بقيمة المبلغ المحول في كل مرة الى حساب التبرعات والهبات وفقاً للأصول والاجراءات المتبعة .

٥- يصدر قرار بإعطاء سلفة موازنة طارئة بحسب قيمة المبلغ المحول من الهبة النقدية الى حساب التبرعات والهبات من قبل مدير المالية العام وبعد تأشير مراقب عقد النفقة المختص ، على أن يعتمد النموذج المعد لهذه الغاية والذي يتضمن ما يلي :

- الاجازة لمديرية الخزينة تحويل قيمة سلفة الموازنة الطارئة بكاملها من حساب التبرعات والهبات الى الحساب الخاص باسم المشروع مع تحديد رقم واسم الحساب ورقم الهوية المصرفية IBAN لكل من هذين الحسابين .
- اعتماد المهلة القصوى المحددة في قانون المحاسبة العمومية لتسديد سلفة الموازنة الطارئة .
- يجري الانفاق وفقاً لأحكام قانون المحاسبة العمومية بما لا يتعارض مع احكام المادة ٨ قانون موازنة العام ٢٠٠٥ .
- تحديد التنسيب الكامل للنفقات التي ستصرف من السلفة

٦- يجري الانفاق من قبل الادارات العامة وفقاً لرغبة الواهب بعد تحويل قيمة سلفة الموازنة الطارئة بكاملها من حساب التبرعات والهبات الى الحساب الخاص بها المفتوح لدى مصرف لبنان وذلك بموجب القرار الصادر بشأنها.

٧- يتوجب تسديد سلفة الموازنة الطارئة من قبل الادارات العامة في الموعد المحدد لها على متن القرار الصادر بشأنها ، والتقيد بأحكام قانون المحاسبة العمومية في ما خص كيفية تسديد سلفة الموازنة الطارئة التي استفادت منها وفقاً للأصول قبل انتهاء التاريخ المحدد لتسديدها في متن قرار اعطاء السلفة ، ونشير الى ضرورة التزام الادارات العامة بتنظيم الفواتير والمستندات المثبتة للانفاق على نسختين ليصار لاحقاً الى ايداع نسخة للجهة المانحة لدى قيامها بعمليات التدقيق اللازمة من قبلها ونسخة تودع وزارة المالية عند تسديد السلفة الطارئة بالطرق القانونية السليمة.

٨- في حال وجوب تسديد السلفة نقداً ، تقوم الادارة العامة المعنية بالطلب من مصرف لبنان تحويل المبالغ المتبقية من الحساب الخاص بالمشروع الى حساب وزارة المالية - التبرعات والهبات (ل.ل.، \$ أو يورو بحسب عملة المبالغ المحولة) ، على أن يتم إبلاغ مديرية الخزينة والصرفيات نسخة عن الأشعار الصادر من قبل مصرف لبنان بعد اتمام التحويل .

٩- ايداع مديرية الخزينة - دائرة إدارة السيولة النقدية في وزارة المالية في نهاية كل نصف سنة ، وضمن مهلة سبعة أيام على الاكثر ، بيان يتضمن حركة الحسابات الخاصة المفتوحة مع تحديد تنسيب النفقات التي دفعت من هذا الحساب وذلك وفقاً لنموذج خاص وضعته وزارة المالية.

❖ **التعميم رقم ٧٨٩/ص ١ تاريخ ٢٠٢٠/٥/١ الموجّه من وزير المالية ، إلى كل من وزارتي الشؤون الاجتماعية والمالية بشأن آلية إنفاق الهبات من الحساب الخاص بالتبرعات الموجهة للدعم الاجتماعي في ظل انتشار فيروس "كورونا".**

وقد جاء في التعميم المذكور ما يلي:

"عملاً بأحكام المادة ٥٢ من قانون المحاسبة العمومية،

وعطفاً على التعميم رقم ٢٠١١/١٤ تاريخ ٢٠١١/٨/٣ الصادر عن رئيس مجلس الوزراء والمتعلق بأصول قيد الهبات النقدية في قسم الواردات من الموازنة العامة، وحيث أن التعميم رقم ٣٥١٠/ص ١ تاريخ ٢٠١١/١١/٢١ الصادر عن وزير المالية وتعديلاته المتعلقة بشأن آلية إنفاق الهبات لا يمكن تطبيقه في هذه الحالة نظراً للظروف الاستثنائية (وباء كورونا) التي تمر بها البلاد إذ أن تطبيق التعميم يتطلب وقتاً لجهة الإجراءات الواجب اتباعها لقيد الهبة قبل دفعها نقداً للجهة المستفيدة، وبهدف تسهيل منح الهبة من الجهة الواهبة وإنفاقها بما لا يتعارض مع القوانين المرعبة الاجراء، ومن أجل تسريع آلية الدفع بعد ان تم فتح حساب خاص في مصرف لبنان تحت حسابات ٣٦ (حساب تبرعات للدعم الاجتماعي وذلك بالعملات الليرة - دولار - يورو - جنيه استرليني) يجري تحريكه من قبل وزير الشؤون الاجتماعية والمالية، لذلك يقتضي التقيد بالآلية التالية:

١. يتم تحويل أي دفعة نقدية من الهبات من الجهات المانحة حصراً الى الحسابات التالية المفتوحة لدى مصرف لبنان بحسب عملة الهبة:

وزارة المالية – حساب تبرعات للدعم الاجتماعي ل.ل:

IBAN: LB30 0999 0000 0001 0017 0036 1896

وزارة المالية – حساب تبرعات للدعم الاجتماعي: \$

IBAN: LB82 0999 0000 0001 0027 0036 1896

وزارة المالية – حساب تبرعات للدعم الاجتماعي يورو:

IBAN: LB74 0999 0000 0001 0697 0036 1896

وزارة المالية – حساب تبرعات للدعم الاجتماعي جنيه استرليني:

IBAN: LB44 0999 0000 0001 0057 0036 1896

تقوم مديرية الخزينة - دائرة المحاسبة والصناديق في وزارة المالية بقيد الاموال المقبوضة في حساب مقابل لحساب البنك (الفئة ٥) الذي سيفتح في لائحة حسابات محتسب المالية المركزي وتسجيله مباشرة على الشكل التالي:

من ح/ الفئة ٥ إلى ح/ قيد مؤقت للواردات

٢. يتم تحويل مبالغ الهبات الى الجهات المستفيدة بموجب كتب بتوقيع كل من وزير الشؤون الاجتماعية والمالية، ويتم تبليغها الى كل من دائرة السيولة النقدية ودائرة المحاسبة والصناديق في مديرية الخزينة.

تقوم مديرية الخزينة - دائرة المحاسبة والصناديق في وزارة المالية بقيد الاموال المدفوعة في حساب مقابل لحساب البنك (الفئة ٥) الذي سيفتح في لائحة حسابات محتسب المالية المركزي وتسجيله مباشرة على الشكل التالي:

من ح/ قيد مؤقت للنفقات الى ح/ الفئة ٥

ح- تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بالتنسيق مع دائرة ادارة السيولة النقدية بإعداد مشروع مرسوم قبول هبة على سبيل التسوية على ان يتضمن موجب قيدها في الموازنة العامة، فتح الاعتمادات اللازمة، وقيمة الاموال المقبوضة في الحسابات المصرفية وذلك على بند مساهمات في وزارة الشؤون الاجتماعية، مع تحديد التناسيب وفقاً لكتب التحويل الصادرة وبعد موافقة مراقب عقد النفقات في الشؤون الاجتماعية على صحة التناسيب.

وعلى ان يتم ذلك فور انتهاء الازمة، وقبل شهر من نهاية العام الحالي في جميع الاحوال، لكي تتمكن مديرية الموازنة في وزارة المالية من فتح الاعتمادات اللازمة على نظام الموازنة.

خ- عند صدور المرسوم تقوم مديرية الخزينة - دائرة المحاسبة والصناديق في وزارة المالية بتسجيل القيد التالي:

من ح/ قيد مؤقت للواردات إلى ح/ الفئة ٧ (الهبات)

د- يصدر عن وزير الشؤون الاجتماعية قراراً بإعطاء مساهمة على سبيل التسوية بالمبالغ التي تم دفعها الى الجهات المستفيدة، بعد عرضه على مراقب عقد النفقات المختص او على ديوان المحاسبة في حال خضوع المساهمة لرقابته، ومن ثم يحجز على سبيل التسوية ويستكمل بالتصفيّة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية خلال مهلة اقصاها يومين من تاريخ الحجز.

تقوم وزارة المالية بإجراءات اصدار الحوالة على سبيل التسوية بقيمة صافية صفر ويتم توقيف القيمة الاجمالية على حساب القيد المؤقت للنفقات.

يتوجب على الجهات المعنية في هذا التعميم متابعة جميع المراحل لتفادي اي خطأ ممكن ان يؤثر على عملية قيد الحسابات كما والتأكد من انتهاء جميع المراحل قبل انتهاء السنة المالية."

❖ التعميم رقم ١٠٠٩/ص١ تاريخ ٢٠٢٠/٥/٧ الصادر عن وزير المالية بعد مرور ثماني سنوات على صدور التعميم ١٢٥٧ / ص١ السابق ذكره ، حول نفس الموضوع، ومن شأنه تذكير كافة الإدارات بألية إنفاق الهبات النقدية وقد جاء فيه ما يلي:

"عطفاً على التعميم الرقم ٢٠١١/١٤ تاريخ ٢٠١١/٨/٣ الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء بشأن أصول قيد الهبات النقدية في قسم الواردات من الموازنة العامة والذي يؤكد ضرورة التقيد بأحكام قانون المحاسبة العمومية وتعديلاته في هذا الشأن،

وبما أن وزارة المالية قد وضعت لهذه الغاية آلية لإنفاق الهبات النقدية وذلك بموجب التعميم الرقم ٣٥١٠/ص ١ تاريخ ٢٠١١/١١/٢١ المعدل بموجب التعميم الرقم ١٢٥٧/ص ١ تاريخ ٢٠١٣/٤/٣.

وبعد أن تبين لوزارة المالية أن بعض الإدارات العامة لم تتقيد خلال الفترة السابقة بأحكام قانون المحاسبة العمومية وتعديلاته كما وأحكام التعميم الرقم ١٢٥٧/ص ١ الصادر في هذا الشأن مما يشكل مخالفة صريحة لأحكام القوانين والأنظمة المرعية الإجراء،

لذلك، وتأميناً لحسن سير العمل، نذكر الإدارات العامة بموجب اتباع الخطوات التسلسلية المذكورة أدناه، وذلك عند ورود الهبات النقدية إليها لكي تتمكن وزارة المالية من قيدها في الموازنة العامة وفقاً للأصول وبما يضمن تطبيق أحكام القوانين والأصول المرعية الإجراء، كما ويؤمن الشفافية لا سيما في موضوع الهبات:

١. يتوجب أولاً على الإدارات العامة استصدار مرسوم إبرام الاتفاقية وقبول الهيئة وفقاً لأحكام قانون المحاسبة العمومية وتعديلاته لاسيما المادة ٥٢/ منه المعدلة بموجب المادة ٨٥ من قانون الموازنة العامة والموازانات الملحقة للعام ٢٠١٩، إذ لا يمكن قبول الهبات إلا بموجب مراسيم تصدر وفقاً للأصول.

٢. إعلام الجهة المانحة باسم ورقم الحساب المفتوح لدى مصرف لبنان باسم وزارة المالية- حساب التبرعات والهبات لصالح الخزينة اللبنانية بحسب عملة الهيئة وذلك عملاً بأحكام التعميم الرقم ٣٧٣٣/ص ١ تاريخ ٢٠١١/١٢/١٢، لتقوم الجهة المانحة بتحويل قيمة الهبة أو دفعة منها حصراً إلى هذا الحساب.

٣. تقديم طلب فتح حساب خاص بالمشروع عبر وزارة المالية على أن يكون ضمن حسابات الخزينة اللبنانية.

٤. عند تحويل الأموال من قبل الجهة المانحة إلى حساب التبرعات والهبات لصالح الخزينة المفتوح لدى مصرف لبنان، يتوجب على الإدارة العامة المنفذة للمشروع خلال نفس السنة المالية أن تقدم طلب فتح اعتماد إضافي لهذه الهبة وفقاً للأصول المعمول بها.

٥. فور تبليغ الإدارة العامة المنفذة للمشروع بواسطة مراقب عقد النفقات المختص فتح الاعتماد المطلوب، يمكن للإدارة المذكورة القيام بإحدى الخطوات التالية بغية تمكين وزارة المالية من تحويل أموال الهبة من حساب التبرعات والهبات إلى الحساب الخاص بالمشروع:

- إعداد مشروع قرار إعطاء سلفة موازنة طارئة وفقاً للأصول المعمول بها.
- إعداد قرار إعطاء مساهمة مالية موقع من الوزير المختص وفقاً للأصول وذلك حصراً في حال كان تنسيب الهبة المدرج على متن مرسوم قبولها الصادر يجيز إعطاء مساهمة مالية."

لا بدّ من التذكير في هذا المجال بالتعديل الذي طال أحكام قانون المحاسبة العمومية بموجب المادة السابعة من قانون الموازنة العامة والموازانات الملحقة للأعوام ٢٠١٧ وما يليها (القانون رقم ٦٦ تاريخ : ٢٠١٧/١١/٠٣) المذكورة اعلاه والتي نصت كما تمت الإشارة سابقاً على أنه يجب ان لا يتعارض تطبيق الاحكام المنصوص عليها في الاتفاقيات والمراسيم المتعلقة بالهبات النقدية في اي حال من الاحوال مع قيد الهبات النقدية وفقاً للأصول في

الموازنة، كما يجري تحويل الاموال الواردة من الجهات الواهبة الى الادارات العامة عبر وزارة المالية ، التي عليها ان تفتح طيلة مدة تنفيذ المشروع، وبعد صدور مرسوم قبول الهبة الاعتمادات اللازمة لها والمدرجة فيه وذلك مرة واحدة او تباعاً في موازنة السنة المالية الجارية وفي موازونات السنوات المالية اللاحقة وذلك بحسب القيمة النقدية المحولة في كل سنة مالية من قبل الجهات الواهبة الى حساب التبرعات والهبات العائد للخزينة اللبنانية.

كما تطور الأمر مع إقرار المادة ٨٥ من القانون ٢٠١٩/١٤٤ (قانون الموازنة العامة والموازانات الملحقة للعام ٢٠١٩) التي عدلت بموجبها أحكام المادة ٥٢ من قانون المحاسبة العمومية (مشروع القانون الصادر بالمرسوم ١٤٩٦٩ تاريخ ١٢/٣٠/١٩٦٣ وتعديلاته) بحيث أصبحت كما يلي:

١. تقبل بمرسوم يصدر بناءً على اقتراح الوزير المختص ووزير المالية الهبات النقدية والعينية التي يقدمها للدولة الأشخاص المعنويون والحقيقيون إذا كانت قيمتها لا تتجاوز /٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠/ ليرة لبنانية.

٢. تقبل بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء الهبات النقدية و/أو العينية التي يقدمها للدولة الأشخاص المعنويون والحقيقيون إذا كانت قيمتها تتجاوز /٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠/ ليرة لبنانية.

٣. تقيد الهبات النقدية الواردة للخزينة اللبنانية في قسم الواردات من الموازنة وإذا كانت لهذه الهبات وجهة انفاق معينة فتحت لها وفقاً للأصول اعتمادات بقيمتها في قسم النفقات.

٤. تعد وزارة المالية جدولاً فصلياً بالهبات المنوه عنها في البندين (١) و(٢) والواردة إلى الخزينة اللبنانية وترفعه إلى مجلس الوزراء للاطلاع.

وبموجب هذه النصوص الجديدة أكد المشرع اللبناني على وجوب عدم تعارض تطبيق الاحكام المنصوص عليها في الاتفاقيات والمراسيم المتعلقة بالهبات النقدية في اي حال من الاحوال مع قيد الهبات النقدية وفقاً للأصول في الموازنة. وكذلك تطبيق أحكام المادة ١٠٤ من قانون المحاسبة العمومية على السلفات المالية الطارئة المعطاة لدفع النفقات الممولة من الهبات النقدية.

كما أكد المشرع بموجب الفقرة ٣/ من المادة ٨٥ من قانون الموازنة العامة والموازانات الملحقة للعام ٢٠١٩ على أن ما يتم قيده في الموازنة وبالتالي في الحسابات المالية هو قيم الهبات النقدية فقط حيث نص على أن " تقيد الهبات النقدية الواردة للخزينة اللبنانية في قسم الواردات من الموازنة وإذا كانت لهذه الهبات وجهة انفاق معينة فتحت لها وفقاً للأصول اعتمادات بقيمتها في قسم النفقات."

ويستنتج من نص الفقرة ٤ من المادة ٨٥ نفسها والتي أوجبت على وزارة المالية أن تعد جدولاً فصلياً بالهبات المنوه عنها في البندين (١) و(٢) والواردة إلى الخزينة اللبنانية وترفعه إلى مجلس الوزراء للاطلاع، ان مجلس الوزراء ما زال على إطلاع على قيم الهبات المقبولة كاملة النقدية منها والعينية .

ثم صدرت بعد ذلك موازنتا العامين ٢٠٢٠ و ٢٠٢٢ اللتين خلتا من النص الصريح على ضرورة قيد قيمة الهبات الواردة في الموازنة إذ يلاحظ ان المشرع قد أسقط من المادة ٧/ من قانوني موازنتي العامين ٢٠٢٠ و ٢٠٢٢ الفقرة التي كانت قد تضمنتها نفس المادة في

موازنات الأعوام ٢٠١٧ و ٢٠١٨ و ٢٠١٩ والتي تنص على أنه " يجب ان لا يتعارض تطبيق الاحكام المنصوص عليها في الاتفاقيات والمراسيم المتعلقة بالهبات النقدية في اي حال من الاحوال مع قيد الهبات النقدية وفقا للاصول في الموازنة.

ويجري تحويل الاموال الواردة من الجهات الواهبة الى الادارات العامة عبر وزارة المالية. تفتح وزارة المالية طيلة مدة تنفيذ المشروع ، وبعد صدور مرسوم قبول الهبة ، الاعتمادات اللازمة لها والمدرجة فيه وذلك مرة واحدة او تباعاً في موازنة السنة المالية الجارية وفي موازنات السنوات المالية اللاحقة وذلك بحسب القيمة النقدية المحولة في كل سنة مالية من قبل الجهات الواهبة الى حساب التبرعات والهبات العائد للخزينة اللبنانية."

علماً أنه يمكن استنتاج ضرورة قيد قيم الهبات الواردة في الموازنة العامة من الأحكام المدرجة في متن المادة السابعة من موازنتي العامين ٢٠٢٠ و ٢٠٢٢ حيث وردت اكثر من مرة عبارة " ... الى موازنات السنوات المالية اللاحقة....."

كما ان التعاميم الصادرة عن وزارة المال خلال العام ٢٠٢٠ قد حاولت سد الثغرة الحاصلة لهذه الجهة .

وفي هذا الإطار، لا بد من التساؤل عن سبب عدم إدراج هذا النص صراحة في موازنتي العامين ٢٠٢٠ و ٢٠٢٢ و عدم الافساح في المجال لأي تأويل أو تفسير ، فهل سقط سهواً أم أنه تم حذفه عن سابق تصور وتصميم لأنه إن صح هذا الأمر يكون المجال قد فتح من جديد أمام الادارات لاستغلال الثغرة الموجودة لفتح حسابات خاصة بها خارج حسابات الخزينة متجاهلة بقية الفقرات التي تظهر دور وزارة المالية.

وقد خلت موازنتي العامين ٢٠٢٠ و ٢٠٢٢ أيضاً من النص على ضرورة إطلاع مجلس الوزراء على قيم الهبات المقبولة كاملة النقدية منها والعينية .

أما بالنسبة لتسجيل الهبات العينية في الحسابات المالية للدولة اللبنانية ، فإن ديوان المحاسبة أكد على أهمية قبولها بموجب مراسيم سنداً للمادة /٥٢/ من قانون المحاسبة العمومية كما ذكرنا سابقاً ، مع ايجاد آلية لتسجيلها في الحسابات المركزية للدولة تراعي طبيعة هذه الهبات ومحاسبة المواد (رأي استشاري رقم ٣٣ تاريخ ٢٧/٩/٢٠١٧). وعملاً بأحكام الفقرة ٥ من المادة ٦ من المرسوم رقم ٨٦٢٠ تاريخ ١٢/٦/١٩٩٦ (تنظيم محاسبة المواد) " تمسك محاسبة الموجودات الثابتة على اساس كلفتها الحقيقية اذا كانت معروفة، أو على اساس كلفتها المقدره ، أو على اساس قيمتها السوقية بالنسبة للهبات ".

وأنت الموازنات اللاحقة له لتؤكد على صوابية ما أدلى به الديوان لجهة ضرورة صدور المراسيم بقبول الهبات أيا كان نوعها نقدية أم عينية لكن لم تتطرق بأي شكل الى موضوع قيد الهبات العينية في الحسابات المالية للدولة .

ثالثاً: تعديل التناسيب وتدوير الاعتمادات المخصصة للهبات النقدية وإجراءات النقل بين البنود والفقرات والندبات

إن المادة ٥٢ من قانون المحاسبة العمومية وتعديلاتها قد حددت طريقة لقبول الهبة وقيدها في قسم الواردات وفرضت في الوقت نفسه التقيد برغبة المانح وتخصيص هذه الواردات لتغطية نفقات محددة عندما نصت على انه : " اذا كانت لهذه الهبات وجهة انفاق معينة فتحت لها وفقاً للأصول اعتمادات بقيمتها في قسم النفقات."

كما نصت المادة ٢٧ من قانون المحاسبة العمومية على ما يلي :

١- ” مع مراعاة احكام المادة ٨٥ من الدستور والمادة /٢٦/ من هذا القانون ، لا تفتح الاعتمادات الاضافية الا بقانون.

٢- مع مراعاة احكام المادة /٢٦/ من هذا القانون ، لا تنقل الاعتمادات من بند الى اخر الا بقانون.

٣- مع مراعاة المادة /١١٤/ من هذا القانون ، لا تدور الاعتمادات من موازنة سنة معينة الى موازنة السنة التالية الا بقانون . “

ويلاحظ أنه منذ صدور موازنة العام ٢٠١٧ وعملاً ” بقاعدة موازنة الصيغ“ حيث إن فتح اعتمادات الهيئة يتم بموجب مرسوم صادر عن مجلس الوزراء ، فإن نقل هذه الاعتمادات من بند الى بند كان يتم بمرسوم صادر عن مجلس الوزراء وليس بقانون صادر عن مجلس النواب وذلك وفقاً لرغبة الواهب التي تبقى المحور الاساسي في عملية النقل .

إلا أنه تجدر الإشارة الى أن معظم الاتفاقيات ، وبهدف تأمين المرونة اللازمة في الانفاق، أجازت امكانية تعديل كيفية توزيع اموال الهيئة من قبل الواهب بين مختلف البنود المخصصة لانفاقها خلال مرحلة التنفيذ . ولهذه الغاية يتم وضع آلية واضحة وصريحة في الاتفاقية يوافق عليها مجلس الوزراء ، بحيث تسمح لوزير المالية والوزير المختص وبناءً على طلب الواهب ، امكانية النقل بين البنود والفقرات والنبذات ودون العودة في كل مرة الى مجلس الوزراء . وبخلاف ذلك (أي في ظل غياب الآلية) يقتضي العودة الى مجلس الوزراء لنقل الاعتمادات المخصصة للهيئات بين البنود والفقرات والنبذات (رأي استشاري رقم ٥٩ تاريخ ٢٠١٢/١٢/٤).

وقد حسم المشرّع اللبناني هذا الأمر بموجب نص المادة السابعة من القانون رقم ٦٦ تاريخ ٢٠١٧/١١/٣ (قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ٢٠١٧) وقوانين الموازنات اللاحقة التي نصّت بشكل صريح على أنه لا تطبق احكام الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من قانون المحاسبة العمومية على الاعتمادات الاضافية المتعلقة بالهيئات النقدية حيث يمكن نقل هذه الاعتمادات من بند الى آخر بقرار من الوزير المختص ووزير المالية بعد تأشير المراقب المركزي لعقد النفقات، وبعد أن تثبت الادارة المعنية رغبة الجهة الواهبة بإجراء هذا النقل.

كما أوجب أن تطبق احكام المادة ١٠٤ من قانون المحاسبة العمومية على السلفات المالية الطارئة المعطاة لدفع النفقات الممولة من الهيئات النقدية ويمكن تدوير الاعتمادات المحجوزة للسلفات المالية الطارئة والمتعلقة بالهيئات المعطاة خلال سنة مالية معينة لتأدية موجبات يتعدى تنفيذها السنة لدفع النفقات الممولة من هذه الهيئات لحين انتهاء تنفيذ الاعمال المتعلقة بالهيئة ، الى موازنات السنوات المالية اللاحقة.

وأنه يتم تدوير ارصدة الاعتمادات كافة غير المعقودة الممولة من الهيئات النقدية الى موازنات السنين اللاحقة كما هو واضح من نص المادة السابعة المذكورة أعلاه.

القسم الثاني : الهبات في ضوء الواقع

حصلت ادارات الدولة اللبنانية على هبات نقدية وعينية عديدة لا سيما منذ العام ١٩٩٣ لغاية العام ٢٠٢١ ضمناً قدرت مبالغها بالمليارات ومن اكثر من جهة داخلية وخارجية وبعملات مختلفة من الليرة اللبنانية الى الدولار الاميركي واليورو والدينار الكويتي والين الياباني وغيره ، حتى ان الهبات قد شكلت المصدر الرئيسي الداعم لإيرادات الموازنة العامة لا سيما في موضوع الاعتمادات الاضافية حيث مولت هذه الأخيرة من اموال الهبات حصراً في بعض السنوات كالعام ٢٠٠٠ وغيرها من السنوات إلا أن الإجراءات العملية في موضوع قبول الهبات وقيدها في الحسابات المالية للدولة اللبنانية مع تحديد قيمتها ، لم تتوافق مع الأحكام التشريعية في غالب الأحيان كما سنبينه في الفصل الأول من هذا القسم ، وينسحب هذا الواقع على موضوع الحسابات الخاصة بالهبات المفتوحة خارج حسابات الخزينة اللبنانية وتحديد أرصدها (الفصل الثاني) وعلى موضوع الرقابة على الانفاق من أموال هذه الهبات حيث أشارت النصوص التشريعية الى هذه الرقابة أكثر من مرة لكن بقي تنظيم هذا الموضوع وآلياته بعيداً عن غاية النصوص في غالب الأحيان وهو ما سيظهر في الفصل الثالث من هذا القسم .

وستنظر في ما يلي الى واقع الحال من خلال حقتين زمنييتين لكل منهما ظروفها الخاصة التي انعكست على مسألة قيد الهبات في الحسابات المالية للدولة اللبنانية:

- * الفترة الزمنية من العام ١٩٩٣ الى العام ٢٠١٠ ضمناً
- * الفترة الزمنية من العام ٢٠١١ و حتى العام ٢٠٢١ ضمناً .

الفصل الأول - الهبات وحسابات الخزينة في مصرف لبنان:

أولاً - الاجراءات العملية لقبول الهبات وقيدها في الحسابات:

١- الفترة الزمنية الأولى منذ العام ١٩٩٣ ولغاية العام ٢٠١٠ ضمناً.

بالنسبة للحقبة الزمنية الممتدة من العام ١٩٩٣ ولغاية نهاية العام ٢٠١٠ كان التطبيق الفعلي لموضوع قبول الهبات وقيدها في الحسابات المالية للدولة اللبنانية أبعد ما يكون عما فرضته النصوص القانونية خاصة المادة ٥٢ من قانون المحاسبة العمومية التي نصت على أن " تقبل بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء الأموال التي يقدمها للدولة الأشخاص المعنويون والحقيقيون، وتقيد في قسم الواردات في الموازنة وإذا كانت لهذه الأموال وجهة إنفاق معينة فتحت لها بالطريقة نفسها اعتمادات بقيمتها في قسم النفقات". فقد تبين أنه خلال الفترة من ١٩٩٣ وحتى ١٩٩٦ لا يوجد أي مستندات عائدة الى حسابات الدولة أو الهبات يمكن الركون إليها لمتابعة عملية قيد هذه الهبات ودراسة مدى توافقها مع الأحكام المرعية.

وبالنسبة للفترة اللاحقة فقد تبين أن هناك هبات تم قبولها بموجب قرارات دون صدور مراسيم وكذلك تم فتح حسابات خاصة لها دون أن يتم تسجيلها ضمن حسابات الدولة (٥)، مما أدى بالنتيجة إلى بقاء حسابات جزء كبير من الهبات التي حصلت عليها إدارات الدولة اللبنانية

١ - وفقاً لكتاب وزير المالية رقم ١٢٣٢/ص ١ تاريخ ٣ نيسان ٢٠١٢ الذي يطلب بموجبه آراء استشارية من ديوان المحاسبة فيما خص حسابات الهبات والذي يستند إلى التقرير الصادر عن الفريق المعني في وزارة المالية بتدقيق حساب الهبات والتبرعات ، ووفقاً لكتب موجهة من مدير المحاسبة العامة بالتكليف إلى مدير المالية العامة موضوعها قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه للعام ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، رقم ٥٨٣١ تاريخ ٢٦/٣/٢٠١٢).

خارج حسابات الموازنة وكذلك خارج حسابات الخزينة ولم تتمكن وزارة المالية من قيدها في الموازنة العامة وفقاً للأصول وبما يضمن تطبيق أحكام القوانين والأصول المرعية الإجراء، كما ويؤمن الشفافية من خلال رقابة فعّالة عليها.

وهذا ما ظهر بوضوح في التقرير الصادر عن الفريق الخاص المولج بتدقيق حساب الهبات والتبرعات في وزارة المالية من العام ١٩٩٣ الى العام ٢٠١٠ ضمناً حيث خلص الفريق الى ما يلي:

◀ لا يمكن تدقيق حسابات الهبات والتبرعات العائدة بالنسبة للأعوام ١٩٩٣ لغاية ١٩٩٦ ضمناً بسبب عدم تخصيص حسابات خاصة للهبات من جهة وفقدان معظم سجلات إيرادات الموازنة من جهة أخرى.

◀ أما بالنسبة لحسابات الأعوام ١٩٩٧ لغاية ٢٠١٠ ضمناً فقد تبين للفريق ما يلي:

- I- تعكس القيود المحاسبية ٨% من عدد المراسيم الصادرة خلال هذه الأعوام.
- II- تمّ تسجيل الهبات التي دخلت إلى حسابات الخزينة اللبنانية في مصرف لبنان (الحساب ٣٦) فقط في القيود المحاسبية .
- III- تبين وجود هبة / هبات أدخلت مباشرة إلى حساب حصيلة سندات خزينة بالدولار الأميركي في مصرف لبنان عندما كان هذا الحساب مكشوفاً على سبيل المثال الهبة المقدّمة من سلطنة عمان بقيمة ١٠ مليون دولار أميركي (العملية رقم ١٧٥٨٢ تاريخ ٢٠٠٧/١٢/٤) المفقودة المستندات .”

كما أورد الفريق المذكور جملة من الأسباب حالت دون تسجيل الهبات في القيود المحاسبية تتعلق بما يلي :

◀ تمّ فتح حسابات خاصة للهبات الممنوحة للإدارات العامة (الوزارات):

إن أحد الأسباب التي حالت دون تسجيل بعض الهبات يكمن في أن بعض المراسيم نصت على فتح حسابات بقيمة الهبة في مصرف لبنان على أن تدير أموال الهبة الوزارة المعنية. وفي ظل عدم وجود حساب موحد للخزينة، تناثرت مبالغ هذه الهبات في عدة حسابات ما حال دون معرفة المبالغ التي حوّلت إليها أو تلك التي صرفت منها.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أن بعض المراسيم نصّت على أن تقيد الهبة في قسم الواردات والنفقات من الموازنة؛ وعلى الرغم من ذلك تمّ فتح حساب خاص بها.

◀ تمّ فتح حسابات خاصة للهبات الممنوحة لمؤسسات عامة (غالباً ما تكون لصالح مجلس الإنماء والإعمار) على أن تقوم المؤسسة العامة بتنفيذ الهبة لصالح إحدى الإدارات العامة:

وفي هذه الحالة تكون المؤسسة العامة مجرد وسيط (كأن يقوم مجلس الإنماء والإعمار بتنفيذ هبة تقضي ببناء مدرسة لصالح وزارة التربية)؛ وبالتالي يقتضي تسجيل هذا النوع من الهبات بعد أن تقوم المؤسسة العامة بإيداع وزارة المالية كشف حساب بكيفية التصرف بالهبة.

◀ قيام الجهة المانحة بتنفيذ مضمون الهبة بنفسها:

في هذه الحالة، لا تدخل الأموال النقدية إلى حساب أي إدارة أو مؤسسة عامة. إنما هذا الأمر لا يعني أبداً عدم تسجيل هذه الهبات.

◀ هبات صدرت بموجب قرارات دون صدور مراسيم قبولها وتم فتح حساب خاص بها: على سبيل المثال هبة الاتحاد الأوروبي- الجزء الثاني (قرار رقم ٧٦ تاريخ ٢٠٠٤/٩/٩).

◀ الهبات العينية:

حتى تاريخه لا يتم تسجيل الهبات العينية إذ أن ذلك بحاجة إلى وضع آلية خاصة بمراسيم قبولها تحدد فيها القيمة، التنسيب...

وبالتالي يتبين مما سبق أن الهبات التي جرى تسجيلها محاسبياً هي فقط الهبات التي دخلت إلى حسابات الخزينة لدى مصرف لبنان (حسابات ال ٣٦) دون الهبات التي فتحت لها حسابات خاصة في مصرف لبنان أو تلك التي قامت بتنفيذ مضمونها الجهة المانحة مباشرة أو مؤسسة عامة لصالح الدولة اللبنانية.

وقد تبين للفريق أيضاً وجود نوعين من القيود المحاسبية التصحيحية المفروض إجراؤها : النوع الأول يمكن أن تقوم به مديرية الخزينة مباشرة لتصحيح الوضع القائم. أما النوع الثاني فيتعلق بقيود لا تستطيع مديرية الخزينة القيام بها إلا بعد الحصول على تعليمات/قرارات بذلك.

إن القيود التصحيحية التي تستطيع مديرية الخزينة القيام بها مباشرة تتعلق بهبات سجلت في حسابات سنة غير تلك التي تم فيها الحصول عليها، وهبات عالقة في القيد المؤقت للواردات بالرغم من صدور المرسوم الخاص بها.

أما القيود المحاسبية التي لا تستطيع مديرية الخزينة القيام بها إلا بعد حصولها على توجيهات بذلك، فتتعلق بالأمر التالية:

- الهبات المقبوضة والعالقة في القيود المؤقتة بسبب عدم صدور مراسيم لها:
- الهبات التي صدرت مراسيمها غير أنها لم تسجل في القيود المحاسبية.

كذلك تبين نتيجة التدقيق وجود ملفين عالقين يعودان لهبة مقدمة من الاتحاد الأوروبي وهي مقسمة على الشكل التالي:

◀ الملف الأول:

يتعلق بالجزء الأول من الهبة (مرسوم رقم ٣٩٤٨ تاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢ بقيمة ٣٠ مليون يورو) . لم يقيد في إيرادات العام ٢٠٠٠ بل جرى إيداعه في حساب الأمانات وتم السحب منه على الشكل التالي:

مشروع الإصلاح المالي في	ل.ل. ١,٢١٨,٠٩٣,٤١٠
وزارة المالية	ل.ل. ٦,٨٣٥,١٩٨,٦٥٠
مشروع الأمم المتحدة UNDP	ل.ل. ٣٢,٣٦٠,٠٠٠,٠٠٠
الهيئة العليا للإغاثة	ل.ل. ١٤٠,٧٠٧,٩٤٠
العالق في حساب الأمانات	ل.ل. ٤٠,٥٥٤,٠٠٠,٠٠٠
المجموع	ل.ل. ٤٠,٥٥٤,٠٠٠,٠٠٠

٢ سبق لوزارة المالية أن أودعت النيابة العامة في ديوان المحاسبة ملفاً (رقم ٥٩٩/ص١ تاريخ ٢٠١١/٣/٧) يتعلق بهذه الهبة

وقد تبين أن المبلغ المدفوع من حساب الأمانات لصالح مشروع الإصلاح المالي في وزارة المالية تم صرفه على مشروع إطلاق الضريبة على القيمة المضافة؛ أما فيما خص المبالغ المحولة إلى كل من UNDP والهيئة العليا للإغاثة فلم يتمكن فريق وزارة المالية من معرفة كيفية التصرف بهذه المبالغ كونها تخرج عن نطاق التدقيق الذي قام به. وبالتالي لم يتم نقل هذه الهبة إلى حسابات الإيرادات إذ يقتضي ذلك معرفة كيفية تنسيب صرف هذه الهبة.

← الملف الثاني:

يتعلق بالجزء الثاني من الهبة (القرار رقم ٧٦ تاريخ ٢٠٠٤/٩/٩ بقيمة ١٢,٢٥٠,٠٠٠ يورو) ويلاحظ انه لم يصدر مرسوم كما هو مفروض قانوناً. و لم تتوافر لدى فريق وزارة المالية الذي كلف بأعمال التدقيق أي معطيات عن هذه الهبة إذ فتح حساب خاص بها في مصرف لبنان.

ويؤكد الفريق أنه خلال السنوات التي شملتها عملية التدقيق (١٩٩٣ لغاية ٢٠١٠) ظهرت مشكلتان جوهريتان بالنسبة لحسابات الهبات والتبرعات:

← عدم وجود آلية واضحة وموحدة لتسجيل القيود المحاسبية الخاصة بالهبات والتبرعات

I- فقد تم في البنوك اعتماد الحساب رقم ٥١١٠١ (الحساب الجاري في المصرف) أو رقم ٥١١٠٢ (الحساب الجاري في المصرف- تبرعات وهبات) أو رقم ٥١٢٠٧ (حصيلة إصدار سندات خزينة خارجية).

II- أما في القيود المؤقتة فقد تم اعتماد الحساب رقم ٤٨١٠١ (قيد مؤقت للواردات) أو رقم ٤٨١٠٨ (قيد مؤقت للهبات).

III- إضافة الى بعض الحالات الخاصة حيث أجاز تحويل قيمة الهبة إلى حساب الأمانات على أن تخرج منه مجزأة مما جعل عملية تدقيقها صعبة جداً.

← عدم وجود آلية منتظمة لحفظ المستندات إذ انه خلال القيام بعملية التدقيق، تبين فقدان عددًا من المستندات الثبوتية.

وفقاً لتقرير الفريق فإن الدراسة التي قام بها الفريق لا تتعلق بالقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء بقبول هبات إنما فقط تلك العائدة الى المراسيم ، و إن المراسيم المذكورة في التقرير هي فقط مراسيم قبول الهبات النقدية دون العينية.

وقد طلب وزير المالية بموجب الكتاب رقم ١٢٣٢/١ ص ١ تاريخ ٣ نيسان ٢٠١٢ رأي ديوان المحاسبة حول الهبات المسجلة وغير المسجلة في الحسابات خلافاً للأصول القانونية والمحاسبية الجارية بهذا الشأن وكيفية تسوية حسابات الهبات العالقة في القيود المؤقتة.. وفي حساب الامانات وتلك غير المسجلة حتى تاريخه.كي يتم العمل على تصحيح الاخطاء الحاصلة وتقادي حصولها في المستقبل ، وقد صدر عن الديوان الرأي الاستشاري رقم ٢٠١٧/٣٣ تاريخ ٢٠١٧/٩/٢٧ الذي عالج التساؤلات المطروحة والذي أكد فيه على ضرورة الالتزام بالرأي الاستشاري الصادر عنه رقم ٢٠١١/٢٧ تاريخ ٢٠١١/٢/١٠ حول كيفية اظهار التصحيحات.والذي رأى بموجبه أنه فيما خص تصحيح العمليات والقيود المحاسبية ضرورة التمييز ما بين الظروف العادية والظروف الاستثنائية الناجمة عن تراكم الحسابات القديمة، وذلك وفقاً لما يلي: "

٣ سبق لوزارة المالية أن أودعت النيابة العامة في ديوان المحاسبة ملفاً (رقم ١٩٦٥/١ ص ١ تاريخ ٢٠١١/٧/٢٣) يتعلق بهذه الهبة

أ- بالنسبة للظروف العادية:

بما انه، في الظروف العادية، وبالاستناد الى النصوص القانونية التالية :

وبموجب هذه النصوص يجوز تصحيح الاخطاء بعد انتهاء السنة المالية وإن حصل تأخير في إرسالها الى الديوان عن المهل المحددة لإرسال تلك الحسابات، ويبقى التصحيح جائزاً حتى تاريخ ايداع هذه الحسابات ديوان المحاسبة ضمن المهل المنصوص عنها في المادة /١٩٥/ من قانون المحاسبة العمومية وبعد ذلك لا يجوز اجراء اية تصحيحات إلا بناءً على قرار من الهيئة المختصة الناظرة في الحسابات في ديوان المحاسبة على اعتبار ان التأخير في ايداع الحسابات يشكل مخالفة قانونية ولا يبرر الاستمرار في اجراء التصحيحات.

ب- بالنسبة للظروف الاستثنائية:

بما ان التأخر في ايداع الحسابات عن المهل القانونية المحددة لها شكّل ظرفاً استثنائياً يقتضي معالجة استثنائية مختلفة عما هي الحال في الظروف العادية مما يوجب التقيد بالضوابط التالية:

اولاً: ايداع الديوان نسخاً عن الحسابات المتأخرة بحالتها الحاضرة ورقياً و إلكترونياً ، اي قبل اجراء اية تصحيحات على الحساب.

ثانياً: ان يتم التصحيح بموجب قيد معاكس للقيد الخاطيء مما يسمح بإظهار القيد الخاطيء والقيد المصحح له وفي حال الاغفال يجري التصحيح بإدخال قيد يتضمن الشروحات الوافية حول اسباب اجرائه على ان يتم تحديد اسم الموظف الذي اجري التصحيح وصفته في كلتي الحالتين.

ثالثاً: ان يتم إدخال القيود التصحيحية مهما كان نوعها في ٣١/١٢ من السنة التي يعود لها التصحيح على ان يظهر التاريخ الفعلي لتنفيذ عملية التصحيح.

رابعاً: تنظيم لائحة تفصيلية ولكل سنة على حدة بالقيود التصحيحية المجرأة واسبابها.

خامساً: تطبيق هذه الضوابط ورقياً ومعلوماتياً بشكل يضمن تحقيق الغاية من المادة /١٦٥/ من قانون المحاسبة العمومية لا سيما لجهة عدم حذف او محو اي قيد سبق إدراجه ورقياً ومعلوماتياً.

وبالنسبة للجهة المخولة باجراء التصحيح فهذا واضح ومحدد في النصوص القانونية المرعية الاجراء. "

وقد تبين أن ديوان المحاسبة أصدر لاحقاً رأياً استشارياً رقمه ٣٣/٢٠١٧ تاريخ ٢٧/٩/٢٠١٧ بناء على طلب من وزارة المالية يتعلق بالهبات المسجلة وغير المسجلة في الحسابات خلافاً للأصول القانونية والمحاسبية الجارية بهذا الشأن.

وقد خلص الرأي الأخير الى ما يلي :

»

- فيما خص الهبات المسجلة خلافاً للأصول والتي تبين انها تلك التي تم قيدها في الحسابات ٤٨١٠٨ و ٤٨١٠١ كقيود مؤقتة بسبب عدم صدور مراسيم قبولها عملاً بالمادة ٥٢/ من قانون المحاسبة العمومية مما يحول دون ظهورها في حسابات الإيرادات لقطوعات الحسابات.

وانه بعد إنفاق اموال الهبات المشار اليها فإن ابقاءها مسجلة في القيود المؤقتة لم يعد يتلاءم مع واقع الحال الناجم عن استعمالها والتصرف بها فيقتضي اخذها في الحسابات الاساسية العائدة لها في جانب الإيرادات من السنة التي قبضت خلالها مع تسجيل النفقات الجارية عليها في السنة التي صرفت خلالها، وفي هذا الاطار لا بد من مراعاة رأي ديوان المحاسبة رقم ٢٧/٢٠١١ حول كيفية اظهار التصحيحات.

ومن اجل اجراء التصحيح المشار اليه يقتضي مراعاة المادة ٥٢/ من قانون المحاسبة العمومية، بحيث يصار الى استصدار مرسوم عن مجلس الوزراء بقبول الهبات المشار اليها مرفقاً بجدول يبين قيمتها وتواريخ قبضها وتناسيب انفاقها.

والمرسوم الصادر في الحالة الراهنة تطبيقاً للمادة ٥٢/ من قانون المحاسبة العمومية، يحقق في الوقت نفسه هدفاً تصحيحياً بنقل الهبات المسجلة من القيود المؤقتة في الفئة الرابعة الى القيود الاساسية في الفئة السابعة.

كما انه وفقاً للإجتهادين الفرنسي واللبناني يمكن ان يصدر العمل الاداري - الذي يأتي معلناً لحالة قانونية سبقته Les actes déclaratifs ou récongnitifs أو من اجل تسوية أو تصويب وضع مخالف la régularisation d'un acte irrégulier - مقترناً بمفعول رجعي من اجل تصحيح الخلل السابق له .

وفي ضوء هذا المسار الاداري المعروف كأحد الاستثناءات على قاعدة عدم رجعية القرارات الادارية، فإنه لا مشكلة في استصدار المرسوم المشار اليه اعلاه من اجل تسوية وضع الهبات السابقة له والمقيدة في غير حساباتها النظامية.

وفي ما خصّ الهبات المسجلة في غير حساباتها الاساسية فقد رأى الديوان ما يلي:

- بالنسبة لهبة الاتحاد الاوروبي (الجزء الأول) المسجلة في حساب الامانات بسبب عدم معرفة كيفية تنسيبها والتي هي موضوع ملف قضائي تم ايداعه لدى النيابة العامة في ديوان المحاسبة وسجل تحت رقم ٥٩٩/ص١ تاريخ ٢٠١١/٣/٧ ، فقد امتنع ديوان المحاسبة عن ابداء الرأي فيها تلافياً لاستباق النتائج القانونية المترتبة على الملاحقة القضائية. وينطبق هذا الأمر على الجزء الثاني من هبة الاتحاد الاوروبي.

* أما بقية حالات الهبات غير المسجلة في حساباتها الاساسية لأسباب تختلف بين حالة وأخرى والتي تتلخص بما يلي:

الهبات الممنوحة للادارات العامة والمسجلة في حسابات خاصة لدى مصرف لبنان وسبب ذلك ان بعض المراسيم نصت على "فتح حسابات بقيمة الهبة في مصرف لبنان على ان تدير اموال الهبة الوزارة المعنية، وفي ظل عدم وجود حساب موحد للخزينة تناثرت مبالغ هذه الهبات في عدة حسابات لا تملك وزارة المالية حق معرفة المبالغ التي حولت اليها او المبالغ التي صرفت منها ما يمكن ان يفسر بالتالي عدم تسجيل هذه الفئة من الهبات وعدم ظهورها في قيود حسابات وزارة المالية. علماً ان بعض المراسيم نصت على ان تقيد الهبة في قسم الواردات والنفقات من الموازنة وبالرغم من ذلك تم فتح حساب خاص بها.

ومهما كانت الشروط التي لازمت اعطاء هذه الهيئات فان ذلك لا يجب ان يؤدي الى إغفال قيدها في الحسابات لدى وزارة المالية سيما وان وزارة المالية هي المرجع الأخير للرقابة الداخلية على حسابات الوزارات وهي المعنية بتدقيق بياناتها المحاسبية وتوحيدها في اطار حساب المهمة الموحد وحساب المهمة العام وكذلك في اطار ما يصدر عنها من قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة، مع التأكيد على المبدأ المبين اعلاه لجهة استصدار مراسيم بقبول هذه الهيئات في حال تبين ان بعضاً منها لم يصدر مرسوم بشأنه.

I. الهيئات الممنوحة لمؤسسات عامة وتحديدًا الى مجلس الانماء والاعمار: رأى الديوان انه فيما خص الهيئات الممنوحة للادارات العامة والتي يقوم مجلس الانماء والاعمار بتنفيذها لصالحها، فان قيد هذه الهيئات في حسابات وزارة المالية يقع في موقعه الصحيح ويتفق اصلاً مع المنحى الذي اقره ديوان المحاسبة في الآلية المعتمدة للقروض بموجب الرأي الاستشاري رقم ٢٠١٤/٥ حيث تم التأكيد على وضع آلية بين وزارة المالية ومجلس الانماء والاعمار تنظم إرسال المستندات بين الجهتين في سبيل اجراء القيود المحاسبية الموازية للعمليات التي يجريها مجلس الانماء والاعمار لصالح الادارات العامة.

II. الهيئات العينية : أكد ديوان المحاسبة بالنسبة للهيئات العينية على اهمية قبولها بموجب مراسيم سندا للمادة /٥٢/ من قانون المحاسبة العمومية، مع ايجاد آلية لتسجيلها في الحسابات المركزية للدولة تراعي طبيعة هذه الهيئات ومحاسبة المواد.»

وقد قامت وزارة المالية بناء عليه باجراء القيود المحاسبية التصحيحية للهيئات المسجلة دون العمل على استصدار المراسيم في الحالات التي تتطلب ذلك. أما تلك غير المسجلة فبقيت خارج الحسابات المالية للدولة اللبنانية .

٢- الفترة الزمنية الثانية منذ العام ٢٠١١ ولغاية العام ٢٠٢٢ ضمناً.

أما لجهة الفترة الممتدة من العام ٢٠١١ الى العام ٢٠٢٢ ضمناً فقد أكدت وزارة المالية (مديرية الخزينة ، ومديرية الموازنة) أنها أصدرت تعاميم عديدة (وردت في القسم الأول من هذا التقرير) بغية معالجة العوائق التي واجهت تطبيق القواعد القانونية الواجبة بهذا الخصوص. علماً أن بعض الادارات العامة لم يلتزم بالكامل بما تفرضه القوانين لجهة قبول الهيئات النقدية وقيدها في الحسابات وفق الأصول . والدليل على ذلك قبول هيئات بقرارات مجلس وزراء وعدم صدور مراسيم وفقاً للأصول ، صدور المراسيم الاستثنائية بتوقيع رئيسي الحكومة والجمهورية (وذلك خلافاً للأحكام القانونية وبسبب عدم انعقاد مجلس الوزراء في احيان كثيرة ولضرورات تحقيق الصالح العام تم اللجوء الى اصدار مراسيم قبول الهيئات استثنائياً بتوقيع مشترك من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة) ، أو وجود بعض الهيئات العالقة في القيود، الهيئات العينية ،.....

كما أفادت مديرية الموازنة لدى وزارة المالية انه بالنسبة لها تكمن المشكلة في دخول الأموال في سنة وطلب فتح الاعتمادات في سنة لاحقة خلافاً للأصول ، ولمعالجة هذا الأمر تقدمت وزارة المالية بطلب رأي ديوان المحاسبة حول الموضوع وقد صدر عن الديوان الرأي الاستشاري رقم ٢٠٢١/٢٣ تاريخ ٢٠٢١/٥/٦ الذي وافق بموجبه على تعديل الآلية المعتمدة سابقاً بما يتوافق مع مقترحات وزارة المالية .

وفي هذا الإطار لا بد من الإضاءة على مسألة وجود هبات حتى تاريخه ما تزال عالقة لعدم إصدار مراسيمها في الوقت الذي تعاني فيه البلاد من أزمة إقتصادية حادة. الا يعتبر هذا الأمر من الأولويات إذ أن معالجة مسألة القبول والقيود يمكن أن تتيح الإفراج عن الأموال العالقة التي تحتاجها الدولة بشكل ملح حالياً والتي يمكن أن تعيد بعض الثقة حول جدية الإدارة في استعمال الأموال العمومية.

وبناء لطلب الديوان ، تم تزويده من قبل وزارة المالية بالمعلومات العائدة للهبات التي ما زالت عالقة في القيود المؤقتة لدى مديرية الخزينة بتاريخ ٢٤/١١/٢٠٢٢ و هي التالية :

١- الحساب رقم ٤٨١٠٨ (حساب مؤقت للهبات و التبرعات) :

* الهبة المصرية المقدمة من الصندوق العربي للتنمية الصحية لصالح وزارة الصحة العامة منذ العام ٢٠١٤ بقيمة / ٣٠١,١٨٣,٤٢٥ ل.ل. وما زالت عالقة في الحساب المذكور حيث لم يتم استصدار مرسوم قبولها للتمكن من الاستفادة منها وكانت وزارة المالية قد راسلت وزارة الصحة لحثها على عرض الموضوع على مجلس الوزراء للموافقة على الهبة لكن دون جدوى، وأنه عند اغلاق حسابات المهمة لعام ٢٠١٩، أفادت دائرة السيولة النقدية انها ستعتمد لمعالجة الموضوع وقد يتم اعتبار المبلغ ايراداً للخزينة .

وبتاريخ ١٦/١٢/٢٠٢٢ افادت مديرية الخزينة ان الهبة المصرية المقدمة من الصندوق العربي للتنمية الصحية لصالح وزارة الصحة العامة قد سوي وضعها و سجل المبلغ ايراداً للخزينة . مما يدل على أن متابعة الأمور العالقة تسير ببطء شديد وتستمر الأمور على حالها لسنوات الى ان تتم تسويتها وفق الأصول .

* كذلك تبين وجود رصيد بقيمة ١,٢٠٥,٩٥٠,٠٠٠ ل.ل. يعود لحالات صادرة عام ٢٠٢١ للهبة المالية المقدمة من الريجي للطلاب المتعثرين ماديا في الخارج (المرسوم رقم ٧٣٥٧ تاريخ ١٢ / ١ / ٢٠٢١) ، ولكن تمّ الدفع خلال عام ٢٠٢٢ وتمّ ارسال كتاب الى مصرف لبنان وحال تنفيذه وتسجيله لدى مديرية الخزينة سيتمّ ترصيد الفرق.

٢- الحساب رقم ٤٨١٠١ " حساب مؤقت للواردات" :

أن هذا الحساب يتضمّن أموال وتبرعات تعود لمكافحة وباء كورونا و مساعدات اجتماعية لم تصدر مراسيم قبولها لغاية تاريخه.

٣- الحساب رقم ٩٩-٩٩-٤٨٣٠٢ "حساب قيد مؤقت للنفقات اجمالي" :

أن هذا الحساب تم تحريكه لتسديد مبالغ عائدة لمكافحة وباء كورونا، بانتظار معالجة الموضوع بعد أن يُصار الى اصدار المراسيم المطلوبة قانوناً لقبول أموال الهبات والتبرعات لمكافحة وباء كورونا .

كما تبين لديوان المحاسبة خلال تدقيق حساب المهمة لعام ٢٠١٩، انه صدرت قرارات اعطاء سلف من الهبات لصالح وزارة التربية وما زالت ارصدها عالقة في نهاية العام ٢٠١٩ كما يظهره الجدول ادناه ،

اللوائح الاسمية			بيان سلف الهبات عام ٢٠١٩				
سنة الموازنة	رقم السلفة	القيم	قيمة السلفة /ل.ل	المسحوب	المسدد ٢٠١٨	المسدد ٢٠١٩	الرصيد
2014	هبات 6597	السيد فادي داغر	8,381,700,000	8,381,700,000			8,381,700,000.00
2015	هبات 1	السيد فادي داغر	3,879,000,000	3,879,000,000			3,879,000,000.00
2015	هبات 6966	السيد فادي داغر	232,215,000	232,215,000			232,215,000.00
المجموع			12,492,915,000	12,492,915,000			12,492,915,000.00

ما استدعى السؤال حول سبب عدم تسديد القيم لهذه السلفات وقد افادت وزارة المالية – مديرية الخزينة الديوان بما يلي :

- أن السلفة العائدة للقرار رقم ٤/١ و ٤/٦٥٩٧ قد تم تدويرها من العام ٢٠١٩ للعام ٢٠٢٠ ،
- أما السلفة العائدة للقرار رقم ٤/٦٩٦٦ فلم يتم تدويرها بسبب التباس كان قد حصل على نظام الموازنة مما حال دون تدويرها بعد ان كانت الادارة قد اعتبرت ان السلفة مسددة،
- وأن السلف المذكورة هي موضع متابعة مستمرة من قبل مديرية الخزينة مع وزارة التربية للعمل على تسديدها ومعالجتها.

وفي هذا المجال أفادت مديرية الموازنة بأنه في بعض حالات السلفات الطارئة المعطاة من الهبات يعين قيم على السلفة دون اعلامه بأنه القيم ويتم تحريك الحسابات من قبل أشخاص آخرين مما يخلق مشكلة عند التسديد . وأن المشاكل والصعوبات التي واجهت وزارة المالية في متابعة موضوع السلفات الطارئة المعطاة من أموال الهبات هو الذي دفع باتجاه اعتماد وضع حسابات الهبات ضمن البند /١٤/ من الموازنة كمساهمات تعطى الى الإدارات.

كذلك من الأمثلة على بعض المشاكل في الحسابات الخاصة المفتوحة للهبات لصالح بعض الوزارات ، فقد تبين ان وزارة الصحة تستعمل الحساب الخاص المفتوح لصالحها وتدخل فيه أموال من الشركات الخاصة لشراء لقاح كورونا عبر الوزارة نفسها لصالح هذه الشركات .

أيضاً من المشاكل التي واجهت وزارة المالية - مديرية الموازنة في موضوع قيد الهبات في الحسابات وادخالها في الموازنة العامة ، موضوع فتح اعتمادات اضافية للهبات النقدية المحولة الى حساب الخزينة وذلك بعد انتهاء السنة ذات الصلة، إذ تدخل أموال بعض الهبات الى حسابات

الدولة اللبنانية لدى مصرف لبنان في سنة ويطلب فتح الاعتمادات في سنة لاحقة خلافاً للأصول.

ولتعدراتام عملية فتح الاعتماد بسبب انقضاء السنة التي حوّلت خلالها المبالغ المالية وقيدت كإيرادات ، الأمر الذي يتطلب فتح الأنظمة وقيد الاعتمادات في السنة ذات الصلة ، واتمام عملية التدوير " للإعتماد غير المعقود " للتمكن من استخدام الاعتمادات ، ولمعالجة هذه الاشكالية تقدمت وزارة المالية بطلب رأي ديوان المحاسبة حول تعديل آلية تسجيل الهبات النقدية للاحية فتح الاعتماد وفقاً للتالي :

* عند ورود المبالغ الى حساب الخزينة في مصرف لبنان ، تقوم مديرية الخزينة بتسجيلها في حساب وسيط ضمن حسابات الفئة الرابعة " قيد مؤقت للهبات " .

* تقوم الادارة بطلب فتح اعتماد في الموازنة العامة وفقاً للأصول المعمول بها و ذلك بعد معالجة الاشكاليات ، في حال وجودها ، وذلك قبل اسبوع على الأقل من انتهاء العام .

* تقوم مديرية الموازنة بفتح الاعتماد اللازم على نظام الموازنة في السنة الوارد فيها طلب الادارة وفق ما ورد أعلاه أو في السنة اللاحقة ، واخطار كل من الادارة المعنية عبر مراقب عقد النفقات ومديرية الخزينة بذلك .

* تقوم مديرية الخزينة بتسوية المبلغ المقيد في الحساب الوسيط وإثباته كإيرادات في حسابات محتسب المالية المركزي في نفس السنة التي تم فيها فتح الاعتماد، وذلك سنداً للمادة ٣١ من المرسوم ١٠٣٨٨/١٩٩٧ التي أجازت عمليات التسوية المتعلقة بالقيود النهائية للإيرادات والنفقات المدونة في حسابات مؤقتة .

وقد صدر عن الديوان بناء على هذا الطلب الرأي الاستشاري رقم ٢٠٢١/٢٣ تاريخ ٢٠٢١/٥/٦ الذي وافق بموجبه على تعديل الآلية المعتمدة سابقاً بما يتوافق مع مقترحات وزارة المالية التي تشكل برأيه حلاً ملائماً للاشكالية المطروحة .

وهنا لا بد من التأكيد على ضرورة تدارك الأمور ومواجهة المشاكل التي تواجه الادارة في أسرع وقت ممكن قبل استفحالها والتشدد في موضوع معالجة كافة الثغرات القائمة خوفاً من تكرار حالة الفوضى السابقة في موضوع الهبات لمنع أي احتمال لاستنساخ الأزمات السابقة وتكرار السيناريوهات الخاصة بالهبات والتي تطلب الخروج منها ومعالجة آثارها سنوات عديدة ومجهود فريق عمل خاص. يضاف الى ذلك السمعة التي نالتها الادارة اللبنانية لدى المانحين على صعيد ضعف ادارتها للأموال العمومية بشكل عام والهدر القائم في إدارة أموال الهبات وحسن الاستفادة منها بشكل خاص .

أما بالنسبة لتسجيل الهبات العينية في الحسابات المالية للدولة اللبنانية، ومن خلال مراجعة النصوص القانونية والتعاميم الصادرة والواقع العملي نجد أن المشرع لم يول موضوع الهبات العينية الاهتمام الكافي حيث اقتصر الأمر على النص على طريقة قبولها دون التركيز على موجب قيدها في الحسابات المالية للدولة ، كما ان التعاميم الصادرة ركزت على قيد الهبات النقدية دون العينية منها .

وبالتالي بقيت كافة الهبات العينية خارج القيود المحاسبية والمالية للدولة ولا يوجد ما يؤكد ورودها ضمن محاسبة المواد التي يفترض أن تمسكها الادارات بموجب احكام المرسوم رقم ٨٦٢٠ تاريخ ١٢/٦/١٩٩٦ ، والذي عملاً بأحكام الفقرة ٥ من المادة ٦ منه " تمسك محاسبة الموجودات الثابتة على اساس كلفتها الحقيقية اذا كانت معروفة، أو على اساس كلفتها المقدرة ،

أو على أساس قيمتها السوقية بالنسبة للهيئات"، أو كيفية التصرف بها والإجراءات الآيلة الى الحفاظ عليها وحسن الاستفادة منها. خاصة أن جردة محاسبة المواد التي يفترض أن ترسل الى ديوان المحاسبة عملاً بأحكام المرسومين رقم ٣٤٨٩ تاريخ ١٢/٢٨/١٩٦٥ (تصديق نظام ارسال حسابات الادارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات الخاضعة لقانون المحاسبة العمومية والمستندات والمعلومات العائدة لها الى ديوان المحاسبة) و المعدل بالمرسوم رقم ٤٠٠١ تاريخ ١٢/٥/٢٠١٠ (تصديق نظام إرسال حسابات الإدارات العامة والمستندات والمعلومات العائدة لها إلى ديوان المحاسبة) لم تنفذ إلا من قبل عدد محدود جداً من إدارات الدولة.

وقد أكد ديوان المحاسبة على أهمية ايجاد آلية لتسجيلها في الحسابات المركزية للدولة تراعي طبيعة هذه الهيئات ومحاسبة المواد (رأي استشاري رقم ٣٣ تاريخ ٢٧/٩/٢٠١٧).

أما بالنسبة لفتح حسابات خاصة بالهيئات للإدارات ضمن حساب الخزينة المفتوح لدى مصرف لبنان وفقاً لما نصت عليه التعاميم الصادرة عن وزارة المالية المذكورة أعلاه فقد أفادت دائرة السيولة النقدية ان هذا الأمر بدأ تطبيقه فعلياً منذ العام ٢٠١٣ (تم فتح أول حساب بتاريخ ٢٥/٤/٢٠١٣ وفقاً لقيود مصرف لبنان).

ووفقاً لوزارة المالية ان حسابات الهيئات المفتوحة لدى المصرف المركزي ضمن حسابات الخزينة (الحساب رقم ٣٦) هي الحساب العام للتبرعات والهيئات لصالح الخزينة وقد تم فتح حسابين ضمنه في العام ١٩٩٩ الأول بالعملة اللبنانية والثاني باليورو ثم فتح حساب ثالث للهيئات بالدولار الأميركي في العام ٢٠٠٦ ، وواحد وعشرون حساباً فتحت للإدارات بعد صدور تعاميم وزارة المالية المذكورة أعلاه التي ألزمت هذه الأخيرة بإيداع الهيئات التي تستفيد منها في حسابات خاصة بها تفتح ضمن حسابات الخزينة اللبنانية وفق ما يظهره الجدول أدناه:

حسابات الهيئات المفتوحة ضمن حسابات الخزينة				
العملة	تاريخ فتح الحساب	رقم الحساب	اسم الحساب	
يورو	١٩٩٩/١/٢٥	700362123	وزارة المالية - حساب التبرعات والهيئات لصالح الخزينة (الحساب العام)	1
ل.ل	١٩٩٩/٦/٩		وزارة المالية - حساب التبرعات والهيئات لصالح الخزينة (الحساب العام)	٢
\$	٢٠٠٦/٧/١٧		وزارة المالية - حساب التبرعات والهيئات لصالح الخزينة (الحساب العام)	٣
\$	٢٠١٣/٤/٢٥	700361403	الخبزينة اللبنانية. وزارة الشؤون الاجتماعية - البرنامج الوطني للتطوع - الهبة النرويجية	٤
ل.ل	٢٠١٣/٤/٢٥	700361414	الشؤون الاجتماعية - البرنامج الوطني للتطوع - الامم المتحدة العليا	٥
\$	٢٠١٣/٤/٢٥	700361425	الخبزينة اللبنانية. وزارة الشؤون الاجتماعية - البرنامج الوطني للتطوع - يونيسف	٦

\$	٢٠١٣/٥/٢٤	700361436	الخزينة اللبنانية. وزارة الشؤون الاجتماعية-البرنامج الوطني للتطوع	٧
\$	٢٠١٣/٨/٢٨	700361495	الخزينة اللبنانية.وزارة الشؤون الاجتماعية - البرنامج الوطني للتطوع-هبة الاعلامية MBC	٨
\$	٢٠١٤/١/١١	700361520	خزينة لبنانية - البرنامج الوطني للتطوع- مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب	٩
\$	٢٠١٤/١١/١٢	700361542	الخزينة اللبنانية.وزارة الشؤون الاجتماعية - دعم الأسرة - UNICEF	١٠
\$	٢٠١٥/١/١٠	700361553	الخزينة اللبنانية - البرنامج الوطني لدعم الاسر الاكثر فقرا	١١
\$	٢٠١٥/٢/١٣	٧٠٠٣٦١٥٧٥	وزارة الزراعة - إيفاد - هبة مشروع AGRICAL	١٢
\$	٢٠١٥/١١/١١	700361655	الخزينة اللبنانية-وزارة التربية والتعليم العالي-ضمان استقرار النظام التعليمي	١٣
\$	٢٠١٧/١٠/١٢	700361761	S2R2L RACE2 - الخزينة اللبنانية-وزارة التربية والتعليم العالي	١٤
\$	٢٠١٧/١٠/١٢	700361772	S2R2 G1 - الخزينة اللبنانية - وزارة التربية والتعليم العالي	١٥
\$	٢٠١٧/١٠/١٢	700361783	S2R2 G2- الخزينة اللبنانية - وزارة التربية والتعليم العالي	١٦
\$	٢٠١٨/٥/٢١	٧٠٠٣٦١٨٠٤	الخزينة اللبنانية - قيادة الجيش - الهبة الأميركية	١٧
\$			وزارة المالية - حساب تبرعات لمكافحة كورونا	١٨
يور و	٢٠٢٠/٣/١٧	٧٠٠٣٦١٨٨٥	وزارة المالية - حساب تبرعات لمكافحة كورونا	١٩
ل.ل			وزارة المالية - حساب تبرعات لمكافحة كورونا	٢٠
\$			وزارة المالية - حساب تبرعات مخصص للمساعدات الاجتماعية	٢١
يور و	٢٠٢٠/٣/٢٠	٧٠٠٣٦١٨٩٦	وزارة المالية - حساب تبرعات مخصص للمساعدات الاجتماعية	٢٢
ل.ل			وزارة المالية - حساب تبرعات مخصص للمساعدات الاجتماعية	٢٣
\$	٢٠١٧/٧/١٩ أقفل الحساب في ٢٠٢١/١٠/٦	700361750	الخزينة اللبنانية - منحة اضافية لبرنامج استهداف الفقر	٢٤

ثانياً - تحديد قيمة الهبات منذ العام ١٩٩٣ لغاية العام ٢٠٢٢ ضمناً:

إن الواقع الفعلي لحسابات الدولة عن السنوات من عام ١٩٩٣ لغاية عام ٢٠١٠ ضمناً بما فيها حساب الهبات والتبرعات كانت محل تدقيق من قبل فريق خاص في وزارة المالية وقد صدرت عنه عدة تقارير لكل نوع من انواع الحسابات تبين الملاحظات وطرق المعالجة الممكنة وما توصل اليه خاصة لجهة قيم الهبات التي استفادت منها الدولة اللبنانية والعيوب التي شابت عمليات تسجيلها. وهذا الأمر أكد عليه ديوان المحاسبة عند تدقيقه حسابات الدولة اللبنانية .

ونتيجة استحالة تكوين الحسابات المالية للدولة اللبنانية خلال الاعوام ١٩٩٣ ولغاية العام ١٩٩٦ ومن ضمنها تحديد قيم الهبات كما افادت به وزارة المالية سوف نتطرق في ما يلي لموضوع الهبات على مرحلتين : الأولى من العام ١٩٩٧ ولغاية ٢٠١٠ ضمناً (بالاستناد الى ما توصل اليه فريق التدقيق في وزارة المالية في تقريره حول نتائج تدقيق حسابات الهبات من العام ١٩٩٣ الى العام ٢٠١٠ ضمناً)، وبعدها المرحلة الثانية وتمتد من العام ٢٠١١ ولغاية العام ٢٠٢٢ ضمناً .

١- قيم الهبات خلال الفترة من ١٩٩٧ ولغاية ٢٠١٠ ضمناً

يبين الجدول المنظم أدناه وبطريقة تفصيلية كامل الهبات التي صدرت مراسيمها في مجلس الوزراء، لجهة ما تم تسجيله منها سواء في حسابات الفئة ٧ (حسابات الإيرادات) أو في حسابات الفئة ٤ (القيود المؤقتة أو الأمانات) ولجهة ما بقي منها غير مسجل (أي سجل في حسابات خاصة في مصرف لبنان خارج حسابات الخزينة) حتى ٢٠١٠/١٢/٣١ ، علماً ان قسماً كبيراً من المراسيم الصادرة نص صراحة على وجوب قيد الهبات في قسم الواردات (المقصود بالغير مسجل هو ما لم يلحظ في قيود وزارة المالية لكن الأموال الواردة دخلت الى مصرف لبنان ضمن حسابات خاصة لادارات الدولة).

توصل فريق التدقيق المكلف انجاز تدقيق حساب الهبات والتبرعات للسنوات من ١٩٩٣ لغاية ٢٠١٠ ضمناً في وزارة المالية الى وضع عدة جداول تبين واقع حسابات الهبات والتبرعات منذ العام ١٩٩٧ ولغاية العام ٢٠١٠ .

وفيما يلي جدول بالهبات المسجلة وغير المسجلة من العام ١٩٩٧ ولغاية العام ٢٠١٠ ضمناً :

جريدة بالهبات المسجلة وغير المسجلة من العام ١٩٩٧ ولغاية العام ٢٠١٠										
الهبات غير المسجلة		الهبات المسجلة في حسابات (فئة ٤)		الهبات المسجلة في حسابات النتيجة (فئة ٧)		مراسيم قبول الهبات		العملة	عدد المراسيم التعديلية	سنة إصدار المرسوم
العملة	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد		
دولار اميركي	710,000	3					710,000	3	دولار اميركي	1997
دولار اميركي	761,104	4					761,104	4	دولار اميركي	1998
ECU	30,000	1					30,000	1	ECU	
		5						5		ملخص عام ١٩٩٨
دولار اميركي	17,596,120	5					17,596,120	5	دولار اميركي	1999

كراون سويدي	6,125,000	2				6,125,000	2	كراون سويدي		
ليرة لبنانية	40,000,000	1				40,000,000	1	ليرة لبنانية		
مارك الماني	800,000	1				800,000	1	مارك الماني		
يورو	63,217,500	2			145000	63,362,500	3	يورو *		
		11					12			ملخص عام ١٩٩٩
دولار اميركي	105,984,742	14			200000	106,184,742	16	دولار اميركي	2	
دينار اسلامي	200,000	1				200,000	1	دينار اسلامي		
دينار كويتي	8,600,000	4				8,600,000	4	دينار كويتي		
فرنك فرنسي	1,500,000	1				1,500,000	1	فرنك فرنسي		2000
كراون سويدي	5,220,000	2				5,220,000	2	كراون سويدي		
ليرة لبنانية	370,460,000	3			52906500000	53,276,960,000	6	ليرة لبنانية		
يونان	5,000,000	1				5,000,000	1	يونان رمبي		
يورو	13,623,728	5	30000000	1		43,623,728	6	يورو *	1	
		31		1			37			ملخص عام ٢٠٠٠
دولار اميركي	109,281,946	8			75812	109,357,758	9	دولار اميركي		
فرنك سويسري	38,720	1				38,720	1	فرنك سويسري		2001
مارك الماني	5,000,000	1				5,000,000	1	مارك الماني		
يورو	35,461,668	3				35,461,668	3	يورو		
		13					14			ملخص عام ٢٠٠١
دولار اميركي	658,860	6				658,860	6	دولار اميركي		
دينار كويتي	200,000	2				200,000	2	دينار كويتي		
ريال برازيلي	163,300	1				153,300	1	ريال برازيلي		
ليرة لبنانية	6,500,000	2			100000000	106,500,000	3	ليرة لبنانية		2002
ين ياباني	49,900,000	1				49,900,000	1	ين		
يونان	5,000,000	1				5,000,000	1	يونان		
يورو	2,048,277	5				2,048,277	5	يورو		
		18					19			ملخص عام ٢٠٠٢
دولار اميركي	3,948,781	11			120000	4,068,781	12	دولار اميركي		
فرنك فرنسي	6,000,000	1				6,000,000	1	فرنك فرنسي		2003
ليرة لبنانية	244,000,000	2			61915000	305,915,000	4	ليرة لبنانية *		
ين ياباني	50,000,000	1				50,000,000	1	ين ياباني		

يونان	10,000,000	1				10,000,000	1	يونان		
يورو	28,784,953	9				28,784,953	9	يورو		
		25					28			ملخص عام ٢٠٠٣
دولار اميركي	1,630,857	5				1,630,857	5	دولار اميركي		2004
دينار كويتي	50,000	1				50,000	1	دينار كويتي		
ليرة لبنانية	125,000,000	1	11350000	1		136,350,000	2	ليرة لبنانية* ٤		
بن بابائي	45,600,000	1				45,600,000	1	بن		
يورو	26,916,368	5			299686	27,216,054	6	يورو		
		13		1			15			ملخص عام ٢٠٠٤
دولار اميركي	3,237,142	9				3,237,142	9	دولار اميركي		2005
ليرة لبنانية	266,353,860	3		15080000	1	281,433,860	4	ليرة لبنانية		
يونان	20,000,000	1				20,000,000	1	يونان		
يورو	2,326,511	6				2,326,511	6	يورو		
		19					20			ملخص عام ٢٠٠٥
دولار اميركي	1,226,200,165	15		405000	2	1,226,605,165	17	دولار اميركي* ٥		2006
دينار كويتي	3,000,000	1				3,000,000	1	دينار كويتي		
ليرة لبنانية	108,131,424	2				108,131,424	2	ليرة لبنانية		
يورو	23,270,519	6				2,327,019	6	يورو		
		24					26			ملخص عام ٢٠٠٦
دولار اميركي	1,368,850	5				1,368,850	5	دولار اميركي		2007
ليرة لبنانية	-	0		463317000	1	463,317,000	1	ليرة لبنانية* ٦		
يونان	30,000,000	2				30,000,000	2	يونان		
يورو	75,285,896	13				75,285,896	13	يورو		
		20					21			ملخص عام ٢٠٠٧
دولار اميركي	74,968,000	13	2000000	1		76,968,000	14	دولار اميركي* ٧		2008
ليرة لبنانية	200,000,000	1				200,000,000	1	ليرة لبنانية		
يونان	30,000,000	1				30,000,000	1	يونان		
يورو	95,286,556	9				95,286,556	9	يورو		
		24		1			25			ملخص عام ٢٠٠٨

جنيه استرليني	187,681	1				187,681	1	جنيه استرليني		2009
دولار اميركي	185,569,329	14		9450000	3	195,019,329	17	دولار اميركي		
دينار كويتي	250,000	1				250,000	1	دينار كويتي		
ليرة لبنانية	53,000,000	1		1500000000	1	1,553,000,000	2	ليرة لبنانية		
يورو	76,386,212	15				76,386,212	15	يورو		
		32			4		36			ملخص عام ٢٠٠٩
جنيه استرليني	20,000	0				20,000		جنيه استرليني* ٨		2010
دولار اميركي	35,121,100	15				35,121,100	15	دولار اميركي	1	
يوان رمبي	35,000,000	2				35,000,000	2	يوان رمبي		
ليرة لبنانية	376,875,000	1				376,875,000	1	ليرة لبنانية		
يورو	57,428,769	14					14	يورو	1	
	57,428,769	32				57,428,769	32		2	ملخص عام ٢٠١٠

1*	إن المرسوم رقم ١٠٩٥ تاريخ ١٢/٨/١٩٩٩ قضى بقبول هبة من الاتحاد الأوروبي بقيمة ٣٦٢,٥٠٠ يورو غير أن المبلغ المسجل في المحاسبة هو ٤٠ % من أصل الهبة
2*	تم إيداع هبة الاتحاد الأوروبي بقيمة ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ يورو في حساب الامانات
3*	هذا العدد كان يجب ان يكون ٥ غير ان المرسوم رقم ٩٣٩٧ تاريخ ١٥/١/٢٠٠٣ قبل هبات بالدولار الأميركي والليرة اللبنانية معاً . وبالتالي جرى احتسابه من ضمن مراسيم الدولار الأميركي.
4*	صدر مرسوم هذه الهبة بقيمة ١١,٣٥٠,٠٠٠ ل.ل غير انه تم تسجيلها في القيد المؤقت للواردات بقيمة ١٢,٢٣٥,٢٠٠ ل.ل
5*	إن المرسوم رقم ١٧٨٧٧ تاريخ ٢/١٠/٢٠٠٦ قضى بقبول هبة من الدولة الأميركية بقيمة ٨٠٠,٠٠٠ \$ غير ان المبلغ المسجل في المحاسبة هو ١٥٥,٠٠٠ دولار ما يعكس القيمة المقبوضة فعلياً من أصل الهبة.
6*	سجلت في الحساب ٧٩٤٠٢ بتاريخ ٢٨/٥/٢٠٠٨ إذ قبض الشك بتاريخ ٣١/١/٢٠٠٨ ، كما أن كتاب وزير الأشغال نص على تسجيل الواردات عام ٢٠٠٨ بدلاً من العام ٢٠٠٦ .
7*	ان المرسوم رقم ٨٢٠ تاريخ ١٨/١/٢٠٠٨ لم يحدد المبلغ الموضوع بتصرف مجلس الانماء والإعمار لتغطية مصاريف ٢٥ خريج وخريجة في القطاع العام لمدة ١١ شهراً.
8*	لم يتم ذكر العدد إذ صدرت في المرسوم نفسه مع هبات بالدولار الأميركي وذلك تفادياً من احتساب المرسوم مرتين.

وفي الحصيلة تبين أنه خلال ال ١٤ سنة الماضية صدر ٢٩٣ مرسومًا بقبول هبات نقدية. أما ما تم تسجيله فهو ٢٣ مرسومًا أي ما نسبته ٨% فقط لا غير.

وفي ما يلي جدول بالهبات غير المسجلة للاعوام ١٩٩٧ لغاية عام ٢٠١٠ بحسب الجهة المستفيدة

القيمة	العملة	الجهة المستفيدة
1,370,950,000	دولار اميركي	الخزينة اللبنانية
3,200,000	دينار كويتي	
1,240,000	كراون سويدي	
120,000,000	ليرة لبنانية	
75,000,000	يوان	
90,025,800	يورو	
937,104	دولار اميركي	مجلس الوزراء
15,500,000	يورو	
5,010,000	دولار اميركي	الطاقة والمياه
10,224,932	يورو	
176,942,000	دولار اميركي	المالية
5,000,000	يوان	
30,782,000	يورو	
14,581,564	دولار اميركي	البيئة
6,730,260	يورو	
38,720	فرنك سويسري	
19,364,760	دولار أميركي	التربية
264,500,000	ليرة لبنانية	
15,392,732	يورو	
3,700,000	دولار أميركي	الهيئة العليا لللاغاتة
1,210,777	دولار أميركي	الدفاع
792,466,424	ليرة لبنانية	
1,899,194	يورو	
404,000	دولار أميركي	الشؤون الاجتماعية
2,200,000	يورو	
900,000	دولار أميركي	الصحة
1,500,000	ليرة لبنانية	
1,026,000	يورو	
66,367	دولار أميركي	الصناعة
25,414,664	دولار أميركي	مجلس الأبناء والأعمار
200,000	دينار اسلامي	
8,900,000	دينار كويتي	
1,500,000	فرنك فرنسي	
10,105,000	كراون سويدي	
5,800,000	مارك الماني	
55,000,000	يوان	
222,070,297	يورو	

226,160	دولار أميركي	المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات
7,669,000	دولار أميركي	الأشغال العامة والنقل
355,000,000	ليرة لبنانية	
2,799,293	يورو	
53,429,575	دولار أميركي	الداخلية والبلديات
203,853,860	ليرة لبنانية	
10,165,579	يورو	
2,741,409	دولار أميركي	الخارجية والمغتربين
467,226	يورو	
207,681	جنية استرليني	
153,300	ريال برازيلي	
148,700	دولار أميركي	العمل
3,628,060,000	دولار أميركي	الاتصالات
2,398,000	دولار أميركي	الزراعة
6,000,000	فرنك فرنسي	
10,000,000	يورو	
75,250,055	دولار أميركي	الثقافة
53,000,000	ليرة لبنانية	
145,500,000	ين ياباني	
3,323,496	يورو	
938,000	دولار أميركي	التمية الإدارية
56,000,000	يورو	
119,300	دولار أميركي	الاقتصاد
21,000,000	يورو	
125,000	دولار أميركي	المهجرين
882,500	دولار أميركي	العدل
4,500	يورو	
30,000	ECU	السياحة
125,648	يورو	
300,000	يورو	الشباب والرياضة

يضاف الى الهبات التي صدرت مراسيمها في مجلس الوزراء الواردة في الجدول أعلاه هبات دخلت حسابات الخزينة في مصرف لبنان غير أنها بقيت عالقة في القيود المؤقتة (حسابات الفئة ٤) وذلك بسبب عدم صدور مراسيم قبولها من مجلس الوزراء كما يبيّنه الجدول أدناه:

جدول مجموع الهبات العالقة في القيود المؤقتة لعدم صدور مراسيم قبولها															
المجموع	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	قيد مؤقت للهبات
318,869,287,757		12,378,137,780	273,864,013	167,710,734,049	85,488,209,395				6,178,730		21,218,048,398	31,794,115,392			48108
65,471,512,500	0	12,331,350,000	233,662,500	0	-	-	-	-	-	-	21,112,384,608	31,794,115,392	0	0	إقفاله عبر السنوات
															1997
															1998
															1999
50,000,000,000											18,205,884,608	31,794,115,392			2000
2,906,500,000											2,906,500,000				2001
															2002
															2003
															2004
															2005
															2006
															2007
233,662,500			233,662,500												2008
12,331,350,000		12,331,350,000													2009
															2010
253,397,775,257	-	46,787,780	40,201,513	167,710,734,049	85,488,209,395	-	-	-	6,178,730	-	105,663,790	-	-	0	مجموع الهبات العالقة في القيود المؤقتة

وقد زودت مديرية الخزينة لدى وزارة المالية ديوان المحاسبة ببيان حول القيود التصحيحية التي تمت لغاية العام ٢٠٠٩ لمعالجة موضوع الهبات العالقة في القيود المؤقتة الواردة في الجدول أعلاه .

٢- قيم الهبات خلال الفترة من العام ٢٠١١ ولغاية العام ٢٠٢٢ ضمناً

إن التعميم رقم ٢٠١١/١٤ تاريخ ٢٠١١/٨/٣ الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء بشأن " أصول قيد الهبات النقدية في قسم الواردات من الموازنة العامة " أكد على ضرورة التقيد بأحكام قانون المحاسبة العمومية وتعديلاته في هذا الشأن من خلال النص التالي : " يتولى المحتسب المركزي المختص مسك قيود حسابات الهبة لديه وإجراء مطابقة شهرية بين هذه القيود وكشوفات مصرف لبنان ذات الصلة."

وقد افادت دائرة السيولة النقدية التابعة لمديرية الخزينة أنه لمعرفة قيمة الهبات التي قدمت للدولة اللبنانية منذ العام ٢٠١١ ولغاية نهاية العام ٢٠٢١ تعتمد كمصدر المعلومات لديها من المراسيم الصادرة بقبول الهبات المنشورة في الجريدة الرسمية وقرارات مجلس الوزراء بقبول الهبات وقد استندت عليها لتنظيم جداول بالمراسيم والقرارات الصادرة لقبول الهبات من العام ١٩٩٣ الى نهاية العام ٢٠١٩ إلا أنها توقفت بعد ذلك عن متابعة تنظيم جداول الهبات للأعوام اللاحقة بسبب ضيق الوقت وضعف الامكانيات البشرية والتقنية المتوفرة لديها لا سيما في ظل الأزمات المتلاحقة منذ نهاية العام ٢٠١٩ وما خلفته من آثار على عمل الإدارات العامة والموظفين لديها.

وإنه خلافاً للأحكام القانونية وبسبب عدم انعقاد مجلس الوزراء في احيان كثيرة ولضرورات تحقيق الصالح العام تم اللجوء الى اصدار مراسيم قبول الهبات استثنائياً بتوقيع مشترك من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة .

أما بالنسبة لفتح حسابات خاصة بالهبات للإدارات ضمن حساب الخزينة المفتوح لدى مصرف لبنان وتتبع حركة هذه الحسابات وفقاً لما نصت عليه التعاميم الصادرة عن وزارة المالية المذكورة أعلاه فقد أفادت دائرة السيولة النقدية ان هذا الأمر بدأ تطبيقه فعلياً منذ العام ٢٠١٣ (تم فتح أول حساب بتاريخ ٢٥/٤/٢٠١٣ وفقاً لقيود مصرف لبنان) كما بيّناه أعلاه .

كذلك أفادت هذه الدائرة انها تقوم بمتابعة حركة الحساب العام للهبات والتبرعات المفتوح لدى مصرف لبنان ضمن الحساب رقم ٣٦ شهرياً عن طريق جداول الكترونية يزودها بها المصرف المركزي بواسطة برنامج يعرف ببرنامج " OBBS ". ويمكن لها من خلال هذا البرنامج إذا أرادت تتبّع حركة الحسابات الخاصة بالإدارات ضمن الحساب ٣٦ العائدة للمشاريع التي تنفذها الوزارات المستفيدة من الهبات ، وان تقوم بحفظ حركة الحسابات المذكورة الواردة ضمن البرنامج ، إلا أنه وبسبب ضعف الامكانيات البشرية لدى هذه الدائرة مقارنة بحجم المهام الملقاة عليها لا يتسنى لها الوقت للقيام بحفظ حركة الحسابات الخاصة بالهبات للإدارات تباعاً وتعوّلاً على أنه بإمكانها العودة الى البرنامج المذكور لاستخراج الحركة القائمة على أي حساب خاص بالهبات المفتوحة ضمن حسابات الخزينة (الحساب رقم ٣٦) بمساعدة فريق المعلوماتية في وزارة المالية.

وفيما يلي جدول يبيّن قيم الهبات النقدية التي حصلت عليها الدولة اللبنانية ودخلت الى الحساب العام للهبات والتبرعات المفتوح ضمن حسابات الخزينة اللبنانية لدى مصرف لبنان خلال هذه الفترة (هذا الحساب تدخل إليه أموال الهبات والتبرعات الواردة لصالح الدولة اللبنانية وجميع اداراتها ، وتخرج منه الهبات المعطاة للإدارات التي لها ضمن حسابات الخزينة - أي ضمن الحساب ٣٦ - حسابات خاصة للهبات العائدة لتنفيذ مشروع او برنامج ما لدى إحدى الإدارات وفقاً لإرادة الجهة الواهبة و تلك المقدمة لدعم الموازنة بشكل عام والتي يعود أمر تخصيصها الى مجلس الوزراء) .

الحساب العام للهبات والتبرعات لدى الخزينة					
السنة	العملة	رصيد سابق	حركة مدينة dr	حركة دائنة cr	الرصيد
2011	ل.ل	387,956,136.00	-	-	387,956,136.00
	\$	271,359.30	-	-	271,359.30
	يورو	-	-	-	-
2012	ل.ل	387,956,136.00	-	-	387,956,136.00
	\$	271,359.30	-	701,719.39	973,078.69
	يورو	-	39,935.91	335,990.00	296,054.09
2013	ل.ل	387,956,136.00	577,274,452.00	864,484,665.00	675,166,349.00
	\$	973,078.69	1,202,062.10	991,200.00	762,216.59
	يورو	296,054.09	883,267.35	2,471,750.60	1,884,537.34
2014	ل.ل	675,166,349.00	1,789,716,645.00	3,321,489,200.00	2,206,938,904.00
	\$	762,216.59	7,373,283.00	7,719,079.56	1,108,013.15
	يورو	1,884,537.34	1,192,981.40	199,754.82	891,310.76

2,273,153,704.00	3,750,000,000.00	3,683,785,200.00	2,206,938,904.00	ل.ل	2015
12,013,704.93	16,831,207.78	5,925,516.00	1,108,013.15	\$	
1,766,617.82	1,541,758.31	666,451.25	891,310.76	يورو	
-	800,000,000.00	800,000,000.00		ين ياباني	2016
398,153,704.00	3,054,360,000.00	4,929,360,000.00	2,273,153,704.00	ل.ل	
13,377,321.24	25,809,925.12	24,446,308.81	12,013,704.93	\$	
1,800,944.58	1,133,963.48	1,099,636.72	1,766,617.82	يورو	2017
4,051,253,711.00	3,653,100,007.00	-	398,153,704.00	ل.ل	
72,364,739.89	80,892,080.85	21,904,662.20	13,377,321.24	\$	
1,570,411.45	220,966.87	451,500.00	1,800,944.58	يورو	2018
385,450,711.00	3,836,197,000.00	7,502,000,000.00	4,051,253,711.00	ل.ل	
3,618,327.08	12,079,289.76	80,825,702.57	72,364,739.89	\$	
2,577,563.61	1,486,060.07	478,907.91	1,570,411.45	يورو	2019
646,064,211.00	260,613,500.00		385,450,711.00	ل.ل	
54,038,172.54	52,208,927.87	1,789,082.41	3,618,327.08	\$	
6,126,978.61	3,709,415.00	160,000.00	2,577,563.61	يورو	2020
3,436,681,711.00	2,790,617,500.00		646,064,211.00	ل.ل	
53,711,844.23	4,796,968.66	5,123,296.97	54,038,172.54	\$	
8,068,444.54	3,000,000.00	1,058,534.07	6,126,978.61	يورو	2021
3,436,681,711.00			3,436,681,711.00	ل.ل	
14,353,422.12	11,757,916.95	51,116,339.06	53,711,844.23	\$	
8,068,444.54	500,000.00	500,000.00	8,068,444.54	يورو	من ٢٠٢٢/١/١ ولغاية ٢٠٢٢/١١/٣٠
3,436,681,711.00	-	-	3,436,681,711.00	ل.ل	
20,233,425.16	15,967,272.34	10,087,269.30	14,353,422.12	\$	
٥,٠٦٨,٤٤٤,٥٤	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠	4,000,000.00	8,068,444.54	يورو	

ويمكن تلخيص حركة الحساب العام للهبات والتبرعات لدى الخزينة منذ العام ٢٠١١ ولغاية ٢٠٢٢/١١/٣٠ وفق الآتي:

حركة الحساب العام للهبات والتبرعات لدى الخزينة				
العملة	رصيد آخر المدة ٢٠٢٢/١١/٣٠	المبلغ المحول إلى الحساب الخاص بالمشروع	المبلغ المحول من الجهة المانحة	رصيد اول المدة (رصيد فترة سابقة)
ين ياباني	0	800000000	800000000	0
ل.ل	3,436,681,711	18,482,136,297	21,530,861,872	387,956,136
\$	20,233,425.16	209,793,522.42	229,755,588.28	271,359.30
يورو	٥,٠٦٨,٤٤٤,٥٤	10,531,214.61	15,599,659.15	0

ويشار في هذا المجال الى ان وزارة المالية – دائرة السيولة النقدية تعتبر ان الرقابة على حركة حسابات الهبات الخاصة بالإدارات المفتوحة ضمن حسابات الخزينة لا تدخل ضمن مهامها وإن الاتفاق من هذه الحسابات يتم ضمن الوزارة المعنية وتتم الرقابة عليه من قبل الجهة المانحة ومن ديوان المحاسبة كما هو مفروض قانوناً.

إلا أنها صرحت بأنها تتابع حركة حسابي الهبات العائدين لمواجهة وباء كورونا ولتقديم المساعدات الاجتماعية وقد زودت الديوان ببيانات حول هذه الحسابات والتي أظهرت ما يلي :

وزارة المالية – حساب تبرعات لمكافحة كورونا (ضمن الحساب ٣٦)				
التاريخ	العملة	حركة مدينة	حركة دائنة	الرصيد
٢٠٢٠/٣/١٦				٠,٠٠
٢٠٢١/١٢/٣١	ل.ل	٢,٣٢١,٥٣٢,٨١٠,٠٠	٢,٨٤٢,٨٧٥,٩٣٧,٠٠	٥٢١,٣٤٣,١٢٧,٠٠
٢٠٢٠/٣/١٦				٠,٠٠
٢٠٢١/١٢/٣١	\$	٩,٨٣٥,٩٧٤,٠٠	١٠,٧٩٤,١٩٠,٥٠	٩٥٨,٢١٦,٥٠
٢٠٢٠/٣/١٦				٠,٠٠
٢٠٢١/١٢/٣١	يورو	٢١٩٠	٢١٩٤,٣٧	٤,٣٧

وزارة المالية – حساب تبرعات مخصص للمساعدات الاجتماعية (ضمن الحساب ٣٦)				
التاريخ	العملة	حركة مدينة	حركة دائنة	الرصيد
19/3/2020	ل.ل			0.00
31/12/2021	ل.ل		4,000,000.00	4,000,000.00
19/3/2020	\$			0.00
31/12/2021	\$	999,970.00	1,214,508.44	214,538.44
19/3/2020	يورو			0.00
31/12/2021	يورو	0	102,440.50	102,440.50
19/3/2020	جنيه استرليني			0.00
31/12/2021	جنيه استرليني	0.00	20,410.33	20,410.33

الفصل الثاني - الحسابات الخاصة للهيئات المفتوحة خارج حسابات الخزينة العامة لصالح الدولة اللبنانية وأرصدها منذ العام ١٩٩٧ ولغاية العام ٢٠٢١ ضمناً:

إن وجود العديد من الحسابات العائدة للهيئات خارج حسابات الخزينة العامة سواء تلك المفتوحة للإدارات العامة قبل صدور التعميم رقم ٢٠١١/١٤ تاريخ ٢٠١١/٨/٣ وماتلاه من تعاميم كما تم بيانه أعلاه ، أم تلك المفتوحة لصالح المؤسسات العامة وبعض الهيئات الحكومية التي تتولى إدارة مبالغ لا يستهان بها من الأموال العمومية يستوجب الإضاءة على هذه الحسابات ومتابعة حركتها وتحديد أرصدها والملاحظات عليها كما سنبينه أدناه ...

أولاً: الحسابات الخاصة للهيئات المفتوحة خارج حسابات الخزينة العامة لصالح ادارات الدولة وبعض الهيئات والمؤسسات العامة .

I - لدى مصرف لبنان

نتيجة ندرة المعلومات المتوفرة لدى وزارة المالية بالنسبة لحسابات الهيئات المفتوحة لدى مصرف لبنان لصالح الوزارات وخارج حسابات الخزينة اللبنانية ، تم الحصول من مصرف لبنان المركزي على المعلومات العائدة للحسابات الخاصة المفتوحة لصالح وزارات الدولة خارج حسابات الخزينة والمتعلقة بالهيئات ، وتلك المفتوحة لصالح المعهد المالي و مجلس الانماء والإعمار والهيئة العليا للإغاثة كون المهام المناطة بهم توليهم ادارة جزء هام من الأموال العمومية ومنها أموال مصدرها الهيئات وبقيم كبيرة جداً .

وتبين نتيجة ذلك أنه تم فتح /١٧٦/ حساباً خاصاً للهيئات المقدمة الى رئاسة مجلس الوزراء و الوزارات في الدولة اللبنانية وكذلك المعهد المالي والهيئة العليا للإغاثة ومجلس الإنماء والإعمار لدى مصرف لبنان خارج حسابات الخزينة (الحساب رقم ٣٦) وفق ما يلي : (يلاحظ ان بعض هذه الحسابات دون مقابلها في قيود المصرف المركزي " الخزينة اللبنانية ، الدولة اللبنانية، خ. ل ... " لكن ذلك فقط لتأكيد العلاقة بينها وبين الدولة اللبنانية)

١ - الحسابات الخاصة بالهيئات المفتوحة لصالح ادارات الدولة خارج حسابات الخزينة (الحساب رقم ٣٦)

* تم فتح الحسابات الخاصة بالهبات التالية لدى مصرف لبنان لصالح رئاسة مجلس الوزراء:

العملة	نوع الحساب	تاريخ إقفال الحساب	وضعية الحساب	تاريخ فتح الحساب	اسم الحساب
ل.ل	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري	2009-11-10	مقفل	٢٠٠٣/١٢/٣	L.T.PROJECT SUPP.TO IMP.AA./LIB/AIDCO/2002/6 92-PROJECT ACC.
يورو	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري	2009-11-10	مقفل	٢٠٠٣/١٢/٣	L.T.PROJECT SUPP.TO IMP.AA./LIB/AIDCO/2002/6 92-PROJECT ACC.
ل.ل	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري	2009-11-10	مقفل	٢٠٠٣/١٢/٣	L.T.PROJECT SUPP.TO IMP.AA./LIB/AIDCO/2002/6 92-PAO ACC.
ل.ل	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري	2014-12-20	مقفل	٢٠٠٧/١٢/١١	PROGRAMME ESTIMATE "2"ACCOUNT دعم تطبيق الإصلاحات
ل.ل	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٨/١٢/١٨	الخزينة اللبنانية رئاسة مجلس الوزراء- المساعدة الطارئة لتنفيذ الإصلاحات الاجتماعية
دولار أميركي	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٨/١٢/١٨	الخزينة اللبنانية رئاسة مجلس الوزراء- المساعدة الطارئة لتنفيذ الإصلاحات الاجتماعية
ل.ل	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٩/١/٢	الدولة اللبنانية - الحوار اللبناني الفلسطيني - تبرعات غزة
دولار أميركي	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٩/١/٢	الدولة اللبنانية - الحوار اللبناني الفلسطيني - تبرعات غزة
ل.ل	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : تحت الطلب	2014-12-20	مقفل	٢٠٠٩/١/٨	PROGRAMME ESTIMATE 2 - 2ACCOUNT الخزينة اللبنانية - مشروع دعم تطبيق الإصلاحات
ل.ل	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري	2010-03-22	مقفل	٢٠٠٩/١/١٣	دل - الحوار اللبناني الفلسطيني - تبرعات غزة - الدعم التربوي

دولار أميركي	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري	2010-03-22	مقفل	٢٠٠٩/١/١٤	دل - الحوار اللبناني الفلسطيني - تيرعات غزة - الدعم التربوي
ل.ل	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : تحت الطلب	2014-12-20	مقفل	٢٠١٠/١/٢١	PROGRAMME ESTIMATE 3 "٢ - الخزينة اللبنانية" مشروع دعم تطبيق الإصلاحات
يورو	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : تحت الطلب	2009-11-10	مقفل	٢٠٠٣/١٢/٢	L.T.PROJECT SUPP.TO IMP.AA.LIB/AIDCO/2002/69 2-PRINCIPLE ACC.
يورو	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : تحت الطلب	2014-12-20	مقفل	٢٠٠٦/١١/١٣	PRINCIPAL ACCOUNT / دعم تطبيق الإصلاحات
يورو	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : تحت الطلب	2014-12-20	مقفل	٢٠٠٦/١١/١٣	PROJECT ACCOUNT / دعم تطبيق الإصلاحات
يورو	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : تحت الطلب	2014-12-20	مقفل	٢٠٠٦/١١/١٣	PAO ACCOUNT / دعم تطبيق الإصلاحات
يورو	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : تحت الطلب	2014-12-20	مقفل	٢٠٠٧/١٢/١١	PROJECT ACCOUNT "2" دعم تطبيق الإصلاحات
يورو	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : تحت الطلب		مفتوح	٢٠١٠/٥/١٤	PROJECT ACCT الخزينة اللبنانية - تعزيز القدرة التنافسية لدى القطاع الخاص في لبنان
ل.ل	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : تحت الطلب		مفتوح	٢٠١٠/٥/١٤	PROG.ESTIMATE ACCT الخزينة اللبنانية - تعزيز القدرة التنافسية - قطاع خاص في لبنان

* تم فتح إحدى عشر حساباً للهبات الواردة لصالح وزارة الداخلية منذ العام ٢٠٠٧ ولغاية نهاية العام ٢٠١٠ كما يظهره الجدول التالي :

العملة	نوع الحساب	تاريخ إقفال الحساب	وضعية الحساب	تاريخ فتح الحساب	اسم الحساب
دولار أميركي	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	2012-04-27	مقفل	٢٠٠٧/٨/٣	GRANT NO.TF-٠٥٧٥٠٥- الخزينة اللبنانية وزارة الداخلية - م.١- للبنى التحتية البلدية
دولار أميركي	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	2011-06-18	مقفل	٢٠٠٨/٤/٨	PCF - GRANT NO. TF 091513 - خ.ل- وزارة الداخلية والبلديات
يورو	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	2009-03-05	مقفل	٢٠٠٨/١٢/١٨	STAND ALONE D.L.S.S.FOR MOIM - وزارة الداخلية والبلديات - م.ع.أ.ش
دولار أميركي	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠١٠/٧/٢١	خ.ل.وز.الداخلية والبلديات- م.دعم الوزارة لتعزيز الادارات المحلية
يورو	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٩/١٠/١٦	خ.ل.وز.الداخلية والبلديات- م.دعم الوزارة لتعزيز الادارات المحلية
يورو	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٩/١٢/٢	خ.ل.وزارة الداخلية والبلديات - مشروع تقديم الدعم للتنمية المحلية
ل.ل	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	2013-10-03	مقفل	٢٠١٠/٥/٢٤	خ.ل.وز.الداخلية - تحسين الاوضاع الاجتماعية في السجون اللبنانية
دولار أميركي	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠١٠/٨/١٨	خ.ل.وز.الداخلية - تحسين الاوضاع الاجتماعية في السجون اللبنانية
دولار أميركي	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠١٠/٦/١٥	الخبزينة اللبنانية- وزارة الداخلية والبلديات - دعم اللامركزية
دولار أميركي	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠١٠/٦/١٥	الخبزينة اللبنانية -وزارة الداخلية والبلديات-مكافحة حرائق الغابات
دولار أميركي	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠١٠/٨/٦	وزارة الداخلية - الوقاية من حرائق الغابات - توفير الآليات والتدريب

* أما المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي فقد فتح لها حساباً خاصاً وحيداً للهبات لدى مصرف لبنان وفق الآتي:

العملة	نوع الحساب	تاريخ إقفال الحساب	وضعية الحساب	تاريخ فتح الحساب	اسم الحساب
دولار أميركي	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	2011-12-10	مقفل	٢٠٠٦/١٢/١٣	الخزينة اللبنانية - المديرية العامة لقوى الامن الداخلي- هبة مقدمة من الدولة الاميركية

* فتح لصالح وزارة الدفاع الوطني حساباً خاصاً وحيداً كما يظهر من الجدول التالي :

العملة	نوع الحساب	تاريخ إقفال الحساب	وضعية الحساب	تاريخ فتح الحساب	اسم الحساب
ل.ل	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	2011-11-16	مقفل	٢٠٠٠/٣/٨	الخزينة اللبنانية وزارة الدفاع الوطني - هبات لصالح انشاء مستشفى عسكري مركزي

وهو أمر مستغرب في ظل الحديث عن الهبات والمساعدات الكثيرة التي ترد لصالح الجيش اللبناني .

* فتح لدى مصرف لبنان لصالح وزارة الصحة العامة حسابان خاصان للهبات كم يظهر الجدول التالي :

العملة	نوع الحساب	تاريخ إقفال الحساب	وضعية الحساب	تاريخ فتح الحساب	اسم الحساب
ل.ل	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٦/٦/٢٠	الخزينة اللبنانية - وزارة الصحة - منحة برنامج السيدا (TF054952 LE)
دولار أميركي	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	2011-08-11	مقفل	٢٠٠٥/٧/٧	الخزينة اللبنانية - وزارة الصحة- منحة برنامج السيدا TF054952LE

* فتحت لصالح وزارة الزراعة الحسابات الخاصة التالية :

العملة	نوع الحساب	تاريخ إقفال الحساب	وضعية الحساب	تاريخ فتح الحساب	اسم الحساب
ل.ل	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	2010-03-19	مقفل	٢٠٠٥/٩/٢٧	الخزينة اللبنانية - وزارة الزراعة- مشروع التنمية الزراعية
يورو	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	2011-11-18	مقفل	٢٠٠٥/٤/٢٥	الخزينة اللبنانية - وزارة الزراعة- مشروع التنمية الزراعية
ل.ل	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	2021-05-31	مقفل	٢٠١١/١/١٧	الخزينة اللبنانية - وزارة الزراعة - تحسين نوعية زيت الزيتون ومكافحة فيتوبلازما اللوزيات

وأقفلت الحسابات الثلاث كما يظهر من الجدول أعلاه.

* فتحت لصالح وزارة الاقتصاد والتجارة حسابات الهبات الخاصة التالية :

العملة	نوع الحساب	تاريخ إقفال الحساب	وضعية الحساب	تاريخ فتح الحساب	اسم الحساب
يورو	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	2006-06-27	مقفل	٢٠٠٠/٧/١١	الخزينة اللبنانية - وزارة الاقتصاد والتجارة - مشروع مجتمع المعلومات
يورو	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٤/١٠/١٨	الخزينة اللبنانية وزارة الاقتصاد والتجارة- مشروع دعم وتنمية برنامج الجودة
يورو	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	2010-05-28	مقفل	٢٠٠٥/١٠/٣	وزارة الاقتصاد والتجارة- مشروع دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم
دولار أميركي	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠١٠/٧/٢١	الخزينة اللبنانية - وزارة الاقتصاد والتجارة- دعم النشاطات الفنية

* ولصالح وزارة الطاقة والمياه فتحت لدى المصرف المركزي الحسابات الخاصة التالية :

العملة	نوع الحساب	تاريخ إقفال الحساب	وضعية الحساب	تاريخ فتح الحساب	اسم الحساب
يورو	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	2012-07-16	مقفل	٢٠٠٨/٨/١٩	الخزينة اللبنانية - وزارة الطاقة والمياه- مشروع M.O.T.G.E
يورو	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٩/١٠/٩	الخزينة اللبنانية - وزارة الطاقة والمياه-م.ع. للموارد المائية والكهربائية (ICTP)

* فتحت لصالح القطاع التربوي والثقافي عدة حسابات كما تظهرها الجداول أدناه حيث يعود كل جدول لحسابات تدرج ضمن رقم عميل واحد للمصرف المركزي كما نبينه أدناه :

العملة	نوع الحساب	تاريخ إقفال الحساب	وضعية الحساب	تاريخ فتح الحساب	اسم الحساب
يورو	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	2019-04-20	مقفل	٢٠٠١/١٠/٣١	الخزينة اللبنانية وزارة التربية والتعليم العالي ووكالة الحكومية الدولية فرنكوفونية AIF
يورو	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٦/٦/١	الخزينة اللبنانية وزارة الشباب والرياضة- برنامج الشباب الاوروبي المتوسطي EUROMED

العملة	نوع الحساب	تاريخ إقفال الحساب	وضعية الحساب	تاريخ فتح الحساب	اسم الحساب
يورو	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٤/١/٣١	الخبزينة اللبنانية / وزارة التربية / مكتب تمبوس الوطني
دولار أميركي	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٥/١/٨	الخبزينة اللبنانية . وزارة التربية والتعليم العالي- مشاريع التعاون مع اليونيسف
دولار أميركي	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٥/٣/٣	الخبزينة اللبنانية مشاريع التعاون بين وزارة التربية والبعثة الثقافية الايطالية
ل.ل	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٧/٧/٧	WITHDRAW AND PREVENT CHILDREN FROM WFCL IN NABATIEH
ل.ل	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٩/٢/٣	الخبزينة اللبنانية-وزارة التربية والتعليم العالي-منظمة CONFEMEN

العملة	نوع الحساب	تاريخ إقفال الحساب	وضعية الحساب	تاريخ فتح الحساب	اسم الحساب
دولار أميركي	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	2002-12-16	مقفل	١٩٩٧ /١٢/٣٠	وزارة الثقافة والتعليم العالي - هبة البنك الدولي
ل.ل	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	2004-03-24	مقفل	٢٠٠٢/٢/١	الخبزينة اللبنانية - وزارة الثقافة - اللجنة التحضيرية للقمّة العربية
دولار أميركي	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	2004-01-05	مقفل	٢٠٠١/١٢/١٥	الخبزينة اللبنانية - وزارة الثقافة - اللجنة التحضيرية للقمّة العربية
ل.ل	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	2011-08-11	مقفل	٢٠٠٣/١٢/٩	الخبزينة اللبنانية - وزارة الثقافة - مشروع اعادة تأهيل المكتبة الوطنية
يورو	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	2011-08-11	مقفل	٢٠٠٣/١٢/٩	الخبزينة اللبنانية- وزارة الثقافة - مشروع اعادة تأهيل المكتبة الوطنية
دولار أميركي	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٧/٣/٦	وزارة الثقافة - الهبة العمانية لدار الثقافة والفنون

* تم لصالح وزارة الشؤون الاجتماعية فتح حسابات الهبات الخاصة التالية لدى مصرف لبنان المركزي :

العملة	نوع الحساب	تاريخ إقفال الحساب	وضعية الحساب	تاريخ فتح الحساب	اسم الحساب
دولار أميركي	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	2003-10-17	مقفل	٢٠٠٠/١٢/١٢	IDF GRANT TF23872 الخزينة اللبنانية - وزارة الشؤون الاجتماعية
دولار أميركي	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	2008-07-29	مقفل	٢٠٠٧/١/١٦	WB IDF GRANT TF ٠٥٧٣٣٣ وزارة الشؤون الاجتماعية/تقييم آثار العدوان
دولار أميركي	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	2011-06-16	مقفل	٢٠٠٧/٣/١٩	RH-IEC-LEB/02/PO2 UN(REGULAR FUND) الامم المتحدة
يورو	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٨/١١/٦	- الخزينة اللبنانية - وزارة الشؤون الاجتماعية - استهداف الاسر الفقيرة - MOSA
يورو	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٨/١١/٦	MOSA - الخزينة اللبنانية - وزارة الشؤون الاجتماعية- الدمج المدرسي
ل.ل	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	2016-11-04	مقفل	٢٠١١/٣/١٦	وزارة الشؤون الاجتماعية- المرأة والحوكمة في التنمية المحلية
دولار أميركي	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	2016-08-18	مقفل	٢٠١٠/٥/٣١	وزارة الشؤون الاجتماعية - المرأة والحوكمة في التنمية المحلية
ل.ل	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠١٠/١٢/١	الخزينة اللبنانية - وزارة الشؤون الاجتماعية - دعم الفئات الاكثر تهميشا
ل.ل	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠١١/٣/١٦	وزارة الشؤون الاجتماعية - البرنامج الوطني لاستهداف الاسر الاكثر فقراً
ل.ل	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠١١/٣/١٦	وزارة الشؤون الاجتماعية - المشروع الوطني لدعم مصابي الالغام
ل.ل	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠١١/٣/١٦	وزارة الشؤون الاجتماعية - البرنامج الوطني للتطوع
ل.ل	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠١١/٣/١٦	وزارة الشؤون الاجتماعية - البرنامج الوطني للوقاية من الادمان

العملة	نوع الحساب	تاريخ إقفال الحساب	وضعية الحساب	تاريخ فتح الحساب	اسم الحساب
دولار أميركي	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	2002-12-16	مقفل	٢٠٠٠/٢/١١	وزارة المالية / المنحة اليابانية - البنك - الدولي GRANT NO. JPN 26128
دولار أميركي	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	2003-11-06	مقفل	٢٠٠٠/٦/١٤	GRANT NO.TF025849 وزارة المالية/ المنحة اليابانية - البنك الدولي

* فتحت لصالح وزارة البيئة لدى مصرف لبنان حسابات الهبات الخاصة التالية :

العملة	نوع الحساب	تاريخ إقفال الحساب	وضعية الحساب	تاريخ فتح الحساب	اسم الحساب
دولار أميركي	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	2011-12-08	مقفل	٢٠٠٩/٤/١٥	الخزينة اللبنانية وزارة البيئة - م.دعم جهود القضاء اللبناني - قوانين متعلقة بالبيئة
دولار أميركي	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	2016-04-21	مقفل	٢٠٠٩/١٢/٢	الخزينة اللبنانية وزارة البيئة - هبة برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP

* فتحت عدة حسابات خاصة بالهبات لصالح وزارة المالية كما تظهره الجداول أدناه حيث يعود كل جدول لحسابات تدرج ضمن رقم عميل واحد للمصرف المركزي كما نبيته أدناه:

العملة	نوع الحساب	تاريخ إقفال الحساب	وضعية الحساب	تاريخ فتح الحساب	اسم الحساب
دولار أميركي	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	2004-09-29	مقفل	١٩٩٨/٤/٣	PUBLIC PROCUREMENT REFORM - وزارة المالية
ل.ل	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	1999-05-10	مقفل	١٩٩٩/٣/٢٢	YEAR 2000 PROBLEM - الجمهورية اللبنانية

* ولصالح وزارة الأشغال العامة فتح الحساب الخاص بالهبات التالي لدى المصرف المركزي :

العملة	نوع الحساب	تاريخ إقفال الحساب	وضعية الحساب	تاريخ فتح الحساب	اسم الحساب
دولار أميركي	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٤/٢/١٧	URBAN TRANSPORT DEVELOPMENT PROJECT-SPECIAL ACCOUNT (B)

* وتم فتح الحسابات الخاصة بالهيئات التالية لصالح وزارة التنمية الادارية والاصلاح
الاداري :

اسم الحساب	تاريخ فتح الحساب	وضعية الحساب	تاريخ إقفال الحساب	نوع الحساب	العملة
ARLA الخزينة اللبنانية وزارة شؤون الاصلاح الاداري - اعادة تاهيل الادارة اللبنانية	٢٠٠٠/١٢/١٢	مقفل	2012-05-23	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	ل.ل
AFKAR - مشروع دعم المجتمع المدني اللبناني - افكار	٢٠٠٤/٦/٩	مقفل	2009-05-06	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	يورو
AFKAR 2 الخزينة اللبنانية - مشروع دعم المجتمع المدني اللبناني	٢٠٠٦/٥/٨	مقفل	2012-05-23	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	يورو
LOCAL DEVELOP.TRANSIT ACC - الخزينة اللبنانية مشروع التنمية المحلية (حساب عام)	٢٠٠٨/٩/٢٠	مفتوح		ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	يورو
LOCAL DEVELOP.PE 1 الخزينة اللبنانية - مشروع التنمية المحلية (الحساب ١) الفرعي	٢٠٠٨/٩/٢٠	مقفل	2012-05-23	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	يورو
LOCAL DEVELOP. PE 2 الخزينة اللبنانية مشروع التنمية المحلية (الحساب ٢) الفرعي	٢٠١٠/١١/١	مقفل	2012-05-23	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	يورو
الخزينة اللبنانية - مشروع تحديث القضاء اللبناني (الحساب العام)	٢٠١٠/١١/٢٤	مفتوح		ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	يورو
الخزينة اللبنانية - مشروع تحديث القضاء اللبناني (الحساب الفرعي ١)	٢٠١٠/١١/٢٤	مقفل	2012-05-23	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	يورو
الخزينة اللبنانية DEVELOPMENT GATEWAY FOUNDATION E- GOVERNMENT GRANT ACCOUNT	٢٠٠٦/٣/٢٧	مفتوح		ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : الطلب	دولار أميركي
LOCAL GOVERNANCE - الخزينة اللبنانية مشروع دعم تحسين الحكم المحلي	٢٠٠٦/٩/٢٥	مفتوح		ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : الطلب	يورو

٢. حسابات الهبات المفتوحة لدى مصرف لبنان لصالح بعض الهيئات والمؤسسات العامة خارج حسابات الخزينة.

❖ حسابات الهبات المفتوحة لدى مصرف لبنان لصالح مجلس الانماء والإعمار والهيئة العليا للإغاثة والمعهد المالي خارج حسابات الخزينة .

يتلقى المعهد المالي هبات من جهات مانحة عديدة ، كذلك يتولى مجلس الانماء والاعمار والهيئة العليا لإغاثة نيابة عن الدولة اللبنانية إدارة القسم الأكبر من نفقاتها إن على صعيد الإعمار أو مواجهة الطوارئ والكوارث وإدارة أعمال الإغاثة ، و تغطي الإيرادات من أموال الهبات الجزء الأكبر من هذه النفقات كما هو معلوم ، لذلك كان لا بد من التركيز على الحسابات المفتوحة لصالحها لدى مصرف لبنان والتي تتغذى من إيرادات الهبات حيث تبين الآتي:

* تم فتح ٥٣ حساباً للهبات الواردة الى مجلس الانماء والإعمار منذ العام ١٩٩٧ وحتى نهاية العام ٢٠٢١ وفق الآتي:

اسم الحساب	تاريخ فتح الحساب	وضعية الحساب	تاريخ إقفال الحساب	نوع الحساب	العملة
منحة سلطنة عمان لبناء كلية العلوم - (CDR)	١٩٩٧/١٢/٢٩	مقفل	2002-10-25	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري	دولار اميركي
مجلس الانماء والاعمار - هبة البنك الدولي لتنمية القدرات المحاسبية	١٩٩٩/٥/٣	مقفل	2001-05-10	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري	دولار اميركي
الانماء والاعمار/هبة يابانية- مشروع النقل الحضري لبيروت الكبرى	٢٠٠٠/١/١٦	مقفل	2003-01-20	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري	دولار اميركي
(GEF) مجلس الانماء والاعمار - هبة الصندوق العالمي للبيئة	٢٠٠٢/٤/٦	مقفل	2003-12-19	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري	دولار اميركي
مجلس الانماء والاعمار - هبة يابانية لتنمية المناطق الريفية	٢٠٠٢/٨/٨	مقفل	2003-12-19	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري	دولار اميركي

يورو	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري	2011-12-13	مقفل	٢٠٠٢/١٠/٢٦	CDR/ESFD/GA الانماء والاعمار - خاص ص التنمية الاقتصادية والاجتماعية
ل.ل	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٣/١٠/١٧	ESFD/JC الانماء والاعمار - ص التنمية الاقتصادية والاجتماعية - فرص عمل
يورو	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٢/١٠/٢٦	الانماء والاعمار - فرعي ص التنمية الاقتصادية والاجتماعية - فرص عمل
يورو	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٢/١٠/٢٦	الانماء والاعمار - فرعي ص التنمية الاقتصادية والاجتماعية/تنمية محلية
يورو	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٦/١١/١٨	CHUD-ITALY F.ROT./AIDO5/020/00 لس الانماء والاعمار - اتفاقية رقم
ل.ل	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٧/٦/٢٧	مجلس الانماء والاعمار - منحة سلطنة عمان لاعادة الاعمار
دولار اميركي	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٧/٤/١٠	مجلس الانماء والاعمار - منحة سلطنة عمان لاعادة الاعمار
دولار اميركي	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري	2012-11-01	مقفل	٢٠٠٧/١١/٦	COUNCIL FOR DEV.& RECONS.W.B.GRANT0 58085 LE-WEST BEKAA WATER

دولار اميركي	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري	2013-03-04	مقل	٢٠٠٧/١١/٦	COUNCIL FOR DEV.&RECONST.W.B. GRANT058084 LE-ELECTRICITY REF.
دولار اميركي	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٧/١١/١٤	CISCO INTERNSHIP GRANT- مجلس الانماء والاعمار
يورو	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٨/٨/١٤	CDR/ESFD/GA-MD- الانماء والاعمار - ص. التنمية الاقتصادية والاجتماعية
ل.ل	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري	2010-12-20	مقل	٢٠٠٨/٨/١٤	MD CDR/ESFD/JC- انماء واعمار- ص. التنمية الاقتصادية - خلق فرص العمل
يورو	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري	2010-12-20	مقل	٢٠٠٨/٨/١٤	MD CDR/ESFD/JC- انماء واعمار- ص. التنمية الاقتصادية/خلق فرص العمل
يورو	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري	2010-12-20	مقل	٢٠٠٩/٨/١	CDR/ESFD/GA/MD2- الانماء والاعمار- ص. التنمية الاقتصادية والاجتماعية
ل.ل	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري	2010-12-20	مقل	٢٠٠٩/٨/١	CDR/ESFD/JC-MD2 انماء واعمار - ص التنمية الاقتصادية - خلق فرص العمل
يورو	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري	2010-12-20	مقل	٢٠٠٩/٨/١	CDR/ESFD/CD-MD2- ص. التنمية الاقتصادية والاجتماعية/تنمية محلية
ل.ل	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري	2011-12-10	مقل	٢٠١٠/١١/٢٦	CDR/ESFD/JC-MD3 الانماء والاعمار- ص. تنمية اقتصادية - خلق فرص العمل

يورو	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري	2011-12-10	مقل	٢٠١٠/١١/٢٦	CDR/ESFD/CD-MD3 - الانماء والاعمار-ص. تنمية اقتصادية - تنمية محلية
ل.ل	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري	2012-10-17	مقل	٢٠١١/٩/٢٣	CDR/ESFD/JC-MD٤ - ص. التنمية الاقتصادية والاجتماعية/خلق فرص العمل
يورو	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري	2012-10-17	مقل	٢٠١١/٩/٢٣	CDR/ESFD/CD-MD4 - ص. التنمية الاقتصادية والاجتماعية/تنمية محلية
ل.ل	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري	2014-07-26	مقل	٢٠١٢/٨/١٦	CDR/ESFD/JC-MD5 ص. التنمية الاقتصادية والاجتماعية- خلق فرص العمل
يورو	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري	2014-07-26	مقل	8/16/2012	CDR/ESFD/CD-MD5 ص. التنمية الاقتصادية والاجتماعية/تنم ية محلية
يورو	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠١٤/٤/٤	CDR/ESFD/PROJECT ACCOUNT-MUFIN - مجلس الانماء والاعمار
يورو	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠١٤/٤/٤	CDR/ESFD/CD-MUFIN - مجلس الانماء والاعمار
دولار اميركي	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري	2018-12-08	مقل	٢٠١٤/١٢/٣٠	مشروع الخدمات الطارئة WB-TF01٧٥١٠ للبلديات الانماء والاعمار-هبة
يورو	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠١٥/٣/١٣	CDR/ESFD/PROJECT ACCOUNT-RELOC - مجلس الانماء والاعمار

يورو	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠١٥/٤/٢٣	CDR/ESFD/CD1- MUFIN مجلس الانماء والاعمار /مكون تنمية محلية
يورو	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠١٥/٥/٢	CLB 1058 02 L CNAM DON مجلس الانماء والاعمار - هبة
ل.ل	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠١٥/٧/٢٧	CDR/ESFD/1-MUFIN/ مجلس الانماء والاعمار
ل.ل	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠١٥/١١/١٦	CDR/ESFD/PE1/RELOC - مجلس الانماء والاعمار
يورو	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠١٥/١٢/١٢	CLB 1034 01 D/FI ٢٤,٩١٦/LB KESRWAN- W.WATER مجلس الانماء والاعمار
دولار اميركي	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠١٦/١/٢٩	تعزيز امدادات المياه/المشروع- WB-8443-LB /مجلس الانماء والاعمار
ل.ل	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠١٧/٢/٢٤	تعزيز امدادات المياه /الاستثمارات WB-8443-LB /مجلس الانماء والاعمار
دولار اميركي	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠١٦/١/٢٩	تعزيز امدادات المياه/الاستثمارات WB-8443-LB /مجلس الانماء والاعمار
ل.ل	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠١٦/٢/١٦	CDR/ESFD/2 - MUFIN / مجلس الانماء والاعمار

يورو	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠١٦/٢/١٦	CDR/ESFD/CD2- MUFIN / مجلس الانماء والاعمار
ل.ل	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠١٦/٦/٣	CDR/ESFD/PE2- RELOC - مجلس الانماء والاعمار
ل.ل	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠١٧/٢/٦	CDR/ESFD/3-MUFIN /- مجلس الانماء والاعمار
يورو	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠١٧/٢/٦	CDR/ESFD/3/MUFIN / - مجلس الانماء والاعمار
ل.ل	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠١٧/٦/٨	CDR/ESFD/PE3- RELOC / والاعمار
دولار أميركي	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠١٨/٣/٢٣	CDR/ESFD/PROJECT ACCOUNT-4000000172 / مجلس الانماء والاعمار
دولار أميركي	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠١٨/٣/٢٣	CDR/ESFD/REVOLVIN G / مجلس الانماء والاعمار
ل.ل	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠١٨/٣/٢٣	CDR/ESFD/SERVICE S/ مجلس الانماء والاعمار
ل.ل	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠١٨/٣/٢٣	CDR/ESFD/PROVISI ON / مجلس الانماء والاعمار

دولار أميركي	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري	2020-06-23	مقل	٢٠١٨/٦/١٩	مجلس الانماء والاعمار - منحة الصندوق الكويتي رقم ٣٤٩-٠١
دولار أميركي	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠١٨/٦/١٩	مجلس الانماء والاعمار - منحة دولة الكويت رقم ٣٦
يورو	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠١٩/٩/٣	ENPI/2014/336-0٤٩ انماء واعمار- هبة مشروع مياه مبتذلة في كسروان
يورو	ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٢٠/٣/٢	CLB 1082 01G مجلس الانماء (PARSIFAL) والاعمار/هبة

* اما الهيئة العليا للاغاثة فقد فتحت باسمها الحسابات الخاصة بالهبات التالية لدى مصرف
لبنان :

العملة	نوع الحساب	تاريخ إقفال الحساب	وضعية الحساب	تاريخ فتح الحساب	اسم الحساب
ل.ل	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٦/٨/١٢	-الهيئة العليا للاغاثة - ب
دولار أميركي	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٦/٨/١٢	"الهيئة العليا للاغاثة" ب
ل.ل	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٧/١/١٨	الهيئة العليا للاغاثة - المساعدة السعودية
دولار أميركي	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٦/٩/١١	الهيئة العليا للاغاثة- المساعدة السعودية
ل.ل	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري	2017-09-27	مقل	٢٠٠٦/٩/١١	الهيئة العليا للاغاثة - المساعدة السعودية المدرسية

دولار أميركي	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري	2014-06-09	مقفل	٢٠٠٦/٩/١١	الهيئة العليا للاغاثة- المساعدة السعودية المدرسية
ل.ل	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري	2018-01-04	مقفل	٢٠٠٧/٩/١١	الهيئة العليا للاغاثة- مساعدة دولة الامارات العربية المتحدة
دولار أميركي	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري	2018-01-04	مقفل	٢٠٠٦/٩/١٨	الهيئة العليا للاغاثة- مساعدة دولة الامارات العربية المتحدة
دولار أميركي	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٦/٩/٢١	الهيئة العليا للاغاثة- ص العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
ل.ل	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري	2014-06-09	مقفل	٢٠٠٦/١٠/٣١	الهيئة العليا للاغاثة- قرية قانون رأس العين-مساعدة مملكة البحرين
دولار أميركي	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٦/١٠/٣١	الهيئة العليا للاغاثة- قرية قانون رأس العين- مساعدة مملكة البحرين
ل.ل	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٦/١٢/١١	الهيئة العليا للاغاثة - منحة دولة الكويت لاعادة الاعمار
دولار أميركي	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٦/١٢/١١	الهيئة العليا للاغاثة - منحة دولة الكويت لاعادة الاعمار
ل.ل	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٧/١/٢٧	(الهيئة العليا للاغاثة) اعادة بناء الجسور المتضررة- المساعدة السعودية
ل.ل	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٧/٦/١١	٢٠٠٧ هيئة.ع.أ.اضرار عمليا ت ارهابية-مخيمات فلسطينية وجوارها-ايار

ل.ل	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري	2014-06-09	مقفل	٢٠٠٧/٦/١٩	هيئة ع.أ. تبرع لعائلات شهداء وجرحى الجيش اللبناني - مخيم نهر البارد
دولار أميركي	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري	2014-06-09	مقفل	٢٠٠٧/٦/١٩	هيئة ع.أ. تبرع لعائلات شهداء وجرحى الجيش اللبناني - مخيم نهر البارد
069	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري	2014-06-09	مقفل	٢٠٠٧/٦/١٩	هيئة ع.أ. تبرع لعائلات شهداء وجرحى الجيش اللبناني - مخيم نهر البارد
ل.ل	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٧/٦/٢٧	هيئة ع.أ. - م. المملكة ع. السعودية - المخيمات الفلسطينية شمال لبنان
ل.ل	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٧/٩/١٤	الهيئة العليا للاغاثة - الجيش اللبناني
دولار أميركي	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٧/٩/١٤	الهيئة العليا للاغاثة - الجيش اللبناني
يورو	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٧/٩/١٤	الهيئة العليا للاغاثة - الجيش اللبناني
ل.ل	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٧/١١/١٠	"الهيئة العليا للاغاثة" م.مملكة النروج - معالجة كارثة التلوث النفطي
دولار أميركي	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٧/١١/١٠	"الهيئة العليا للاغاثة" م.مملكة النروج - معالجة كارثة التلوث النفطي
ل.ل	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري	2014-06-09	مقفل	٢٠٠٧/١١/١٠	"الهيئة العليا للاغاثة "مساهمة الشعب المصري في اعادة الاعمار

دولار أميركي	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري	2016-01-20	مقفل	٢٠٠٧/١١/١٠	"الهيئة العليا للاغاثة" مساهمة الشعب المصري في اعادة الاعمار
دولار أميركي	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٧/١١/١٦	الهيئة العليا للاغاثة- تجهيزات مختلفة للقطاع العام
ل.ل	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٨/٩/٢٢	٢٠٠٨ الهيئة العليا للاغاثة - مساعدات الشمال
دولار أميركي	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري	2014-07-01	مقفل	٢٠٠٨/٩/٢٢	٢٠٠٨ الهيئة العليا للاغاثة - مساعدات الشمال
ل.ل	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري	2017-09-27	مقفل	٢٠٠٨/٩/٢٢	الهيئة العليا للاغاثة- المنحة السعودية- الكتب والقرطاسية
دولار أميركي	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري	2014-06-09	مقفل	٢٠٠٨/٩/٢٢	الهيئة العليا للاغاثة - المنحة السعودية - الكتب والقرطاسية
ل.ل	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري	2014-06-09	مقفل	٢٠٠٨/٩/٢٢	الهيئة العليا للاغاثة- المنحة السعودية - دعم المدرسة الرسمية
دولار أميركي	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري	2014-06-09	مقفل	٢٠٠٨/٩/٢٢	الهيئة العليا للاغاثة- المنحة السعودية- دعم المدرسة الرسمية
دولار أميركي	ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري		مفتوح	٢٠٠٩/٦/٢٧	الهيئة العليا للاغاثة- هبة المملكة العربية السعودية- مكب صيدا

* كما فتحت للمعهد المالي الحسابات الخاصة بالهبات التالية :

اسم الحساب	تاريخ فتح الحساب	وضعية الحساب	تاريخ إقفال الحساب	نوع الحساب	العملة
الخزينة اللبنانية المعهد المالي - هبة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	٢٠٠٣/٥/٢٢	مقفل	2009-06-27	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	ل.ل
الخزينة اللبنانية المعهد المالي - هبة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	٢٠٠٣/٤/٩	مقفل	2009-06-27	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	دولار أميركي
الخزينة اللبنانية المعهد المالي - معهد باسل فليحان - هبة البنك الدولي	٢٠٠٨/١/١٦	مقفل	2011-05-16	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	دولار أميركي
الخزينة اللبنانية - المعهد المالي - هبة حكومة الجمهورية الايطالية	٢٠١٠/٧/٢٢	مقفل	2014-12-30	ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	يورو

❖ الهبات الواردة لصالح مؤسسة كهرباء لبنان .

استفادت مؤسسة كهرباء لبنان خلال الفترة الزمنية الممتدة من العام ٢٠٠٣ الى العام ٢٠٢٣ من عدد من الهبات العينية والنقدية وفق ما يظهره الجدول أدناه ، وتبين أنه لم تخصص للهبات حسابات خاصة في مصرف لبنان إنما تودع الأموال الموهوبة للمؤسسة عادة في حساب مؤسسة كهرباء لبنان المفتوح لدى المصرف المركزي ويتم السحب منها للإنفاق على تنفيذ موضوع الهبة وفقاً للأصول .

السنة	موضوع الهبة	الجهة الواهبة	القيمة
٢٠٠٣	إعفاء من تسديد جزء من فواتير الطاقة المستمدة من الشبكة السورية إلى الشبكة اللبنانية للعام ١٩٨٧ وما قبل.	الجمهورية العربية السورية	٩,٩٢٤,٨٧٨,٣٠ / د.أ
٢٠٠٤	تقديم محول كهربائي ١٠٠٠ ك.ف.أ. لتركيبه في محطة شعيتو التي تغذي قسم من مخيم شاتيلا بالتيار الكهربائي	مؤسسة Première Urgence	١٢,٠٠٠ / د.أ
٢٠٠٦	شحن مهمات خاصة بإصلاح الشبكات الكهربائية في لبنان بالإضافة إلى الكميات الإضافية من موصلات ألومنيوم معزولة	الحكومة المصرية - وزارة الكهرباء والطاقة - هيئة كهربة الريف	
٢٠٠٧	تقديم مساهمة لتنفيذ أعمال التصميم والتوريد وإنشاء ٣ خزانات فيول أويل وخزاني مياه في معمل الجية بدلاً من الخزانات المدمرة جراء العدوان الاسرائيلي صيف عام ٢٠٠٦	الحكومة المصرية - وزارة البترول	١٥,٠٠٠,٠٠٠ / د.أ .

٢٠٠٨	تقديم محولين قدرة الواحد منهما ٢٥٠ ك.ف.أ. لزوم بلدة ياطر	بلدية ياطر	/ ١٦,٠٠٠ / د.أ.
٢٠٠٨	إجراء مسح ميداني ووضع دراسة من قبل خبراء تشيكيين حول إمكانية تحويل معمل صور (٢ x 35 MW) وبعليك (٢ x 35 MW) للعمل على الدارة المركبة (Combined cycle)	سفارة تشيكيا	
٢٠٠٩	تقديم محطتي تحويل كاملتين من نوع Kiosk قدرة الواحدة منهما ٦٣٠ ك.ف.أ. بالإضافة إلى محول والخلايا اللازمة لتجهيز محطة تحويل مبنية لتركيبتها في منطقتي صبرا وشاتيلا	الاتحاد الاوروبي (بواسطة بلدية الغبيري)	
٢٠٠٩	تقديم منزل نقال لزوم إقامة ٤ مناوبين على مدار الساعة في محطة الضخ والمعالجة لمياه نهر الليطاني في بلدة الطيبة	بلدية الطيبة	
٢٠١٠	تقديم آلية فان Volkswagen موديل العام ١٩٩٥ لقسم صيانة المحطات في دائرة الشياح	بلدية الغبيري	/ ٩,٠٠٠ / د.أ.
٢٠١٢	تقديم محول قدرة ٢٥٠ ك.ف.أ. لزوم محطة عامة في حي الرمل - صور	بلدية صور	/ ٣,٦٨٤ / يورو
٢٠١٣	تقديم ١٦٠ عداداً تعمل على الطور الواحد بمواصفات استثنائية تسمح بقراءة الطاقة بالاتجاهين من وإلى الشبكة العامة لتركيبتها لزوم طلبات اشتراك التعداد الصافي (Metering Net)	منظمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)	
٢٠١٣	إعداد دراسة حول إمكانية مؤسسة كهرباء لبنان من إدارة عملية التطبيب مباشرة لكافة المستخدمين والعاملين لديها والمستخدمين القدامى والأهل دون الستين والحوادث ودراسة نتائجها وأعبائها على المؤسسة ومقارنة كلفتها على المؤسسة مع كلفة عقد التأمين القائم	شركة Globe Med Lebanon	/ ١٠٠ / ل.ل. (بسبب تحديدها بعبارة " مجاناً " من قبل الشركة العارضة)
٢٠١٤	كلفة نقل محول قدرة ١٥/٦٦ ك.ف. ١٠ أم.ف.أ. من محطة الجمهور إلى معمل عبد العال	اتحاد بلديات البحيرة	
٢٠١٤	كلفة إبدال محول ١١/٦٦ ك.ف. - ٤٠ م.ف.أ. بمحول احتياطي ٢٠/٦٦ - ١١ ك.ف. - ٤٠ م.ف.أ. داخل محطة الحازمية	شركة تطوير الضاحية	

ل.ل / ٨,٣٨٤,٠٠٠ /	اتحاد بلديات جزين	تكاليف نقل محول ٢٠/٦٦ - ١٥ ك.ف ٢٠ م.ف.أ. من محطة بكفيا إلى محطة معمل بولس أرقش (الأولي) وتثبيت محول ٢٠/٦٦ - ١٥ ك.ف ٤٠ م.ف.أ. داخل محطة بكفيا في خليته	٢٠١٥
ل.ل / ٤,٢٠١,٠٠٠ /	اتحاد بلديات البحيرة	كلفة نقل محول ١٥/٦٦ ك.ف ١٠ م.ف.أ. من معمل الأولي (بولس أرقش) إلى محطة معمل عبد العال	٢٠١٥
طبقاً لمواصفات دفتر شروط صفحة سابقة معها رقم C1775/3088 تاريخ ٢٠١٢/٣/٢٦	شركة Matelec	تقديم محوّل 40 KV - ١٥ - ٦٦/ MVA	٢٠١٥
٢٠,٠٠٠ / يورو	بلدية الطيبة - بعلبك الهرمل	تقديم محول كهربائي بغية إنشاء محطة تحويل عامة كهربائية وتركيبه عند المدخل الغربي لبلدة الطيبة - بعلبك الهرمل	٢٠١٥
١٠٩,٦١٢ / يورو	شركة ترابة سبلين	تقديم معدات ٦٦ ك.ف. لزوم محطة سبلين الرئيسية	٢٠١٥
ل.ل / ٣٦٠,٣٧٥,٠٠٠ /	بلدية بكاسين	تخصيص العقار رقم ٢٣٤٥ / بكاسين في منطقة ضهر الرمل / قضاء جزين بمساحة ٩٦١ متر مربع لزوم إنشاء محطة تحويل نقالة ٢٠/٦٦ - ١٥ ك.ف. عليه	٢٠١٧
٨٠,٦٦٠,٣٣٧ / د.أ	اللجنة الدولية للصليب الأحمر	إعادة تأهيل شبكة الكهرباء في مخيم عين الحولة في صيدا	٢٠١٧
ل.ل / ١,٥٨٦,٠٠٠,٠٠٠ /	بلدية النبطية	تقديم قطعة أرض العقار رقم ٤٠ من منطقة كفرجوز العقارية لزوم إنشاء مركز دائرة التوزيع في النبطية عليها	٢٠١٨ و ٢٠١٩
١٩,٦٢١ / د.أ.	منظمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP	تقديم ١٦٠ عداداً ذكياً لزوم المشتركين بالمنشأة الشمسية في قبريخا، و ٩ DCU (مجمع معطيات) عند المحطات العامة في قبريخا، و عداد للتوتر المتوسط على المنشأة الشمسية المذكورة، وجهاز حاسوب لزوم دائرة التوزيع في جويما مجهز بالبرنامج المعلوماتي ذي الصلة	٢٠٢٠
د.أ / ٤٠٠,٠٠٠ /	شركة مدينة تبنا الصناعية ش.م.ل	تقديم قطعة أرض مساحتها ٤٥٦٢ متر مربع في القسم العقاري رقم ٧/٥٦ من المشروع الإفرازي ذي أرقام العقارات الأساسية ١ و ٢ و ٧ و ٨ من منطقة تبنا العقارية - قضاء صيدا	٢٠١٩ و ٢٠٢٠
د.أ / ١,٣٠٠,٠٠٠ /		تقديم وتجهيز وتركيب محطة تحويل نقالة توتر ٦٦ ك.ف. / ٢٠ - ١٥ ك.ف. قدرة ٤٠ م.ف.أ على القسم العقاري رقم ٧/٥٦ من المشروع الإفرازي المذكور	

ل.ل / ٢٧,٠٠٠,٠٠٠ /	شركة Abou EL Fouz Co Offshore Engineering	كلفة أعمال إضافية لتأمين طرادين إضافيين مع طاقمهما وغطاسين إضافيين بهدف تأمين سلامة تفريغ كل من ٣ بواخر تم ربطها وتفريغها بموجب الصفقة الأساسية على المرابط البحري لمعمل الذوق	٢٠٢٠
	شركة Primesouth	وضع بتصريف المؤسسة غرف حديدية مسبقة الصنع وتكاليف تركيبها لاعتمادها كمكاتب عمل مؤقتة بنتيجة الدمار في المبنى المركزي للمؤسسة جراء انفجار مرفأ بيروت	موافقة مبدئية ٢٠٢٠
	شركة Bureau Veritas Liban	عداد Fire Safety Design وفحص سلامة عمل المصاعد بعد تأهيلها في المبنى المركزي للمؤسسة المتضرر جراء انفجار مرفأ بيروت	موافقات مبدئية ٢٠٢٠
	شركة كابلات لبنان	تقديم الشريط اللازم لتمديدات كهربائية في المبنى المركزي للمؤسسة المتضرر جراء انفجار مرفأ بيروت	تمهيداً لاتخاذ قرارات نهائية عند الاستحقاق
	شركة Apave Liban	إعداد تقرير بالكشف النظري البنيوي على موقع تركيز الغرف الحديدية مسبقة الصنع في الباحة المحاذية للأوتوستراد غربي المبنى المركزي	موافقات مبدئية ٢٠٢٠
	شركة EDF	إجراء مسح وتدقيق لسلامة تخزين المواد الكيميائية في معامل مؤسسة كهرباء لبنان	تمهيداً لاتخاذ قرارات نهائية عند الاستحقاق
	شركة NEUC	بدل إيجار مركز بديل لدائرة التوزيع في الشياح الواقعة سابقاً في المبنى المركزي المتضرر نتيجة انفجار مرفأ بيروت	قرارات نهائية عند الاستحقاق
د.أ. / ٢٨٤,٠٠٠ /	اللجنة الدولية للصليب الأحمر	إجراء مسح وتدقيق لسلامة تخزين المواد الكيميائية في معامل مؤسسة كهرباء لبنان	٢٠٢٠
د.أ. / ١٣,٦٠٨ /	شركة أبو الفوز للأعمال البحرية والبرية	تفريغ ٥ بواخر محملة بالفيلول أويل في مصب معمل الجية الحراري، بينهما باخرتان تفوق حمولتهما حجم المصب	٢٠٢٠
١٧٨,٣٥١ / يورو	شركة RTE عبر شركة كهرباء فرنسا EDF	تقديم أكسسوارات، علب وصل، زيت عزل للكابلات لزوم مديرية النقل	
١٢,٠٠٠ / يورو	شركة ENEDIS عبر شركة كهرباء فرنسا E	تقديم مراحل حماية لشبكة النقل	٢٠٢٠

٥,٠٠٠,٠٠٠ / يورو	شركة Siemens Energy Global	ثلاثة كشوفات جزئية في كل من معلمي دير عمار والزهراني تقديم مجموعتي ريش ومواد التركيب وتقديم قطع غيار لإجراء كشفين عامين لمجموعتين غازيتين في أي من هذين المعملين وتركيب الأجزاء المطورة على المجموعات الغازية الأربعة في كل من هذين المعملين لتوليد طاقة إضافية مع التجهيزات الحالية خدمات نشرة المنتج (BSOLS) لزوم هذين المعملين	٢٠٢٠ و ٢٠٢١
٣٦,٠٠٠,٠٠٠ / ل.ل	شركة أبو الفوز للأعمال البحرية والبرية	كلفة أعمال إضافية لتأمين طرادين إضافيين مع طاقمهما وغطاسين إضافيين بهدف تأمين سلامة تفريغ كل من ٩ بواخر تم ربطها وتفريغها بموجب الصفقة الأساسية على المربط البحري لمعمل الذوق	٢٠٢٠
٣,٥٠٠ / د.أ	شركة Tricom	تقديم طابعات كومبيوتر ماركة HP وشاشات كومبيوتر ماركة Ac	٢٠٢١
١٢,٤٠٠ / د.أ	شركة Schneider Electric	تقديم أجهزة كومبيوتر محمولة Lenevo، Dell و HP مستعملة	٢٠٢١
١,٣٠٠,٠٠٠ / ل.ل	اتحاد بلديات البقاع الغربي	معالجة تسرب المياه (النش) على سطح مبنى خلايا التوتير المتوسط في محطة التحويل الرئيسية في جب جنين	٢٠٢١
٣١,٧٥٥,١٥٠ / ل.ل	شركة Saba Makhoul for Trading and Contracting s.a.l.	حسومات من صفقة إزالة رواسب الفيول الموجودة في حوض خزائين في معمل الذوق	٢٠٢١
١٥٠,٩١٥,٥٤ / د.أ	شركة GE ووكيلهما في لبنان	حسومات من صفقة شراء قطع غيار لزوم الصيانات الدورية في معمل صور	٢٠٢١
١٨٦,٩٦٨,٤ / د.أ	شركة Tassoco	حسومات من صفقة تأهيل قطع غيار لزوم الصيانات الدورية في معمل صور وبعلبك	
٦٤,٠٠٠ / يورو + ٩٠,٠٠٠ / د.أ		حسومات من صفقة صيانة مولد المجموعة الثالثة في معمل الذوق	
٣٦,٠٢٢,٢٠ / د.أ	منظمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP	تقوية المحول الذي يغذي مستشفى النداء الانساني في مخيم عين الحلوة	٢٠٢١

٢٥,٠٠٠ / دولار كندي	شركة Hydro-Quebec	تدريب فرق عمل لدى مؤسسة كهرباء لبنان عبر برنامج Teams الالكتروني على عدة مواضيع محددة بموجب مذكرة تفاهم تشمل التخطيط، الإدارة، الموثوقية وصيانة شبكة التوزيع وصيانة شبكة النقل (مركز التحكم في الشبكة، رقم نة شبكة النقل) ، وصيانة شبكة الانتاج ، نظام القياس المتقدم والعدادات الذكية	٢٠٢٢
١,٧٢٤,٤٧٧,٠٠٠ / ل.ل.	الهيئة العليا للإغاثة	شراء ونقل كابل نحاس توتر متوسط لزوم تصليح مخرج أيتام من محطة الحرش الرئيسية	٢٠٢٢
٥٥,٠٠٠ / د.أ.	منظمة اليونيسف	تغطية أكلاف قيام بلديمة الناعمة – حارة الناعمة بإجراء الحفريات وإبدال كابل محطة بئر الناعمة ٢	٢٠٢٢
٨٣,٢٥٠,٠٠٠ / ل.ل.	السيد آصف عبد الله ذبيان	هبة مالية لتسديد بدل نقل محولات القدرة بين محطات البارد ومعممل عبد العال وكسارة ٤٠٠ ك.ف.	٢٠٢٢
٥,٠٠٠,٠٠٠ / د.أ.	شركة DT Global من خلال مشروع INARA الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID	تقديم قطع غيار وأشغال لإعادة تأهيل معمل رشما المائي بالإضافة إلى أعمال تصليح القسطل الذي يغذيه بالمياه واستبدال جزء منه	٢٠٢٢

II - لدى مصارف خاصة :

وجه الديوان مذكرة الى لجنة الرقابة على المصارف (رقم ١/م تاريخ ١٠/١/٢٠٢٣) يطلب بموجبها إفادته حول الحسابات المفتوحة لصالح ادارات الدولة لدى المصارف الخاصة في حال وجودها ولم يرد أية معلومات حول الموضوع حتى تاريخ تنظيم التقرير.

وقد تبين قيام وزارة الصحة العامة بفتح حساب لها في مصرف خاص (بنك البحر المتوسط) لتلقي تبرعات وهبات لمواجهة وباء كورونا خلافاً لأحكام التشريعات النافذة التي تمنع على ادارات الدولة فتح حسابات لها خارج حسابات الخزينة اللبنانية، ولم تتوفر للديوان أي معلومات حول حركة هذا الحساب ومصيره.

ثانياً: حركة وأرصدة الحسابات الخاصة بالهيئات المفتوحة لدى مصرف لبنان خارج حسابات الخزينة منذ العام ١٩٩٧ ولغاية العام ٢٠٢١ ضمناً

إن مجموع أرصدة الحسابات الخاصة بالهيئات المفتوحة لدى مصرف لبنان خارج حسابات الخزينة الواردة أعلاه بتاريخ ١٢/٣١/١٩٩٧ قد بلغت قيمتها / ١,٦٩١,٦٧٢,٤٦ / دولار أميركي \$.

أن مجموع الحركة الدائنة لحسابات هذه الهيئات مجتمعة من العام ١٩٩٨ الى نهاية العام ٢٠٢١ وفقاً لقيود مصرف لبنان قد بلغت ما قيمته :

١٢٠,٩٠١,٠٠٣,٠٤ / + \$ / ٢,١٨٨,٨٥٤,٢٦٥,٧١ / + ل.ل.ل. / ٣,٢٦٢,١٦٤,٩٥٠,٩٠١ /
 € / + ٩٩,٩٨٨,٥١ / دينار كويتي.

أن مجموع الحركة المدينة لحسابات هذه الهيئات مجتمعة من العام ١٩٩٨ الى نهاية العام ٢٠٢١ وفقاً لقيود مصرف لبنان قد بلغت ما قيمته :

€ / ١١٥,٨٩٨,١٦٨,٠٤ / + \$ / ٢,١٥٩,٨٢٦,٣١٢,٣٤ / + ل.ل.ل. / ٣,١٨٦,٨١٩,٠٧٤,٣٨٥ /
 + ٩٩,٩٨٨,٥١ / دينار كويتي.

ويظهر الجدول التالي مجموع حركة حسابات هذه الهيئات وأرصدها من ١٩٩٧/١٢/٣١ الى ٢٠٢١/١٢/٣١ وفقاً لقيود مصرف لبنان وحسب عملة كل منها:

الأرصدة بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٣١	مجموع حركة الحسابات المدينة من العام ١٩٩٨ الى نهاية العام ٢٠٢١	مجموع حركة الحسابات الدائنة من العام ١٩٩٨ الى نهاية العام ٢٠٢١	الأرصدة بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٣١	العملة
75,345,876,516	3,186,819,074,385.00	3,262,164,950,901.00	-	ل.ل
٨٣٣٠,٧١٩,٦٢٥.	2,159,826,312.34	2,188,854,265.71	1,691,672.46	دولار أميركي \$
5,002,835	١١٥,٨٩٨,١٦٨,٠٤	120,901,003.04	-	يورو €
-	٩٩,٩٨٨,٥١	٩٩,٩٨٨,٥١	-	دينار كويتي

أما تفصيل حركة حسابات هذه الهيئات الواردة في قيود مصرف لبنان حسب الإدارة المستفيدة فهي على الشكل التالي:

حركة الحسابات من العام ١٩٩٨ ولغاية نهاية العام ٢٠٢١				
العملة	الرصيد	مدr	دائن cr	الإدارة
ل.ل	178,205,500.00	4,099,693,561.00	4,277,899,061.00	رئاسة مجلس الوزراء
\$	76,124.32	5,297,740.20	5,373,864.52	
يورو	-	28,604,255.39	28,604,255.39	
ل.ل	-	800,332,000.00	800,332,000.00	وزارة الداخلية
\$	227,395.64	33,651,913.86	33,879,309.50	
يورو	58,000.00	1,066,156.00	1,124,156.00	
ل.ل	-	252,092,005.00	252,092,005.00	وزارة الدفاع
ل.ل	-	6,293,652,459.00	6,293,652,459.00	وزارة الثقافة والتعليم العالي
\$	552,635.04	6,194,636.94	6,747,271.98	
يورو	-	926,083.39	926,083.39	
يورو	-	404,536.86	404,536.86	وزارة التربية والشباب والرياضة
ل.ل	11,470,168.00	274,821,087.00	286,291,255.00	وزارة التربية

\$	6,920,177.87	521,984,392.19	528,904,570.06	والتعليم العالي
يورو	370.14	597,964.42	598,334.56	
ل.ل	46,010.00	177,582,172.00	177,628,182.00	وزارة الصحة العامة
\$	-	426,275.21	426,275.21	
ل.ل	-	3,573,395,804.00	3,573,395,804.00	وزارة الزراعة
يورو	-	2,974,153.15	2,974,153.15	
\$	2,700.00	51,600.00	54,300.00	وزارة الاقتصاد والتجارة
يورو	-	8,195,329.28	8,195,329.28	
يورو	-	851,514.12	851,514.12	وزارة الطاقة والمياه
ل.ل	3,912,936,073.00	107,973,907,327.00	111,886,843,400.00	وزارة الشؤون الاجتماعية
\$	-	1,183,384.14	1,183,384.14	
يورو	5,822.25	2,394,172.00	2,399,994.25	
\$	-	26,000.00	26,000.00	وزارة البيئة
\$	47,500.00	790,342.16	837,842.16	وزارة الأشغال
ل.ل	-	3,400,313,440.00	3,400,313,440.00	وزارة التنمية والإصلاح الإداري
\$	١٠٠,٠٠٠	-	١٠٠,٠٠٠	
يورو	-	5,204,272.11	5,204,272.11	
ل.ل	-	105,140,000.00	105,140,000.00	وزارة المالية
\$	-	502,162.13	502,162.13	
\$	-	350,000.00	350,000.00	قوى الأمن الداخلي

وبلغت حركة حسابات الهبات التي اعطيت لمجلس الإنماء والإعمار والهيئة العليا للإغاثة والمعهد المالي من العام ١٩٩٨ لغاية نهاية العام ٢٠٢١ وفقاً لقيود مصرف لبنان ما يلي :

العملة	الرصيد	مدr	دائن cr	الإدارة
ل.ل	30,009,915,014.00	2,676,593,346,483.00	2,706,603,261,497.00	الهيئة العليا للإغاثة
\$	9,398,739.33	1,347,524,847.65	1,356,923,586.98	
ل.ل	41,233,303,751.00	382,747,050,564.00	423,980,354,315.00	مجلس الإنماء والإعمار
\$	11,702,681.17	241,541,701.42	253,244,382.59	
يورو	4,938,642.61	64,347,731.32	69,286,373.93	
ل.ل	-	527,747,483.00	527,747,483.00	المعهد المالي
\$	-	301,316.44	301,316.44	
يورو	-	332,000.00	332,000.00	
دينار كويتي	-	99,988.51	99,988.51	

أما مجموع أرصدة حسابات هذه الهيئات مجتمعة وفقاً لقيود مصرف لبنان بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٣١ فقد بلغت ما قيمته :

€ / ٥,٠٠٢,٨٣٥ / + \$ / ٣٠,٧١٩,٦٢٥,٨٣ / + ل.ل / ٧٥,٣٤٥,٨٧٦,٥١٦ /
موزعة على اربعة واربعين حساباً من أصل ال / ١٧٦ / حساباً المذكورين أعلاه وفق الآتي:

ستة عشر حساباً بالعملة المحلية ل.ل و ثمانية عشرة حساباً بالدولار الأميركي و عشرة حسابات باليورو .

أما ما تبقى من الحسابات ال / ١٧٦ / المذكورة أعلاه فقد أصبح رصيد كل حساب منها بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٣١ / صفر / .

ثالثاً: نتائج التدقيق في بيانات المصرف المركزي

تبين نتيجة التدقيق في المستندات المقدمة من مصرف لبنان وجود عدد من الملاحظات تطال العمليات المنفذة على حسابات الهيئات ومنها :

* وجود حسابات نائمة منذ زمن يفوق الثلاث سنوات تتضمن مبالغ مالية بعملة مختلفة كما تظهره الجداول التالية التي تبين قيمة أرصدة الحسابات بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٣١ وتاريخ آخر عملية تمت على كل حساب .

حسابات للهيئات خارج حساب الخزينة العامة (الحساب ٣٦)						
نوع الحساب	تاريخ آخر عملية تمت على الحساب	العملة	رصيد الحساب بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٣١	تاريخ فتح الحساب	رقم الحساب	الادارة
ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري	٢٠٠٩/٥/٢٦	ل.ل	178,205,500.00	٢٠٠٩/١/٢	755031191	رئاسة مجلس الوزراء
ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري	٢٠١٤/٩/٤	دولار اميركي	76,124.32	٢٠٠٩/١/٢	755031191	رئاسة مجلس الوزراء
ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري	٢٠١٧/١١/١	ل.ل	325,630,089.00	/١٢/١١ ٢٠٠٦	760051355	الهيئة العليا للإغاثة
ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري	٢٠١٨/٦/٢٨	ل.ل	134,132,305.00	٢٠٠٧/٦/١١	760051381	الهيئة العليا للإغاثة
ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري	٢٠١٠/١٢/٢٩	ل.ل	64,752,000.00	٢٠٠٧/٦/٢٧	760051413	الهيئة العليا للإغاثة

ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري	٢٠١٧/١٢/٤	دولار اميركي	205,457.66	/١١/١٦ ٢٠٠٧	760051450	الهيئة العليا للإغاثة
ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري	٢٠١٤/٦/٣٠	ل.ل	286,640,000.00	٢٠٠٨/٩/٢٢	760051494	الهيئة العليا للإغاثة
ودائع هيئات عامة - تحت الطلب : جاري	٢٠١٩/١٠/١٧	دولار اميركي	396,889.35	٢٠٠٩/٦/٢٧	760051526	الهيئة العليا للإغاثة
ودائع مؤسسات عامة - تحت الطلب : جاري	٢٠٠٩/٥/١٥	دولار اميركي	3,612.43	/١١/١٤ ٢٠٠٧	712021574	مجلس الإنماء والإعمار
ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	٢٠١٣/٦/١٣	دولار اميركي	74,443.00	٢٠١٠/٧/٢١	720061155	خ.ل.وز.الداخلية والبلديات-م.دعم الوزارة لتعزيز الادارات المحلية
ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	٢٠١٤/١/١٤	يورو	58,000.00	٢٠٠٩/١٢/٢	720061166	خ.ل.وزارة الداخلية والبلديات - مشروع تقديم الدعم للتنمية المحلية
ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	٢٠١٣/٥/١٥	دولار اميركي	79,253.64	٢٠١٠/٦/١٥	720061181	الخزينة اللبنانية - وزارة الداخلية والبلديات - دعم اللامركزية
ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	٢٠١٤/١/١٥	دولار اميركي	73,692.00	٢٠١٠/٦/١٥	720061192	الخزينة اللبنانية - وزارة الداخلية والبلديات-مكافحة حرائق الغابات
ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	٢٠١٩/٥/٩	دولار اميركي	7	٢٠١٠/٨/٦	720061202	وزارة الداخلية - الوقاية من حرائق الغابات-توفير الآليات والتدريب
ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	٢٠٠٩/٢/٦	ل.ل	46,010.00	٢٠٠٦/٦/٢٠	720101136	(TF054952 LE) الخزينة اللبنانية- وزارة الصحة-منحة برنامج السيدا
ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	٢٠١٦/١/٩	دولار اميركي	47,500.00	٢٠٠٤/٢/١٧	720131110	وزارة الأشغال URBAN TRANSPORT DEVELOPMENT PROJECT-SPECIAL (ACCOUNT (B

ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	٢٠١٠/١٢/٢٧	دولار اميركي	2,700.00	٢٠١٠/٧/٢١	720151145	الخزينة اللبنانية - وزارة الاقتصاد والتجارة- دعم النشاطات الفنية
ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	٢٠١٨/٦/٨	يورو	370.14	٢٠٠٤/١/٣١	720241124	الخزينة اللبنانية / وزارة التربية / مكتب تمبوس الوطني
ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	٢٠٠٨/٧/٢٨	ل.ل	11,288,863.00	٢٠٠٧/٧/٧	720241172	WITHDRAW AND PREVENT CHILDREN FROM WFCL IN NABATIEH التربيد ة.
ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	٢٠٠٩/٣/٧	ل.ل	181,305.00	٢٠٠٩/٢/٣	720241183	CONFEMEN الخزينة اللبنانية- وزارة التربية والتعليم العالي-منظمة
ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	٢٠١٤/١١/١٤	يورو	116	٢٠٠٨/١١/٦	720251756	MOSA - وزارة الشؤون الاجتماعية - استهداف الاسر الفقيرة
ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	٢٠١٦/١٠/١	يورو	5,706.25	٢٠٠٨/١١/٦	720251760	MOSA - وزارة الشؤون الاجتماعية-الدمج المدرسي
ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	٢٠١٦/٧/١١	ل.ل	652,000.00	٢٠١١/٣/١٦	720251851	وزارة الشؤون الاجتماعية - البرنامج الوطني للتطوع
ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : جاري	٢٠١٢/٣/٢٨	دولار اميركي	710,284.38	٢٠٠٧/٣/٦	720281143	وزارة الثقافة - الهبة العمانية لدار الثقافة والفنون
ودائع ادارات عامة - تحت الطلب : الطلب	٢٠٠٦/٤/٢٨	دولار اميركي	100,000.00	٢٠٠٦/٣/٢٧	725102110	DEVELOPME NT GATEWAY FOUNDATION E- GOVERNMENT GRANT ACCOUNT - ل.ل- تنمية واصلاح اداري . عملية وحيدة

وفي هذا الإطار ، لا بد من التساؤل عن سبب اهمال السعي للإستفادة من ارصدة هذه الحسابات في برامج ومشاريع تعود بالفائدة على الدولة بموافقة الواهب عند الضرورة وإلا تحويل هذه الارصدة الى الخزينة العامة واعتبارها ايراداً لها وفق الأصول .

* وجود عمليات بدء توظيف (توظيف يوروبوندرز) من قبل الهيئة العليا للإغاثة خلال الاعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٦ ولدى استيضاح الهيئة عن هذا الموضوع افادت بما يلي: إن الحساب رقم ٧٦٠٠٥١٥٢٦ الذي ظهرت ضمن حركته خلال الأعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٦ عمليات توظيف يوروبوندرز هو حساب مفتوح باسم الهيئة لكن صلاحية تحريكه تعود لمجلس الإنماء والإعمار بتوقيع مشترك مع رئيس الهيئة العليا للإغاثة (كان رئيس الحكومة في تلك الفترة هو رئيس الهيئة العليا للإغاثة). وإن مسؤولي الهيئة العليا للإغاثة الحاليين لا يعلمون أي شيء عن التوظيفات وظروفها والمسوغ القانوني لها.

ونتيجة استيضاح مجلس الإنماء والإعمار عن الموضوع تبين أنه في ٢٠١١/١/١٠ وبطلب من الهيئة العليا للإغاثة ، تم تحويل مبلغ حوالي ١٨/ مليون د.أ. من الحساب لصالح Midclear لشراء سندات Eurobonds استحقاق ٢٠٢١/٤/١٢ .

وبتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٦ وجّه مجلس الإنماء والإعمار كتاباً رقمه ١/٥١٩٢ الى حاكم مصرف لبنان لتصفية الرصيد المتبقي من السندات التي تم الاكتمال بها وقيمتها/١,٥٠٠,٠٠٠ د.أ. لتغذية حساب الهيئة العليا للإغاثة الخاص بمشروع الأشغال البحرية لحماية منطقة جبل النفايات في صيدا " .

إلا أن مضمون هذا الطلب لم ينفذ من قبل الحاكم حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

وهنا لا بد من الإشارة الى أن توظيف أموال الهبة السعودية في سندات خزينة (من اللافت أيضاً أن إستحقاقها بعد عشر سنوات من تاريخ الاكتمال) يخالف الغاية من تقديمها الى الدولة اللبنانية . كما أن مصير ما تبقى من هذه السندات غير واضح حالياً في ظل الانهيار الحاصل في قيمة سندات الخزينة نتيجة توقف الدولة اللبنانية عن تسديد ديونها جراء الأزمة الاقتصادية وغياب الآلية التي يمكن ان تعالج بها الدولة مسألة تسديد قيم السندات الى مالكيها.

* يلاحظ في هذا الإطار ان عدداً قليلاً من الحسابات يستفيد من فوائد (سبعة حسابات لدى مجلس الإنماء والإعمار وحساب وحيد لوزارة المالية و حساب وحيد للهيئة العليا للإغاثة الذي تم من خلاله عمليات توظيف الأموال لشراء سندات اليوروبوندرز المذكورة أعلاه) بينما غالبية الحسابات لا تتقاضى اي فوائد من المصرف المركزي عملاً بأحكام المادة ٨٦ من قانون النقد والتسليف (قانون منفذ بمرسوم رقم ١٣٥١٣ تاريخ ١٩٦٣/٠٨/٠١) التي تقضي بأن ودائع القطاع العام لدى المصرف المركزي لا تنتج فوائد على انه يمكن لهذا المصرف بالاتفاق مع وزير المالية, ان يؤدي فائدة لودائع القطاع العام غير ودائع الدولة.

* وجود حساب خاص فتح قبل العام ٢٠١١ خارج حسابات الخزينة للهيئات الواردة لأحد المشاريع في ادارة من ادارات الدولة وحساب آخر فتح بعد العام ٢٠١١ ضمن حسابات الخزينة للهيئات الواردة لنفس المشروع . (مثال على ذلك : البرنامج الوطني لاستهداف الاسر الاكثر فقرا و البرنامج الوطني للتطوع لدى وزارة الشؤون الاجتماعية)

الأمر الذي يطرح التساؤل حول الغاية من إبقاء حسابات الهيئات الواردة الى أي مشروع مشروحة بين أكثر من حساب ، وما الداعي لإبقاء أي حساب لإدارة عامة خارج حسابات الخزينة في الأساس.

القسم الثالث : الرقابة على الانفاق من اموال الهبات والتوصيات

الفصل الأول - رقابة وزارة المالية على المعاملات الممولة من الهبات :

أولاً: رقابة وزارة المالية على المعاملات الممولة من الهبات في ضوء التشريع اللبناني

عملاً بالمبدأ المعمول به وهو اخضاع جميع المعاملات الآيلة للانفاق من المال العام لرقابة مراقب عقد النفقات أو المراقب المالي أو المراقب العام كل ضمن نطاق الادارة العامة التي يمارس رقابته عليها يخضع الانفاق من أموال الهبات الداخلية لرقابة هؤلاء وفق الأصول المنصوص عليها في قانون المحاسبة العمومية وكافة النصوص القانونية المتعلقة بها .

إلا أن بعض الجهات الواهبة كما بعض الادارات المستفيدة من الهبات اثارت في عدة حالات مدى جواز تأشير مراقب عقد النفقات في الوزارة المعنية أو المراقب المالي في المؤسسة العامة أو المراقب العام في البلدية على المعاملات المالية الممولة من الهبات الخارجية باعتبار ان هذا الامر مخالف لأحكام الاتفاقيات التي تربط الجهات الواهبة بالادارات العامة المستفيدة من الهبات.

إن هذا الأمر أوجب العودة الى النصوص القانونية المرتبطة بالموضوع لتبيان مدى توجب اخضاع المعاملات المالية الممولة من الهبات الخارجية لتأشير مراقب عقد النفقات أو المراقب المالي أو المراقب العام .

وقد تبين انه اعتباراً من العام ٢٠٠٠ ولغاية العام ٢٠٠٥ أدرج نص في قوانين الموازنة العامة جاء فيه:

" تطبق في الانفاق من اتفاقيات القروض والهبات الخارجية الجارية مع مختلف الادارات والمؤسسات العامة والبلديات، الأحكام النظامية المعتمدة لدى الجهة المقرضة او الجهة الواهبة سواء اكان هذا الانفاق من الجزء المحلي او من الجزء الاجنبي، على ان تخضع لرقابة ديوان المحاسبة المؤخرة "

وقد استمر العمل بهذا النص حتى نهاية العام ٢٠١٦ لعدم صدور موازنات عامة خلال هذه المدة . وعليه ارتبط ممارسة رقابة وزارة المالية على الانفاق من الهبات بمدى جواز هذا الموضوع في قوانين الجهات المقرضة.

أما المادة السابعة من قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقه للعام ٢٠١٧ فقد أوجبت تطبيق أحكام إتفاقية الهبة.

وعليه بقيت سائر الاحكام النظامية النافذة واجبة التطبيق على الانفاق من اتفاقيات القروض والهبات الخارجية ، لا سيما اذا كانت الاتفاقية التي اجازها المجلس النيابي لا تضع اصولاً معينة لتنفيذ النفقات لجهة الحجز والعقد ولا تتضمن اي نص خاص يقضي بعدم اخضاعها لتأشير المراقب المالي أو مراقب عقد النفقات (رأي استشاري رقم ٢٠١٤/٣١ تاريخ ٢٠١٤/٨/٧).

وأن المشرع قد ألغى الاستثناء من الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة من خلال نص المادة السابعة من قوانين الموازنة العامة للأعوام ٢٠١٨ وما يليها حيث نصت موازنة العام ٢٠١٨ و ٢٠١٩ في المادة السابعة منها على أنه :

"... يخضع الانفاق من اتفاقيات الهبات النقدية والقروض الخارجية التي تعقد مع مختلف الادارات والمؤسسات العامة والبلديات بعد إقرارها بموجب مراسيم صادرة عن مجلس الوزراء او قوانين صادرة عن المجلس النيابي سواء أكان هذا الانفاق من الجزء المحلي ام من الجزء الاجنبي لرقابة ديوان المحاسبة حسب الاصول

وأنت المادة السابعة من موازنتي العام ٢٠٢٠ و ٢٠٢٢ لتتبنى نفس النهج من خلال النص التالي:

" يخضع الانفاق من الهبات النقدية ومن القروض، سواء كان ذلك من الجزء المحلي او من الجزء الاجنبي، لرقابة ديوان المحاسبة حسب الاصول..."

لذلك ينطبق على هذه الفترة نتيجة التحليل السابق نفسه ويكون بموجبه الانفاق من اتفاقيات الهبات الخارجية خاضعاً لسائر الاحكام النظامية النافذة واجبة التطبيق، لا سيما اذا كانت الاتفاقية التي اجازها المجلس النيابي لا تضع اصولاً معينة لتنفيذ النفقات لجهة الحجز والعقد ولا تتضمن اي نص خاص يقضي بعدم اخضاعها لتأشير المراقب المالي أو مراقب عقد النفقات... كما أسلفنا .

ثانياً : واقع رقابة وزارة المالية على المعاملات الممولة من الهبات

أفادت وزارة المالية أن لا سلطة لها على مرحلة صرف أموال الهبة ولكن تقوم دائرة السيولة لدى مديرية الخزينة بمتابعة عمليات السحب من الحساب في المصرف المركزي .

كما أفادت مديرية الموازنة لدى وزارة المالية بأن دورها في موضوع الهبات ينحصر في مرحلة فتح الاعتماد وفي التأشير من قبل مراقبي عقد النفقات التابعين لها على قرارات إعطاء السلف الطارئ أو المساهمات من أموال الهبات أي ان دورها محصور في مرحلة عقد النفقة ، وأنه في معظم الحالات تكون المعاملة خاضعة لرقابة ديوان المحاسبة نظراً لحجم النفقات المرتفع . وأنه يتم الاعتماد على مراقبي عقد النفقات للتأكد من توفر الاعتمادات وصحة التناسيب.

وقد أوضحت وزارة المالية أنه في حال كان الإنفاق من أموال الهبة لمشروع معين بموجب سلفات تكون الاجراءات على الشكل التالي :

- ١- عند ورود أموال الهبة الى حساب الخزينة تسجل المبالغ المقبوضة على حساب الإيرادات وفقاً لمرسوم قبول الهبة.
- ٢- يفتح الحساب باسم المشروع تحت الحساب ٣٦ ويحدد الأشخاص المخولين بتحريك هذا الحساب (وهنا تتم أيضاً عملية فتح اعتماد في الموازنة).
- ٣- يتم اصدار قرار سلفة طارئة يحدد فيه اسم القيم على السلفة ، التنسيب ، القيمة ويصدر هذا القرار بعد تأشير مراقب عقد النفقات .
- ٤- بعد صدور قرار السلفة يتم اعداد كتاب الى مصرف لبنان يوقع من قبل مدير الخزينة وأمين صندوق الخزينة المركزي ، يطلب بموجبه تحويل المبالغ من حساب الهبات مع تحديد العملة الى حساب المشروع.
- ٥- عند ورود اشعار مصرف لبنان عن عملية التحويل المذكورة يتم تسجيل القيد التالي :

من ح/ سلف طارئة (حسابات الفئة ٣) .
الى ح / المصرف (حسابات الفئة ٥).

- ٦- تدار السلفة من قبل القيم ويقدم الأوراق الثبوتية الى مديرية الصرافيات عبر قسم المحاسبة في الادارة مرفق بمستند تصفية .
- ٧- ينتج عن مستند التصفية إصدار حوالة دفع بعد التدقيق وفق الأصول ويسجل تلقائياً القيد التالي :

من ح/ الإنفاق حسب التنسيب (فئة ٦)
الى ح/ سلف طارئة (فئة ٣)

وبهذا يكون الإنفاق خاضعاً لرقابة وزارة المالية وفق الأصول .

إن مخالفة الأصول القانونية لجهة التأخر في تسديد القيمين على السلف الطارئة لهذه السلف دفع الى اعتماد اعطاء اموال الهبات بصيغة مساهمات الى الادارات العامة ضمن البند ١٤/ من الموازنة ،

وفي هذه الحالة يتم الأمر على الشكل التالي :
تعتمد نفس إجراءات المرحلتين ١ و ٢ وفتح الاعتماد في الموازنة كما في السلف الطارئة :

١- عند ورود أموال الهبة الى حساب الخزينة تسجل المبالغ المقبوضة على حساب الإيرادات وفقاً لمرسوم قبول الهبة.

٢- يفتح الحساب باسم المشروع تحت الحساب ٣٦ ويحدد الأشخاص المخولين بتحريك هذا الحساب (وهنا تتم أيضاً عملية فتح اعتماد في الموازنة).

بعد ذلك ،

٣- تعد الادارة المعنية مشروع قرار بإعطاء مساهمة لحساب المشروع.

٤- يحوّل مشروع القرار الى مراقب عقد النفقات في إطار رقابته المسبقة الذي بدوره يحيله الى ديوان المحاسبة وفق الأصول.

٥- يصدر قرار اعطاء المساهمة بعد توقيع آخر مرجع مختص.

٦- تقوم الادارة بإعداد التصفية المقابلة لقرار إعطاء المساهمة وإحالته الى مديرية الصرفيات .

٧- تصدر الحوالة بعد التدقيق وفق الأصول ويسجل القيد التالي :

من ح / نفقات بند ١٤ مساهمات (فئة ٦) الى ح / المصرف
وفي هذه الحالة لا يوجد مستندات تثبت عملية الصرف .

وبعد إصدار الحوالة يتم إيداع المبلغ في حساب المشروع المفتوح ضمن حساب الخزينة (الحساب رقم ٣٦) ويستطيع المخولين بتحريك الحساب بالمباشرة بالصرف منه .

وفي إطار الإنفاق من أموال الهبات لا بد من الإشارة الى انه تبين عدم التزام ادارات الدولة بالموجبات الملقاة على عاتقها بموجب التعميم الصادرة عن وزارة المالية لجهة ايداع مديرية الخزينة - دائرة إدارة السيولة النقدية في وزارة المالية في نهاية كل نصف سنة ، وضمن مهلة سبعة أيام على الأكثر ، بياناً يتضمن حركة الحسابات الخاصة المفتوحة مع تحديد تنسيب النفقات التي دفعت من هذا الحساب وذلك وفقاً لنموذج خاص وضعته وزارة المالية .

كما تبين عدم التزام ادارات الدولة بالموجبات الملقاة على عاتقها بموجب القوانين النافذة بدليل ما تضمنه التعميم رقم ١٠٠٩/ص١ تاريخ ٢٠٢٠/٥/٧ الصادر عن وزير المالية لتذكير كافة الإدارات بألية إنفاق الهبات النقدية والذي جاء فيه ما يلي:

" عطفًا على التعميم الرقم ٢٠١١/١٤ تاريخ ٢٠١١/٨/٣ الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء بشأن أصول قيد الهبات النقدية في قسم الواردات من الموازنة العامة والذي يؤكد ضرورة التقيد بأحكام قانون المحاسبة العمومية وتعديلاته في هذا الشأن،

وبما أن وزارة المالية قد وضعت لهذه الغاية آلية لإنفاق الهبات النقدية وذلك بموجب التعميم الرقم ٣٥١٠/ص١ تاريخ ٢٠١١/١١/٢١ المعدل بموجب التعميم الرقم ١٢٥٧/ص١ تاريخ ٢٠١٣/٤/٣،

وبعد أن تبين لوزارة المالية أن بعض الإدارات العامة لم تتقيد خلال الفترة السابقة بأحكام قانون المحاسبة العمومية وتعديلاته كما وأحكام التعميم الرقم ١٢٥٧/ص١ الصادر في هذا الشأن مما يشكل مخالفة صريحة لأحكام القوانين والأنظمة المرعية الإجراء،...

كذلك تبين قيام وزارة الصحة العامة بفتح حساب لها في مصرف خاص (بنك البحر المتوسط) لتلقي تبرعات وهبات لمواجهة وباء كورونا إن هذا الأمر يخالف القوانين المرعية الإجراء التي تفرض على ادارات الدولة فتح حسابات الهبات الواردة لصالحها ضمن حسابات الخزينة.

كما تبين أن رئيس مجلس الوزراء - رئيس الهيئة العليا للإغاثة قد وجّه بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٨ الى مصرف لبنان كتابين الأول (رقمه ٥١٤ / ص) طلب بموجبه وبصورة عاجلة تحويل مبلغ / ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ / دولار أميركي الى حساب الهيئة العليا للإغاثة نظراً للحاجة الملحة الى مستلزمات طبية ومعدات استشفائية ومخبرية وأدوية وغيرها من المستلزمات الواجب استيرادها من الخارج لمواجهة تطور الأوضاع الصحية المستجدة نتيجة انتشار فيروس كورونا ، والثاني (رقم ٢٣٠ / ع.غ .) طلب بموجبه فتح حساب فرعي بالدولار الأميركي باسم الهيئة العليا للإغاثة - شراء مستلزمات ومعدات طبية لمكافحة فيروس كورونا .

إلا أن حاكم مصرف لبنان وبعد فتح الحساب المطلوب (رقم ٧٦٠٠٥١٥٤١ - ٠٢) لم يوافق على تحويل كامل مبلغ ال / ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ / دولار أميركي إليه إنما حصر موافقته على تسديد النفقات المنفذة فعلياً وأن تسجل على حساب الهيئة ضمن سقف ال / ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ / دولار أميركي.

وقد تبين أن رصيد هذا الحساب حالياً مدين بقيمة / ٣,٨٩٣,٥٨٩ / دولار أميركي دفعت من مصرف لبنان لقاء نفقات قامت بها وزارة الصحة العامة وأرسلت فواتيرها الى الهيئة العليا للإغاثة التي طلبت بدورها من المصرف المركزي دفعها من الحساب.

وقد طلبت الهيئة العليا للإغاثة بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢ من الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء الإيعاز الى وزارة الصحة العامة تسديد كامل المبلغ باعتبار انها استفادت من تبرعات وهبات خارجية متفرقة لمواجهة خطر فيروس كورونا وحيث ان موازنة الهيئة لا تسمح بتسديد المبلغ لعدم توافر الأموال.

وقد أودع كتاب الهيئة العليا للإغاثة وزارة المالية العائد لتسديد رصيد حساب كورونا.

وأنه بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٩ طلبت وزارة المالية من وزارة الصحة العامة إفادتها عن ماهية الأموال المطلوب تسديدها لصالح الهيئة العليا للإغاثة وتزويدها بكافة المعلومات والمستندات اللازمة بهذا الخصوص ليبنى على الشيء مقتضاه. وقد أشارت دائرة السيولة النقدية لدى وزارة المالية أن رصيد حساب " تبرعات لمكافحة كورونا " المفتوح لدى مصرف لبنان ضمن حسابات الخزينة اللبنانية بالدولار الأميركي بلغ بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٩ ما قيمته / ٩٥٨,٢١٦ / دولار أميركي وأن هذا الحساب يتم تحريكه من قبل وزير المالية والصحة مجتمعين.

ونتيجة التساؤل عن كيفية دفع مصرف لبنان للأموال المطلوبة لا سيما وأن المادة ٨٥ من قانون النقد والتسليف (قانون منفذ بمرسوم رقم ١٣٥١٣ تاريخ : ١٩٦٣/٠٨/٠١) نصت على ان المصرف المركزي هو مصرف القطاع العام وبهذه الصفة:
.....

ب- يدفع المبالغ التي يأمر بصرفها القطاع العام حتى قيمة موجودات هذا الاخير لديه.
ج- يجري تحويل الاموال التي يطلبها منه القطاع العام حتى قيمة موجودات هذا الاخير لديه.....

و هـ - يمكنه, اخيراً, وفي الحالات المنصوص عليها بالمواد ٨٨ و ٩١ و ٩٢ اعطاء قروض للقطاع العام."

وبموجب المادة ٨٨

يجاز للمصرف ان يمنح الخزينة, بطلب من وزير المالية, تسهيلات صندوق لا يمكن ان تتعدى قيمتها عشرة بالمئة من متوسط واردات موازنة الدولة العادية في السنوات الثلاث الاخيرة المقطوعة حساباتها ولا يمكن ان تتجاوز مدة هذه التسهيلات الاربعة اشهر .

والمادة ٨٩ من القانون نفسه نصت على أنه "

تعطى الحكومة اجازة دائمة تخولها اللجوء الى الاستلاف المنصوص عليه بالمادة السابقة كلما تبين لوزارة المالية وللمصرف المركزي ان موجودات الخزينة الجاهزة لدى هذا المصرف غير كافية لمواجهة التزامات الدولة الفورية. الا ان هذه الاجازة لا يمكن استعمالها اكثر من مرة واحدة خلال اثني عشر شهراً ."

أما المادة ٩٠ فتنص على أنه "

باستثناء تسهيلات الصندوق المنصوص عليها بالمادتين ٨٨ و ٨٩ فالمبدأ ان لا يمنح المصرف المركزي قروضا للقطاع العام ."

والمادة ٩١ تطرقت الى حالات الظروف الاستثنائية الخطورة او في حالات الضرورة القصوى حيث نصت على ما يلي "

....., في ظروف استثنائية الخطورة او في حالات الضرورة القصوى, اذا ما ارتأت الحكومة الاستقراض من المصرف المركزي. تحيط حاكم المصرف علماً بذلك. يدرس المصرف مع الحكومة امكانية استبدال مساعدته بوسائل اخرى, كاصدار قرض داخلي او عقد قرض خارجي او اجراء توفيرات في بعض بنود النفقات الاخرى او ايجاد موارد ضرائب جديدة الخ...و فقط في الحالة التي يثبت فيها انه لا يوجد اي حل اخر, واذا ما اصررت الحكومة, مع ذلك, على طلبها, يمكن المصرف المركزي ان يمنح القرض المطلوب. حينئذ يقترح المصرف على الحكومة, ان لزم الامر, التدابير التي من شأنها الحد مما قد يكون لقرضه من عواقب اقتصادية سيئة وخاصة الحد من تأثيره, في الوضع الذي اعطي فيه, على قوة النقد الشرائية الداخلية والخارجية .

واتت المادة ٩٢ لتتص على هيئات القطاع العام (ومنها الهيئة العليا للإغاثة) حيث نصت على انه "

لا يمكن هيئات القطاع العام غير الدولة ان تطلب قروضا من المصرف المركزي الا في الظروف او الحالات المنصوص عليها بالفقرة الاولى من المادة /٩١/. توجه مباشرة الى المصرف الطلبات الصادرة عن هذه الهيئات.

يدرس المصرف هذه الطلبات من وجهات النظر المنصوص عليها بالفقرتين ١ و ٢ من المادة /٩١/ ، كما يحصن من جهة اخرى، وضع المشروع الذي يطلب القرض لتمويله وامكانيات الطالب لايفاء القرض. ويأخذ اخيرا بعين الاعتبار وضعية الخزينة وتعهداتها نظراً لاحتمال كفالته من قبل الدولة.

لا يمكن المصرف مواجهة منح القرض المطلوب الا اذا اثبتت دراسته انه ليس هناك اي ظرف او اي اعتراض يحولان دون اجراء العملية.

وفي هذه الحالة يرفع المصرف لوزير المالية تقريراً مفصلاً عن القضية، فاذا وافقت الحكومة على المشروع واعلنت استعدادها لاعطاء كفالة الدولة للعملية يمكن المصرف منح القرض المطلوب وعلى المصرف ان يطلع كذلك وزير المالية على الاسباب التي تكون قد دعت الى عدم الاستجابة لطلب قرض مقدم من هيئة تنتمي الى القطاع العام غير الدولة..."

لا تنطبق أي من المواد المذكورة على حالتنا الحاضرة بما فيها أحكام المادة ٩١ المذكورة اعلاه التي تتعلق بالظروف الإستثنائية الخطرة او حالات الضرورة القصوى. ولا أحكام المادة ٩٢ من قانون النقد والتسليف التي حددت أصول اقتراض الهيئات العامة من المصرف المركزي، إذ برغم ما تذرعه به رئيس مجلس الوزراء حول وجود حاجة ملحة لمواجهة تطور الأوضاع الصحية المستجدة نتيجة انتشار فيروس كورونا لتبرير طلب تحويل مبلغ ال / ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ / دولار أميركي الى حساب الهيئة العليا للإغاثة لم يتبين ان الحكومة على علم بالموضوع إنما تم الأمر بطلب من رئيس مجلس الوزراء - رئيس الهيئة العليا للإغاثة دون الاستناد الى أي قرار من مجلس الوزراء كما هو واضح من كتابه الى المصرف المركزي، كما إن الهيئة ليست على علم بكيفية تأمين تسديد قيمة الدين وإنما عوّلت على التسديد من أموال الهبات المعطاة لوزارة الصحة لمكافحة وباء كورونا ، كما أن وزارة المالية لم تتوفر لديها معلومات عن الموضوع في حينه ولا عن نوع الانفاق الحاصل لاحقاً.

إن هذه التحويلات وبالطريقة التي تمت بها خالفت أصول إدارة الأموال العمومية وفقاً لقانون المحاسبة العمومية و أخرجت هذه العمليات من إطار الرقابة ، وهذا الأمر إن دلّ على شيء إنما يدل على عدم انتظام الأمور المالية وإدارة الأموال العامة من قبل القيمين عليها لا سيما عندما يتعلق الأمر بمواضيع يمكن تغذيتها من الهبات .

الفصل الثاني - رقابة ديوان المحاسبة على الانفاق من أموال الهبات:

أولاً : رقابة ديوان المحاسبة على الانفاق من أموال الهبات في ضوء التشريع اللبناني .

- يقتضي على ضوء الأحكام القانونية التي وردت في :
 - قانون تنظيم ديوان المحاسبة (المرسوم الاشتراعي رقم ٨٢ تاريخ ١٩٨٣).
 - قانون المحاسبة العمومية (المرسوم رقم ١٤٩٦٩ تاريخ ١٢/٣٠/١٩٦٣).
 - النصوص القانونية التي تضمنتها قوانين الموازنة العامة المتعاقبة للدولة اللبنانية .
- التمييز بين الرقابة الإدارية المسبقة والرقابة المؤخرة على الحسابات ومدى خضوع الانفاق من الهبات الخارجية والداخلية لكل نوع منها.

فقد نصّت المادة /٣٥/ من قانون تنظيم ديوان المحاسبة على أن " تخضع للرقابة الإدارية المسبقة فيما خص النفقات المعاملات الآتية:

- صفقات اللوازم والأشغال التي تفوق قيمتها خمسة وسبعين مليون ليرة لبنانية.
- صفقات الخدمات التي تفوق قيمتها خمسة وعشرين مليون ليرة لبنانية.
- الاتفاقات الرضائية بما فيها عقود الإيجار التي تفوق قيمتها خمسين مليون ليرة لبنانية.
- معاملات شراء العقارات التي تفوق قيمتها مئة مليون ليرة لبنانية.
- معاملات المنح والمساعدات والمساهمات عندما تفوق قيمة المنحة أو المساعدة أو المساهمة خمسة عشر مليون ليرة لبنانية".

يتضح مما تقدم، أن المعاملات الخاضعة للرقابة الإدارية المسبقة محددة حصراً بموجب المادة /٣٥/ أعلاه .

إلا أنه لا يمكن تطبيق هذا النص العام بمعزل عن النصوص القانونية المتعلقة بموضوع الرقابة التي تضمنتها قوانين الموازنة العامة المتعاقبة منذ العام ٢٠٠٠ والتطور الذي طال هذه النصوص والتي تعتبر نصوصاً خاصة لها الأولوية في التطبيق.

وقد تبين خلال استعراض هذه النصوص مايلي :

- إن قوانين الموازنات السابقة للعام ٢٠٠٠ قد خلت من أي نص خاص يتعلق بالانفاق من أموال الهبات ، وبالتالي فإن الانفاق من أموال الهبات الخارجية خلال تلك الفترة كان خاضعاً لرقابة ديوان المحاسبة المسبقة و المؤخرة حسب الاصول.
- إن قوانين الموازنات العامة من الاعوام ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٧ قد نصت على اخضاع الانفاق من اي تمويل خارجي لرقابة ديوان المحاسبة المؤخرة حصراً من خلال إدراج نص في قوانين الموازنة (آخرها كانت المادة الثامنة من قانون موازنة ٢٠١٧ العام " القانون رقم ٦٦ تاريخ ٧ / ١١ / ٢٠١٧) الذي جاء فيه :

" تُطبق في الإنفاق من اتفاقيات القروض والهبات الخارجية الجارية مع مختلف الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات، الأحكام النظامية المعتمدة لدى الجهة المقرضة أو الجهة الواهبة سواء أكان هذا الإنفاق من الجزء المحلي أم من الجزء الأجنبي، على أن تخضع لرقابة ديوان المحاسبة المؤخرة".

يتبين من النص المشار إليه اعلاه، بأنه قد استبعد تطبيق الاحكام العامة للإنفاق المنصوص عنها في المادة /٣٥/ من قانون تنظيم ديوان المحاسبة والتي تخضع للرقابة الادارية المسبقة بعض معاملات الانفاق عندما تفوق قيمتها حداً معيناً . مما أدى بالتالي إلى عدم إخضاع الإنفاق من اتفاقيات الهبات الخارجية الجارية مع مختلف الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات للرقابة الإدارية المسبقة من العام ٢٠٠٠ الى العام ٢٠١٧ ضمناً.

وقد أكدّ الديوان على هذا الأمر من خلال آراء استشارية عدة أصدرها خلال الفترة المذكورة. (رأي استشاري رقم ٢٠١٢/٥٩ تاريخ ٢٠١٢/١٢/٤ ، رأي استشاري رقم ٢٠١٣/٤٠ ، تاريخ ٢٠١٣/١٠/١٠ ، رأي استشاري رقم ٢٠٢٠/٥٦ تاريخ ٢٠٢٠/١٢/٨) .

- إن قوانين موازنات الاعوام ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ و ٢٠٢٢ (هي على التوالي القانون رقم ٧٩ تاريخ ٢٠١٨/٤/١٨ ، القانون رقم ١٤٤ تاريخ ٢٠١٩/٧/٣١ ، القانون رقم ٦ تاريخ ٢٠٢٠/٣/٥ والقانون النافذ حكماً رقم ١٠ تاريخ ٢٠٢٢/١١/١٥) نصّت في المادة السابعة منها على ما يلي :

" يخضع الانفاق من اتفاقيات الهبات النقدية والقروض الخارجية التي تعقد مع مختلف الادارات والمؤسسات العامة والبلديات بعد اقرارها بمراسيم صادرة عن مجلس الوزراء أو قوانين صادرة عن المجلس النيابي سواء كان الانفاق من الجزء المحلي أم من الجزء الاجنبي لرقابة ديوان المحاسبة حسب الاصول"

وبالتالي فإن رقابة ديوان المحاسبة المقصودة هي الرقابة برمتها المسبقة واللاحقة .

في ضوء ما تقدم ، وان كان من المتعارف عليه هو تفعيل الرقابة بكل أوجهها واللجوء اليها بدلاً من الاعفاء منها الا أنه لا يمكن التعميم أيضاً في هذا المجال ويفتضي التفريق بين الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات واتحاداتها الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة المسبقة وتلك غير الخاضعة لهذه الرقابة .

فبالنسبة للإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات واتحاداتها الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة المسبقة ، يقتضي ، في هذا الاطار ، اخضاعها لرقابة ديوان المحاسبة المسبقة والمؤخرة على حد سواء ، وهو ما ينسجم مع بعض ما ورد في مطالعة هيئة التشريع والاستشارات الصادرة تحت رقم ٢٠٢٠/٢٩٨ تاريخ ٢٠٢٠/٤/٢٨ والتي جاء فيها : " يمكن القول انه في حال التعارض بين الاحكام الرقابية المنصوص عليها في اتفاقيات الهبات والقروض، وتلك المنصوص عليها في المادة /٧/ البند /١/ من قوانين الموازنة العامة للاعوام ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ ولاحقاً ، فان الارجحية هي لاحكام المادة /٧/ البند /١/ من قوانين الموازنة العامة المذكورة في ما تحيل اليه من خضوع الانفاق من اتفاقيات الهبات النقدية ، المقدمة من احد اشخاص الحق الخاص ، طبيعياً كان ام معنوياً ، لبنانياً او غير لبناني ، الى احد اشخاص الحق العام ... يخضع سواء بالنسبة الى الجزء المحلي او الى الجزء غير المحلي للرقابة المسبقة واللاحقة لديوان المحاسبة "

(رأي استشاري لديوان المحاسبة رقم ٢٠٢٠/٢٧ تاريخ ٢٠٢٠ /٧/٦) وطبعاً
ينسحب هذا التفسير على الفترة اللاحقة لصدور قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة
للعام ٢٠٢٢ .

أما بالنسبة للمؤسسات العامة والبلديات واتحاداتها غير الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة
المسبقة فقد أخرج ديوان المحاسبة من نطاق رقابته المسبقة تمويلها لجزءاً من انفاقها من
القروض والهيئات الخارجية حيث أنه و في الرأي الاستشاري الصادر عنه رقم ٢٧ تاريخ
٢٠٢٠/٧/٦ لم يكتفِ بنص المادة (٧) البند (١) من قانون موازنة ٢٠٢٠ لاختصاص الانفاق من
الهيئات والقروض الخارجية لرقابته المسبقة وانما إشتراط عاملاً اضافياً وهو أن تكون الجهة
المستفيدة من الهبة أو القرض خاضعة لهذه الرقابة . واعتبر الديوان أن اخضاع البلديات
والمؤسسات العامة كافة لرقابته الادارية المسبقة يستوجب حكماً تعديل قانون تنظيمه اضافة الى
تعديل الانظمة والقوانين العائدة لهذه المؤسسات العامة والبلديات ، وفي ظل عدم تعديل النصوص
المالية المذكورة سابقاً ، لا يصح اخضاع جزء من الانفاق (الممول من قروض وهيئات) للرقابة
الادارية المسبقة عندما يكون الانفاق برمته غير مشمول بهذه الرقابة " (رأي استشاري لديوان
المحاسبة رقم ٢٠٢٠/٢٧ تاريخ ٢٠٢٠ /٧/٦ و رأي استشاري رقم ٢٠٢٠/٥٦ تاريخ
٢٠٢٠/١٢/٨) . ويسري هذا التفسير أيضاً على الفترة اللاحقة لصدور قانون الموازنة العامة
والموازنات الملحقة للعام ٢٠٢٢ .

وبالنتيجة يتبين في ضوء النصوص القانونية العامة في هذا المجال لا سيما قانون
المحاسبة العمومية وقانون تنظيم ديوان المحاسبة و في ضوء خلو الموازنات السابقة منذ العام
١٩٩٧ وحتى تاريخه من أي نص خاص مخالف يتعلق بالانفاق من أموال الهيئات الداخلية ، أن
الانفاق من أموال هذه الهيئات يخضع لرقابة ديوان المحاسبة المسبقة و المؤخرة حسب الاصول
وبما يتماشى مع اجتهاد ديوان المحاسبة بهذا الخصوص والذي أكده من خلال الآراء
الاستشارية الصادرة عنه (رأي استشاري رقم ٢٠٢٠/٢٧ تاريخ ٢٠٢٠ /٧/٦ و رأي استشاري
رقم ٢٠٢٠/٥٦ تاريخ ٢٠٢٠/١٢/٨) .

أما الهيئات الخارجية ، فقد أخرج الانفاق منها من اطار الرقابة المسبقة خلال الفترة من
العام ٢٠٠٠ الى العام ٢٠١٧ ضمناً فقط وبقي هذا الانفاق سواء بالنسبة للهيئات الداخلية او
الخارجية خاضعاً لرقابة ديوان المحاسبة المؤخرة.

ثانياً : واقع رقابة ديوان المحاسبة على معاملات الانفاق الممولة من الهيئات .

١- الرقابة الادارية المسبقة.

في ضوء الموازنات السابقة للعام ٢٠٠٠ كان ديوان المحاسبة يمارس رقابته المسبقة
حسب الاصول على الانفاق من الهيئات الداخلية المصدر و "على الانفاق من تحويل خارجي
على الادارات والهيئات الخاضعة (بموجب انظمتها الخاصة) للرقابة المسبقة تحديداً وكانت
المراقبة تجري على التحويلات من حسابات المقرضين المسجلة تحت بند المساهمات" . (رأي
استشاري لديوان المحاسبة رقم ٢٠٢٠/٢٧ تاريخ ٢٠٢٠ /٧/٦) وطبعاً ينطبق المبدأ نفسه على
المساهمات التي مصدرها إيرادات الدولة من الهيئات .

ومنذ صدور موازنة العام ٢٠٠٠ الى حين صدور موازنة العام ٢٠١٧ أخرج الانفاق من الهبات الخارجية من رقابة ديوان المحاسبة المسبقة ، لتعود هذه الرقابة مجدداً بموجب أحكام قوانين الموازنة العامة منذ العام ٢٠١٨ وحتى تاريخه كما ذكر أعلاه.

وقد مارس ديوان المحاسبة الدور المناط به لهذه الجهة وأصدر العديد من القرارات التي تضمنت طلبات و شروطاً وتوصيات تهدف الى الحفاظ على الأموال العمومية ومنها أموال الهبات وحسن استغلالها والحد من الهدر الحاصل في الانفاق من عائداتها. مثال على ذلك :

* الطلب من وزارة الشؤون الاجتماعية في اطار الرقابة المسبقة على صرف مخصصات البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً ان تعمل على توحيد مشاريعها المتشابهة الأهداف من أجل تخفيض النفقات التشغيلية.

كذلك اشترط تخفيض عدد أعضاء اللجنة الادارية المشرفة في المشروع إلى ثلاثة أعضاء والتوصية بتخفيض عدد العاملين الاجتماعيين في المشروع إلى النصف بعد ان تبين ان اجورهم تخطت قيمة المساهمة المعطاة له مما يجعل البرنامج غير قادر على الانفاق على الاهداف المقررة له (قرار رقم ٧١٩/م.ر.م/٢٠١٦ تاريخ ٢٠١٦/٤/١٣، قرار رقم ١٠٧٥/ر.م. ٢٠١٧/٦/١ تاريخ ٢٠١٧/٦/١، قرار رقم ٣٠٤٧/ر.م. ٢٠١٧/٤/١٣.....).

أيضاً أظهرت لوائح المفتشين الاجتماعيين العاملين في إطار البرنامج ان هناك اختصاصات لا علاقة لها بطبيعة العمل ، كاختصاصات كمبيوتر ، حقوق ، ادارة اعمال ، ازياء ، سياحة ، اختصاصات تعليمية ...

* الطلب من وزارة الشؤون الاجتماعية في إطار الرقابة المسبقة على صرف مخصصات برنامج الوقاية من الادمان للأعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨.... تخفيض عدد أعضاء اللجنة الادارية إلى ثلاثة أعضاء و اعادة النظر في وضع المنسقين في المناطق لجهة الجدوى من استمرارهم في المشروع. (قرار رقم ٩٦١/م.ر.م/٢٠١٦ تاريخ ٢٠١٦/٥/٥) والعمل على توحيد رؤيتها وبرامجها المتشابهة بما يؤدي الى تخفيض نفقاتها الادارية والاستفادة من الفائض في تحقيق أهدافها. (رقم ٥٨٤/ر.م. تاريخ ٢٠١٧/٤/٥ والتأكيد على مضمون القرار الأخير ضمن القرار رقم ١١٠٧/ر.م. تاريخ ٢٠١٧/٦/١ والقرار رقم ٤٥٩/ر.م. تاريخ ٢٠١٩/٤/١....) وعدم صرف المخصصات الالبناء على تقرير عن نشاطات المشروع خلال العام الفائت والعمل على تصفية كل مشروع اصبحت نفقاته الادارية تستهلك كامل مخصصاته بحيث لم يعد يحقق الغاية من انشائه. (القرار ٢٥٠/ر.م. ٢٠١٨/٢/١٩ تاريخ ٢٠١٨/٢/١٩.....)

٢- الرقابة المؤخرة

أما بالنسبة للرقابة المؤخرة على الانفاق من الهبات الداخلية التي أدخلت الى الخزينة فهي تخضع لرقابة الديوان المؤخرة من ضمن الحسابات المالية للدولة اللبنانية منذ العام ١٩٩٧ ولغاية العام ٢٠١٩ ضمناً التي أعيد تكوينها من قبل وزارة المالية قد سلمت الى الديوان خلال العام ٢٠١٩ ويقوم الديوان بدراستها تباعاً في المرحلة الراهنة ومن ضمنها حسابات هذه الهبات .

أما بالنسبة للرقابة المؤخّرة على الانفاق من الهيئات الخارجية ومنذ نهاية الحرب الأهلية ولغاية تاريخه لم يتم من الناحية العملية تطبيق النص المتعلق برقابة الديوان اللاحقة عليها بشكل فعّال، بإعتبار أن جميع الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات، وحسب ما يتبين من مراجعة السجلات لدى ديوان المحاسبة ، لا تقدم حسابات المشاريع والبرامج (الممولة بواسطة قروض أو هبات) للتدقيق بها من قبل الديوان وفقاً للأصول باستثناء ما قام به الديوان مؤخراً إذ مارس رقابته المؤخّرة على ما تنفقه وزارة التربية من موازنتها لتحقيق أهداف برنامج دعم المرحلة الثانية من مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال في لبنان المعروف بـ S2R2 الممول من البنك الدولي والوكالة البريطانية للتنمية علمياً أنه وفق اتفاقية الهبة الخاصة بهذا البرنامج يخضع الانفاق من اموال الهبة أيضاً لرقابة الجهات المانحة . وقد تناول التدقيق عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ .

إضافة الى ذلك تبيّن للديوان ان تنظيم وزارة الشؤون الاجتماعية لقطوعات حسابات بعض المشاريع التي تدخل ضمن اختصاصها بحيث يمول القسم الغالب منها من خلال الهيئات ، وتقديمها الى ديوان المحاسبة إنما يتم بشكل بدائي غير علمي ودون اعتماد آليات واضحة ودون أية إشارة فيها الى وارداتها من الهيئات والتبرعات . ويستخلص من قطوعات الحسابات هذه على بدائيتها مدى الهدر الحاصل في الأموال المتاحة للمشاريع والبرامج المذكورة والأدلة على ذلك كثيرة كما بيّناه أعلاه.

أما حسابات الهيئات المقدمة الى وزارة الشؤون الاجتماعية من UNHCR وجامعة الدول العربية التي اودعت ديوان المحاسبة فهي عبارة عن بيانات بالائرادات والنفقات خلال العام دون اي مستندات ثبوتية، أيضاً فإن بعض حسابات الهيئات المقدمة من UNICEF قد اودعت الديوان ولم تتضمن سوى بياناً بالنفقات المصروفة من أصل الهبة . كذلك إن قطوعات حساب البرنامج الوطني للتطوع (الممول بكثير من الهيئات) المقدمة الى الديوان على مر السنوات السابقة لم تلحظ أحياناً أي مساهمة خارجية ولا حتى مخصصات الوزارة ولا أي هبة أو إيراد بل فقط النفقات (قطع حساب البرنامج عن العام ٢٠١٤ ، ٢٠١٥...) .

وقد أكد الديوان في إطار ممارسة رقابته المؤخّرة على الانفاق من أموال الهيئات على التوصية التي تضمنتها التقارير السنوية الصادرة عنه لجهة " ضرورة إصدار النصوص التنظيمية اللازمة لتحديد آلية إرسال الحسابات والمستندات والمعلومات المتعلقة بالقروض والهيئات إلى ديوان المحاسبة تمكيناً له من إجراء الرقابة التي أناطته بها قوانين الموازنة المتعاقبة" كما أكد على ذلك في اجتهاداته (رأي استشاري رقم ٢٠١٢/٥٩ تاريخ ٢٠١٢/١٢/٤) ، لا سيما في ظل وجود العديد من الحسابات الخاصة في مصرف لبنان التي تتعلق ببرامج ومشاريع ممولة من الهيئات ولا علم لوزارة المالية بكيفية التصرف بأموالها ولا تمارس عليها اي رقابة جدية من قبل الدولة اللبنانية وكما تبيناه من مضمون قرارات الديوان في إطار رقابته المسبقة الواردة أعلاه.

الفصل الثالث : التوصيات

- بالاستناد إلى ما تقدم، وبهدف الحفاظ على أموال الهبات التي هي من الأموال العمومية دون أدنى شك ، ينبغي العمل على ما يلي:
- التقيّد بأحكام المادة ٥٢ من قانون المحاسبة العمومية لجهة قبول الهبات بموجب مراسيم وقيدها وفقاً للأصول.
 - الحرص على حسن الالتزام بالآليات الموضوعة لتدوين الحركة الكاملة لحسابات الهبات في قيود وزارة المالية .
 - فتح حسابات للإدارات العامة ضمن حسابات الخزينة فقط.
 - العمل على تنفيذ توصيات ديوان المحاسبة الخاصة بتسجيل الهبات العينية .
 - وضع تقارير إنجاز لكل مرحلة من مراحل تنفيذ المشاريع والبرامج الممولة من أموال الهبات.
 - ضرورة إصدار النصوص التنظيمية اللازمة لتحديد آلية إرسال الحسابات والمستندات والمعلومات المتعلقة بالبرامج والمشاريع الممولة عن طريق الهبات إلى ديوان المحاسبة تمكيناً له من إجراء الرقابة التي أناطتها به قوانين الموازنة المتعاقبة و وضع النصوص القانونية موضع التطبيق.
 - التأكيد على وزارة المالية ضرورة متابعة حركة جميع الحسابات المفتوحة للإدارات العامة ضمن حسابات الخزينة والأرصدة المتوفرة فيها لضمان حسن استغلالها والاستفادة القصوى منها .
 - العمل على إيجاد آلية تمكن وزارة المالية من متابعة حركة الحسابات المفتوحة للإدارات قبل العام ٢٠١٣ خارج حسابات الخزينة .
 - العمل على الاستفادة من أرصدة حسابات الهبات النائمة منذ زمن لدى مصرف لبنان وذلك الاتفاق مع الجهات الواهبة على تحويلها الى برامج او مشاريع جديدة أو اعتبارها إيراداً للخزينة العامة في الحالات التي تسمح بها النصوص القانونية النافذة.
 - متابعة اسباب اغفال اقفال حسابات الهبات النائمة منذ زمن لدى مصرف لبنان من قبل الادارات المعنية وتحديد المسؤول عن ذلك وملاحقته نتيجة الضرر الذي ألحقه عن قصد أو إهمال بأموال الهبات التي هي أموال عمومية دون أدنى شك.
 - التأكيد على عدم قانونية فتح حسابات للإدارات العامة في المصارف الخاصة والعمل على إقفالها.

لذلك

تقرر:

أولاً: إعلام المراجع المعنية بمضمون هذا التقرير سناً لأحكام المادة /٥٢/ من قانون تنظيم ديوان المحاسبة .

ثانياً: إبلاغ هذا التقرير الى كل من رئيس الجمهورية - رئيس مجلس النواب - رئيس مجلس الوزراء - وزير المالية - مصرف لبنان والنيابة العامة لدى الديوان.

× × ×

تقريباً اتُخذ بالإجماع في غرفة المذاكرة في بيروت بتاريخ الثالث عشر من شهر شباط سنة ألفين وثلاثة وعشرين

الرئيس
نللي ابي يونس

المستشار
نجوی الخوري

المستشار
رانية اللقيس

كاتب الضبط
محمد الشحيمي

يحال على المراجع المختصة
بيروت في / / ٢٠٢٣
رئيس ديوان المحاسبة
القاضي محمد بدران